ناصر الدين سعيدوني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر.

أساسيات منهجية التاريخ

دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – حيدرة – 16012 الجزائر

(الباكالوريوس) من قصور في فهم طبيعة المادة التاريخية ومن صعوبات في معالجة الورقة البحثية الموظفة عليهم.

يقوم هذا العمل في أساسه على تقديم أساسيات منهج البحث العلمي في التاريخ بلغة بسيطة وعرض موجز وهدف محدد لا يتجاوز في الواقع التقنيات العملية للمنهج التاريخي، وذلك من خلال أربعة محاور، الأول ارتأينا أن يكون مدخلاً يعرف بالتاريخ ويحدد مكانته ويحاول ضبط مفاهيمه دون أن يهمل التعريف بالعلوم التي لها صلة بالتاريخ سواء كانت رافدة أو مفسرة أو مساعدة، والمحور الثاني يستعرض المراحل الأساسية لمنهج البحث من اختيار الموضوع وضبط خطته، إلى التعريف بمصادره والتعامل مع مادته، إلى صياغته في شكله الأخير، أما المحور الثالث فهو يعرف بالتقنيات العملية المتوجب الأخذ بها فيما يخص شكل البحث وطريقة وضع البيبليوغرافيا والفهارس واثبات المصطلحات والاختصارات، مع عرض نموذجي لطريقة شرح النص التاريخي وكتابة المقالة التاريخية. هذا وحتى تكتمل الفائدة مما سبق حرصنا على أن يكون المحور الرابع عبارة عن قراءات مختارة في المواضيع التي تم عرضها في المحورين الأوليين، مقتبسة من مختلف الكتب التي عالجت منهج التاريخ.

إن هذا العمل الذي نسعد بتقديمه للطالب الجامعي والذي هو ثمرة تدريس مادة المنهجية، ونتيجة تجربة بيداغوجية ثرية في تعاملنا مع طلبة الليسانس، لا يدعي تجاوز ما كتب في هذا المجال، ولا يطمح أن يكون بديلاً لما ألف في مناهج التاريخ، بل يحرص كل الحرص على أن يكون دليلاً عملياً في أيدي الطلبة يمد لهم يد المساعدة في دراستهم لمنهج التاريخ ويدربهم على الجوانب العملية منه، فعسى أن يوفقنا الله في ذلك.

أ.د. ناصر الدين سعيدوني

ملاحظة : نحتفظ بالإحالات والهوامش إلى طبعة أخرى تجنبا للتوسع في مادة الكتاب ونظرا إلى كون هذه الطبعة موجهة أساسا لتغطية المقرر الجامعي لوحدة المنهجية.

القسم الأول

علم التاريخ ومجال المعرفة التاريخية

أ. علم التاريخ

1. تعريف التاريخ :

كلمة التاريخ مشتقة على الارجح من اللفظ السامي الذي يعني "القمر أو الشهر" وهي ترد على لفظين : تأريخ بإثبات الهمزة، ويقابل كلمة استوريوغرافيا (Historiographie) ويفيد مطلق التعريف بالوقت، ويشير اليه السخاوي في كتابه "الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" بأنه يعني الاعلام بالوقت"، ويذكره الجوهري "بأنه يفيد التعريف بالوقت". وتاريخ بتسهيل الهمزة، وهو يقابل عادة كلمتي إستوار (Histoire) الفرنسية وإستوري(History) الإنجليزية، المأخوذتين من اللفظ اليوناني "إستوريا" (Historia) الذي يفيد الرؤية أو النظر أو المعنى، وقد يعني "البحث"، فالذي رأى أو قام شاهدا يعرف بالإستور (Histor) وبذلك يكون المؤرخ بهذا المعنى هو الشاهد على الوقائع، أو الذي يقوم برسم لوحة بيانية عن مجرى الحوادث التي علم بوقوعها خلال العصور، وهذا ما جعل هيرودوت (Herodotus) في القرن الخامس قبل الميلاد، يعرف التاريخ في كتابه عن الحروب الفارسية اليونانية بقوله : "هو عرض للاستقصاء والمعرفة، وهدفه ألا تندثر أعمال التاريخ".

ومن خلال المعاني التي حملتها كلمة التاريخ يمكن القول إن لفظ التاريخ يقصد منه عند استعماله السرد المنظم لمجموعة الظواهر الطبيعية سواء كانت مرتبة ترتيباً زمنيا أم غير مرتبة، وهذا ما تفيده أساساً كلمة التاريخ في الألمانية (Geschichte) التي تعني "العلم" الذي يبحث في حوادث الماضي ووقائعه التي انقضت، وهذا عكس كلمة علوم (Sciences) التي تعني السرد المنظم للظواهر الطبيعية بالمعاينة والتجربة، ودون الرجوع الى الماضي. وقد أخذ العرب بهذا المفهوم المحدد للتاريخ والذي يفيد البحث في أحداث الماضي عن طريق المشاهدة والتحري والضبط، وذلك منذ ظهور الاسلام، وهذا ما يؤكده قول سفيان الثوري : "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"، ومن ثم أصبح التاريخ يُعنى بتسجيل أمجاد الإسلام وأعمال رجاله وشمائلهم، عن طريق الترجمة لهم أو رواية أخبارهم.

إن أغلب المؤرخين العرب المسلمين ركزوا في ذلك على سرد الوقائع، ورواية الاخبار، وضبط تواريخها، دون الاهتمام بالتعرف على المنطق الذي تندرج ضمنه

تقديم

كل متعامل مع المادة التاريخية سواء كان قارئاً عادياً أو باحثاً مختصاً، تتحدد آفاق معرفته وترتسم ملامح تكوينه انطلاقاً من أسس ثلاثة : أولها الميل الطبيعي أو الرغبة الشخصية التي تنمو بفعل الدراسة وتتطور مع التواصل والاحتكاك الثقافي، وقد تخبو وتنعدم بفقد الحوافز وانعدام الكتاب الملائم وغياب المعلم الموجه. والمنطلق الثاني وهو الزاد العلمي أو الحصيلة المعرفية، الذي قد يكتسبه الفرد بمطالعاته وجهوده إن لم يحصل عليه بدراسته لمقررات التاريخ، أما المنطلق الثالث فهو اكتساب المنهج العلمي والتزود بالخبرة العملية في تحليل أحداث التاريخ ومعالجة قضاياه، وهذا هو الجانب الأساسي في المعرفة التاريخية، الذي يكسب صاحبه صفة التخصص ويعطي له المكانة المميزة في ميدان التراث وعالم الثقافة.

من هذا المنطلق الأخير يتضح لنا أن منهجية التاريخ هي الوسيلة العملية التي تمكن دارس التاريخ من اكتساب المهارة في التعامل مع الحدث التاريخي، بحيث يتجاوز العرض الأدبي لأحداث الماضي، ولا يقنع بالسرد المقنن لوقائع التاريخ، بل يطمح الى الجمع بين التصور الأدبي والنظرة الموضوعية والتناول العلمي في سعيه لتكوين صورة معبرة عن الماضي، تعيد الحياة لحقب مرت وأمم خلت وأفراد انقرضوا وتجارب لم يعد لها وجود في الواقع الذي نعيشه.

إن المنهجية بهذا المفهوم هي علم بالأصول ومعرفة بالفروع، تقوم على استثمار الوثائق وتهدف إلى انتاج المعلومات، وهي تحدد خطى الباحث وتوجه جهوده في دراسته لأحداث الماضي، تتدرج به في مسالك البحث الصعبة من نقطة البداية وحتى يأخذ البحث شكله النهائي، فتأخذ بيده عبر مراحل البحث الأساسية من جمع للمادة ونقدها إلى تحليل للأحداث وصياغة المعطيات، وهذا ما جعل منهجية التاريخ بمثابة الأرضية الصلبة والمنطلق الصحيح لكل باحث، فبدونها يصعب فهم أحداث الماضي والوصول بها إلى نتائج ملموسة.

كل هذا دفعنا إلى تقديم هذا العمل المبسط في شكل مقرر جامعي لدراسة أساسيات المنهج التاريخي، عسى أن يكون أداة عملية ووسيلة سهلة تمكن الطلبة من التغلب على ما يعترضهم من صعوبات في بحوثهم التاريخية، ولعل ما شجعنا خاصة في هذا المسعى ما لاحظناه في تعاملنا مع طلبة الليسانس

© دار القصبة للنشر الجزائر، 2000
تدمك : 2 – 242 – 64 – 9961
الإيداع القانوني 99 – 1173

الأحداث، كما تدل على ذلك كتابات ابن الأثير والسخاوي والسيوطي، فابن الأثير (ت 630 هـ – 1332 م) يعرف التاريخ في كتابه " الكامل " بقوله : " لقد رأيت جماعة ممن يدعي المعرفة والدراية، ويظن بنفسه التبحر في العلم والرواية، يحتقر التواريخ ويزدريها، ويعرض عنها ويلغيها، ظناً منه أن غاية الفائدة منها إنما هي القصص والأخبار ونهاية معرفتها الأحاديث والأسمار، وهذه حال من اقتصر على القشر دون اللب نظره... ومن رزقه الله طبعاً سليماً، وهداه صراطاً مستقيماً، علم أن فوائدها كثيرة، ومنافعها الدنيوية والأخروية جمة غزيرة ".

و المنحى نفسه يؤكده السخاوي (ت 909 هـ – 1503م) في كتابه " الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ " إذ يذكر أن التاريخ هو : " أخبار الأنبياء – صلوات الله عليهم – وسيرهم، والعلماء ومذاهبهم، والحكماء وكلامهم، والزهاد والنساك ومواعيظهم، عظيم العناء ظاهر المنفعة فيما يصلح الإنسان به، أمر معاده ودينه ". وكذلك يرد المعنى نفسه للتاريخ عند جلال الدين السيوطي (ت 911هـ – 1505م) في كتابه " الشماريخ في علم التاريخ " إذ يعرف التاريخ بقوله : " إنه معرفة الاجيال، وحلولها وانقضاء الأجل، ووفيات الشيوخ ومواليهم والرواة عنهم، فنعرف بذلك كذب الكاذبين وصدق الصادقين".

هذا وإن مفهوم العرب المسلمين للتاريخ اكتمل وأصبح أقرب الى التعريف الحديث لعلم التاريخ المعتمد على النظرة العلمية في تقصيه وملاحظته للأحداث، عند كل من البيهقي وابن خلدون. فالأول تميز بنظرته النقدية إلى الأحداث، والثاني انفرد بتعريف شامل ودقيق يحدد أبعاد علم التاريخ، وآفاق البحث فيه. فأبو الفضل محمد بن الحسين البيهقي (ت 470 هـ – 1088 م) يذكر في تاريخه المعروف "بتاريخ البيهقي" : " أن على السامع ألا يقبل شيئاً مما يرفضه العقل من الأخبار التي تقرأ عليه، ولكن أكثر الناس من العامة يفضلون الباطل والممتع، مثل أخبار الشياطين والجن والغول ... وما يشبه هذه الخرافات التي ينام عليها الجهال حيث تتلى عليهم في المساء، وأما أولئك الذين يتطلعون القول الصحيح لكي يصدقونه، فهم الذين يعدون من العلماء وعددهم جد قليل، يتقبلون الطيب ويطرحون ما عداه... ".

أما المؤرخ الثاني الذي ارتقى بالتاريخ الإسلامي الى مستوى الفهم الحالي للتاريخ فهو عبدالرحمن ابن خلدون (ت808 هـ – 1406م) الذي حدد مجال علم التاريخ بقوله : " إعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ

يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم وأخلاقهم والأنبياء وسيرهم والملوك في دولهم وسياساتهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن ترومه أحوال الدين والدنيا... فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق ".

2. مكانة التاريخ :

انطلاقاً من تطور مفهوم لفظ التاريخ وطبيعة المادة التاريخية ومجال اهتمام المؤرخ، اختلفت الآراء حول تصنيف ومكانة علم التاريخ، وتحديد مكانته في إطار المعرفة الانسانية، فطرحت عدة آراء مختلفة كانت مجال مناقشة الفلاسفة والعلماء والمؤرخين، ومثار تساؤلات واستفسارات عدة حول طبيعة المادة التاريخية وطرائق الوصول إلى كنه الحقيقة التاريخية المجردة والثابتة، وهذا ما جعل المنهج التاريخي (Méthode historique / Historical Method) محور اهتمام المشتغلين بالتاريخ، منذ أن أصدر المؤرخان الفرنسيان لانجلوا (Langlois) وسينيبوس (Seignobos) كتابهما الأساسي في المنهجية وهو " المدخل إلى الدراسات التاريخية " بباريس سنة 1898م («Introduction aux études historiques»).

لقد تبلور مع نهاية القرن التاسع عشر، النقاش المحتدم حول طبيعة علم التاريخ ومكانته في ثلاثة آراء مختلفة هي :

1. رأي ينكر على التاريخ صفة العلم لعدم خضوعه للقوانين العلمية الوضعية التي تحددت معطياتها في القرن التاسع عشر، وبذلك يكون التاريخ دون العلم بكثير لأن مادته غير ثابتة ولا قابلة للتحديد، وأن الاختبار والتجربة أمران غير ممكنين في الدراسة التاريخية، وهذا ما جعل أحد رجال الاقتصاد والمنطق بانجلترا وهو وليم سانلي جوفوس (W. S. Gevons) (1835 – 1882 م) صاحب كتاب " مبادئ العلم " يصف التاريخ بقوله : " من السخف أن نفكر في التاريخ على أنه علم بالمعنى الصحيح "، وهو في رأيه هذا لا يختلف عن غيره من أصحاب المنهج الاستدلالي التجريبي، الذين لا يسلمون بعلمية الدراسات الإنسانية والاجتماعية بما فيه

التاريخ، وقد تأثر بذلك بعض المفكرين الذين لم يكن اهتمامهم ينحصر فقط في دراسة التاريخ، مثل بول فاليري (Paul Valéry) الذي ذكر في كتابه "نظرات على العالم المعاصر" (Regards sur le monde actuel) : " إننا لم نتجاوز إلى الآن في مجال التاريخ السياسي حد الاعتبارات السلبية والملاحظات المضطربة... فالتاريخ يسوغ ما نريد ولا يلقن علماً بمعناه الدقيق، إذ هو يحتوي على شيء ويورد كل النماذج ".

2. رأي ثان يعتبر التاريخ فوق العلم بكثير، لأن العلم لا يقدم في الواقع إلا حقائق جافة، بينما التاريخ يجمع المادة العلمية إلى التصور الأدبي. فالأحداث الماضية تحتاج إلى براعة الكاتب لتبرز في الثوب اللائق بها، ولتصبح قوة فعالة في عالمنا هذا، وهذا ما يفهم من قول الأستاذ تريفليان (G. M. Trevelian) : " من كان فاقد الإنفعال والحماسة فقلما يؤمن بانفعالات غيره، ثم هو لا يمكنه أن يدرك هذه الانفعالات أبداً ". ومرد هذه النظرة إلى التاريخ كون مادته تعكس حياة الأفراد والأمم، فهو من أكثر العلوم حاجة إلى الموضوعية العلمية، ومن أكثر الاختصاصات التصاقاً بالوعي والشعور الذي تعكسه حاجاتنا وإمكانياتنا، وهذا أكده تريفيليان بقوله : " إن التاريخ ليس له، ولم يكن له قط ما للأدب الخالص من حرية أدبية، بل لا بد له أن يكون خادماً للحقيقة، وإلا فقد اسمه، ولا ينبغي أن يستمد أخباره من الخيال كما هي الحال في الشعر والقصص، بل يجب أن تكون قائمة على المنهج العلمي القاسي الذي يقصد به إظهار حقيقة الماضي ".

3. ورأي ثالث يؤكد على أن التاريخ علم لا أكثر ولا أقل اعتمادا على خصائص المادة التاريخية وطرق البحث المرتبطة بها، وهذا ما صرح به لأول مرة الاستاذ بيوري (J. B. Bury) بقوله : " التاريخ علم ليس أكثر أو أقل " " History is a science no more, no less "، وهو ما أصبح مسلماً به الآن في غالب الأوساط العلمية، بعد أن أكد ذلك العديد من المؤرخين الذين التزموا بالمنهج التاريخي وفي مقدمتهم رواد النظرة العلمية إلى التاريخ مثل : ليوبولد فون راكه (L. V. Ranke) ورينان (E. Renan) ودرُويسن (J. G. Draysen) وستوبس (W. Stubbs) وسينيوبوس (Seignobos) وغيرهم.

ومع الأخذ بهذا الرأي الأخير أصبح التاريخ علماً يتميز بمذهبه وطريقته التي وإن اختلفت عن مناهج العلوم الطبيعية والتجريبية، إلا أنها تقود بدون شك إلى الحقيقة الثابتة والمؤكدة نسبياً حسب توفر المادة وإخضاعها للنقد، فالمنهج التاريخي لا يقل عن المنهج الوضعي العلمي، فهو وإن لم يخضع للتجربة، إلا أنه يعتمد على

الملاحظة غير المباشرة كالجيولوجيا، فالتاريخ مثل الجيولوجيا كلاهما يبحث عن تجانس الظواهر ليستخلص ما هو مشترك بينهما، وأسباب المشاركة في كل ظرف من ظروفها المختلفة كل الاختلاف، وهذا ما يسمح لنا بالقول إن التاريخ وإن لم يكن من العلوم الناموسية ذات القوانين الحتمية (Nomologique) فليس معنى هذا أنه ليس بعلم. بل هو علم بهدفه وطرقه، وهو كغيره من العلوم يسعى وراء الحقيقة، وله منهجه الذي لم يفتأ يتطور ويتكامل بتراكم المعرفة التاريخية، فالمنهج التاريخي لم يكن وليد عصر واحد وإنما نما وتطور حتى أخذ شكله المعروف الآن، والذي جعل المادة التاريخية تندرج في نطاق المعرفة المنظمة والمبوبة والمقننة والهادفة إلى توخي الحقيقة على أساس حكم ناقد موضوعي لا يخضع لأي افتراض مسبق.

هذا وقد كان في طليعة من ساهم في بلورة المنهج التاريخي وتقنينه مؤرخون ألمان وفرنسيون في القرن الماضي اشتهر منهم خاصة : بيرنهايم (E. Bernheim) بمؤلفه " كتاب حول منهجية البحث التاريخي " الذي نشر بلايبزغ (1894)، وفوستال دوكلانج (Fustel de Coulanges) صاحب كتاب " المدينة العتيقة " («La cité antique») (1830 – 1889)، ولانجلوا (Langlois) وسينيوبوس (Seignobos) صاحبا كتاب " مدخل للدراسات التاريخية " الذي صدر بباريس سنة 1898.

بعد هؤلاء الرواد من المؤرخين توالت الأبحاث في موضوع منهج البحث التاريخي (Méthodologie) وكان من أولها باللغة العربية مصنف الاستاذ أسد رستم " مصطلح التاريخ " الصادر ببيروت سنة 1931، وكتاب " منهج البحث التاريخي " لحسن عثمان الذي ظهر بالقاهرة سنة 1943، وبذلك أصبح المنهج التاريخي يقوم على قواعد محددة، وملاحظات دقيقة متعارف عليها أملتها التجارب وفرضها التطور العلمي المستمر الذي واكب النمو الاقتصادي والتحول السياسي للعالم الحديث منذ النهضة الأوربية الحديثة (القرن السادس عشر) وحتى الآن. بعد أن ارتسمت خطوطها الأولى في كتب بعض المؤرخين العرب المسلمين اعتماداً على قواعد مصطلح الحديث، كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند التعريف بالتاريخ وتطور مفهومه عند المسلمين.

3. تحديد مفهوم التاريخ :

ولعل من المفيد للقارئ مع هذا التحديد لطبيعة علم التاريخ ومجال بحثه ومكانته العلمية ان نورد بعض التعريفات المتداولة لعلم التاريخ التي تتكامل في مفهومها وتتنوع في نظرتها وتتمايز في اهتمامها بحيث تؤلف في مجموعها تعريفاً شاملاً لعلم التاريخ، ونحاول حصرها في النقاط التالية :

1. التاريخ هو معرفة ماضي البشرية منذ نشأتها الأولى، وحتى الوقت الحاضر، فهو علم البشرية بالدرجة الأولى، حسب تعبير مارك بلوك (Marc Bloch) : « L'histoire est la science de l'homme par exellence »، وهو بذلك يحيط إحاطة شاملة بحياة الإنسان في كل أبعادها الزمنية بما في ذلك الحاضر والمستقبل. وهذا ما يجعله عاملاً أساسياً في الوعي بوجودنا حسب مقتضياتنا وحاجاتنا وإمكانياتنا.

2. التاريخ هو علم عددي بقدر ما هو علم كيفي. وإن كانت حياة البشر بمختلف أحداثها وبتنوع أحوالها لا يستوفيها إحصاء. فهو يرصد الفعل ورد الفعل الصادر عن إنسان غير متغير أصلاً، وعن بيئة غير متغيرة أصلاً. وبالتالي فالتاريخ هو الحركة وما تستتبعه هذه الحركة من تغير دائم أو حاصل الممكنات التي تحققت، مع العلم بأنه يوجد مالا يحصى من الإمكانيات التي لم تتحق أبداً رغم معقوليتها.

3. التاريخ هو الصورة الفكرية للحضارة، ومؤشر نشاط الفكر الإنساني في ماضيه، منذ أن بدأ يعبر عن وجوده بما حفره على الحجارة بالكهوف والمغاور حتى ارتقى إلى عالم الإليكترونيات والحاسوب، فهو يهدف إلى إعادة تمثيل الحياة البشرية كما هي وإعادة رسم مظاهر النشاط الفكري بتطوراته وتقدمه وتتبع مراحل هذا التطور وتفاعلها. وبذلك كان أصدق مرآة تعكس حياة الأفراد والجماعات والشعوب والأمم، وأحسن دليل لها على تجاربها الماضية وتطلعاتها نحو المستقبل بحيث يشكل اللوحة الشاملة للمجتمع الإنساني التي تمكننا من الاستفادة من تجارب الإنسان في الماضي.

4. التاريخ هو دراسة جهود الإنسان في الماضي في مظاهرها المختلفة، إذ يسجل الماضي الذي يظهر الصراع بين البشر والتفاعل بين الفرد والأحداث في بيئة ما، ويعدد التبدلات التي نشأت عنها، وهذا ما يجعل التاريخ علماً يحيط إحاطة شاملة بحياة الإنسان في كل أبعادها، فهو يعكس استمرار الوجود الإنساني عبر الزمن بمنجزاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وما تركته هذه المنجزات من تأثيرات في تطور الحضارة في الماضي وما يترتب عنها في الحاضر وما ينبئ بنتائجها على ضوء ما سوف يقع في المستقبل.

5. التاريخ هو حوار بين الماضي والحاضر، حوار بين الأجيال، وحوار بين الإنسان والزمان، وحوار بين المؤرخ والقارئ، باعتباره ذاكرة العصور التي تتناقلها

الأجيال. ولكونه التجربة المدونة للجنس البشري التي يمكن الاستفادة منها في أي ميدان من الميادين. فضلاً عن كونه في حد ذاته تدويناً قصصيا لمجموع شؤون البشرية، والعرض الشامل لأحوال المجتمعات الماضية. فالتاريخ بهذا المفهوم هو الوزن المعدل الذي لابد من وضعه في كفة تقابل كفة العلوم لأن مجال اهتمامه هو الإنسانية التي تؤلف الوحدة التي يرتكز عليها التاريخ، والمحور الذي تتضخم حوله المعرفة البشرية المكتسبة من تجارب وخبرة الأجيال السابقة، وهذا ما يجعل التاريخ يتصف بالشمولية لكل معرفة بحيث يمكن القول إنه ليس هناك شيء خارج مجال اهتمام التاريخ، وبهذا المعنى يشكل التاريخ أخطر محصول أنتجته كيمياء العقل البشري.

ب. العلوم التي لها صلة بالتاريخ

يهدف التاريخ، باعتباره علماً، إلى التعرف على الاحداث، وايجاد تفسيرات لها في مجالات المعرفة وأوجه النشاط الإنساني. فهو اختصاص له أدواته كما أن له قواعده وطرقه، وبذلك ينفرد من بين العلوم الأخرى بسعة الموضوعات العلمية التي يجب على الباحث في التاريخ أن يلم بها أو يكون على دراية أولية بها. وهي مجموعة من العلوم والمعارف والأساليب والمهارات والطرق المساعدة للمؤرخ على جمع مادته وفهمها وتمحيصها ونقدها. وهذا ما يجعل التاريخ من أصعب مواضيع البحث العلمي المعروفة، إذ على المؤرخ أن يتسلح بمعارف متنوعة، وأن يكون على دراية بتشابك العلاقة بين التاريخ والعلوم التي لها صلة به، وأن يكون أيضاً على معرفة بالمناهج والمصطلحات وطرق التحليل التي تتميز بها هذه العلوم والتي يستفيد منها المؤرخ، وبالتالي يفترض في المؤرخ أن يكون واسع الثقافة، وعارفا بالعلوم المتصلة بمادة التاريخ.

ولا يتأتى ذلك للمؤرخ إلا باكتساب ثقافة عامة في حقول المعرفة البشرية التي لها صلة بالتاريخ، وباطلاع أولي على العلوم التي يكون في حاجة إليها أو التي لها ارتباط بالتاريخ من حيث الاهتمام والمادة التاريخية، والتي يمكن أن نصنفها إلى ثلاثة أصناف : علوم رافدة للتاريخ، علوم مفسرة للتاريخ وعلوم مساعدة على فهم التاريخ.

1. العلوم الرافدة للتاريخ :

وهي المعارف التي تدخل مادتها في صلب التاريخ، وتؤلف نتائجها أدوات أساسية ومعارف إضافية للباحث التاريخي، وأهمها :

1. علم الآثار (Archéologie) : يبحث في مخلفات الماضي وبقاياه المادية ويهتم باستخراجها من باطن الارض بالأساليب العلمية والتقنيات الفنية، مع دراستها بهدف استخراج الأدلة التاريخية عن أحوال الماضي، وتحديد أزمان الطبقات الأثرية، وضبط الأدوار التاريخية. وبذلك يقدم علم الآثار للمؤرخ مصدراً أساسياً لاكتشاف طبيعة الثقافة الإنسانية من خلال آثارها الماثلة للعيان من عمارة وزخارف وأدوات وآلات، والتي تشكل الشاهد المادي على الماضي الذي يصحح أو يكمل أو يؤكد الشاهد الكتابي أو الرواية الشفوية التي يوفرها التدوين التاريخي. بل يتجاوز الشاهد الأثري ذلك ليغطي المرحلة السابقة لظهور الكُتابة التي تمتد على فترات زمنية طويلة لم تعد تعرف عنها سوى البقايا المادية والمخلفات التي صنعها الإنسان والتي ظلت تختزن بطريقة أو بأخرى معطيات كثيرة عن صانعيها الذين زالوا.

وهذا ما يجعل علم الآثار في حقيقته تقنية تاريخية جديدة ضمن منهج البحث التاريخي، تطورت منذ القرن التاسع عشر حتى أصبحت علماً واضحاً محدد الطرائق والوسائل التي تطورت هي بدورها وأصبحت تستخدم معطيات العلم الحديث، مثل التصوير الجوي، والغوص في أعماق البحار. فالآثار من هذا المنظور أصبحت أكثر تشخيصاً ومباشرة، وأقرب إلى مخاطبة الفكر بشكل مباشر، وهذا ما جعل علم الآثار يساهم منذ قرنين في إثراء معرفتنا بالماضي وتجديد فهمنا للتاريخ.

2. علم قراءة الخطوط القديمة أو تطور الخط (Paléographie) : يعرفنا على تطور الخطوط وأنواعها والمادة والوسائل المستعملة في كتابتها، وهو يهتم مباشرة بالسجلات الأثرية، أي المواد القابلة للفناء مثل البردي. وهذا ما جعل الباليوغرافيا تهدف أساساً من خلال تطور الخطوط القديمة إلى التعرف على نوعية المعلومات التي تتضمنها، وإبراز الذوق الشخصي الذي يميزها ويعبر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفني الذي وصلت إليه.

ويحتل الخط العربي مكانة مرموقة في مجال تطور الخط، إذ يتميز بتنوعه وقابليته للتشكل والتعبير عن الذوق والإحساس، فضلاً عن اختلاف أصنافه :

(النسخي، الرقعة، الثلث، الكوفي، الفارسي، المغربي، الغباري، الديواني، والديواني الجلي، والقيرمة ...) ومما يلاحظ أن الخط الأخير (القيرمة) قد شاع استعماله لدى كتاب الدولة العثمانية، بقصد كتمان أسرار الأمور المالية والإدارية، وقد اشتق اسمه من كلمة قيرمق التركية التي تعني الثني والتكسير دلالة على غموضه. وهذا ما يتطلب من المهتم به دراسة فنياته التي هي أقرب ما تكون إلى علم الشفرة أو الكريبتوغرافيا (Crybtographie) لفك رموز هذا الخط وتحديد ارقامه واستخلاص المعلومات المسجلة به.

3. علم النقوش أو الكتابات القديمة (Epigraphie) : وهو يهتم بحل رموز الخطوط القديمة، بحيث ينصب على دراسة وقراءة وترجمة كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو منقوش على اللوحات الحجرية أو المعدنية عكس الباليوغرافيا التي تختص في المواد القابلة للفناء. وهذا ما جعل علم النقوش أو الإبيغرافيا يتوجه إلى دراسة الكتابات الأثرية والنقوش التي تركها الأوائل من نصوص وقوانين ومراسم وعقود وأنظمة وشواهد قبور وتذكارات المباني والمنشآت.

فالنقائش الشاهدية بفضل تدرجها التاريخي توفر ميداناً ثرياً للبحوث التاريخية فهي تساعد على الفهم التاريخي والفني من خلال تطور خطوطها ونوعية المعلومات التي تتضمنها وتعبيرها عن أساليب وطرق البناء. وهذا ما جعل الكتابات التذكارية على المباني والمعابد وغيرها تتطلب خبرة كاملة ومعرفة حقيقية وممارسة طويلة انطلاقاً من التعرف على تطور الكتابة بدقة وأمانة، وذلك حتى يمكن قراءتها وتحليلها، وقد كان من أهم الاعمال في هذا المجال ما قام به شومبوليون (Champollion) في فك الكتابة الهيروغليفية(1822م).

ونظراً لطبيعة علم النقوش المتميزة بصعوبة تحديد دلالاتها، فقد تطلب تسهيل الانتفاع بها وضع مجموعات خاصة (Collections) لحصر المعلومات الأساسية عن الحياة المحلية او الشخصية أو النظم الإدارية والمالية والعسكرية والدينية، والتعرف على الأساليب المعيارية وضبط الجداول الكرونولوجية لتحديد التسلسل الزمني. عرف منها خاصة مجموعات متخصصة (Corpus) لفك الرموز المسمارية والصور الهيروغليفية والنقوش الإغريقية والرومانية، والتي بفضلها أمكن فهم العديد من النقوش والانتفاع بها بعد أن ظلّت لفترة طويلة عبارة عن طلاسم لا يمكن استقراؤها.

4. علم الوثائق أو علم المستندات القديمة والوثائق الدبلوماسية (Diplomatique) : وهو يدرس الوثائق من حيث كونها مراسلات ومعاهدات ومذكرات، ليتم تحليلها ونقدها وهذا ما جعل علم الوثائق قريب الصلة من الأرشيفات باعتباره يهتم أساساً بالمستند أو الوثيقة (الدبلوم) الصادرة عن السلطة الشرعية والتي تدخل ضمن ودائع المحفوظات (الأرشيفات).

يهتم علم الوثائق أو الدبلوماتيك بوصف الوثيقة، وذلك بالتعريف بصاحبها وتحديد مصدرها وضبط تاريخها والإشارة إلى مضمون نصها وحصر أهم العناصر التي يحتوي عليها والمصطلحات التي جاءت فيه، ولقد ساعدت على تطور علم الوثائق في العصور الحديثة، تلك الصراعات الاجتماعية والسياسية التي ميزت العلاقة بين الملك والنبلاء في فرنسا، وبين الملك الإسباني وثوار الأراضي المنخفضة " هولندا " وبين الملك الإنكليزي والبرلمان، فقد حاول كل طرف خدمة هدفه، بنبش المحفوظات والبحث عن الوثائق الرسمية، وهذا ما عمل على الارتقاء بعلم الوثائق الدبلوماسية الى مصاف العلوم المساعدة للتاريخ.

وكان في طليعة من كان له مساهمة معتبرة في هذا الجهد العلمي العالم البندكتي الفرنسي الموسوعي جان مابيون (J. Mabillon) 1632 – 1707م، صاحب مصنف : " رسالة في الدبلوماتيك " (الوثائق) التي نشرها عام 1681، فكانت فاتحة علم الدبلوماتيك وبداية حقيقية لنشر وثائق القرون الوسطى، التي كان الفضل في نشرها أولاً للرهبان البندكتيين من جماعة القديس مور، بعدها تواصل العمل في نشر الوثائق الرسيمة فظهر كتاب " الشؤون الإيطالية " الذي نشره موراتوري في 25 مجلدا (1723 – 1750)، ومجموعة التواريخ الإنكليزية القديمة لتوماهيرن الإنكليزي وغيرهم.

5. علم النقود والمسكوكات أو النوميات (Numismatique) : وهذا العلم يمكننا من معلومات تاريخية في غاية الأهمية نستخلصها من خلال التعرف على نوعية المعادن ونسبتها والصور والرموز التي تحملها وتاريخها والكتابات المسجلة عليها. فالتعرف على مجال استعمال النقود وانتشارها أو نسبة المعادن الثمينة فيها يعرفنا على نوعية الاقتصاد ومستوى معيشة المجتمعات التي كانت تستخدمها، وتطلعنا على طبيعة السلطة ونوعية الحكم. فتطور استعمال النقود مثلاً من طرف العرب يظهر لنا حقائق تاريخية في غاية الاهمية، تتصل بنوعية الحياة، خاصة منذ إصدار فلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه (17 هـ) وضرب دينار عبد الملك ابن مروان (65 – 86هـ) وتعدد دراهم الأقاليم الاسلامية (منذ عام 79هـ).

6. علم الأختام (Silligraphie) والرنوك أو الصنج (Héraldique) والطغمات التي تتميز بها الوثائق والمكاتبات الرسمية. وهي بغض النظر عن أشكالها ومعاييرها وأوزانها ونوعية المادة المصنوعة منها. وسواء كانت أختاماً رسمية أو علامات مميزة متوارثة من طرف الأسر والجماعات والأفراد، فهي تعرفنا على معارف ومعتقدات ومذاهب الجماعات التي استعملتها. فالأختام مثل الملابس والأثاث هي أحسن شاهد على المستوى الحضاري والنفوذ السياسي والغنى المادي للحكام الذين استعملوها.

7. علم الإنسان أو الانتروبولوجيا (Anthropologie)، ويهتم بثقافة الإنسان البدائي والتطور البيولوجي الذي تميز به. ويتناول السلالات البشرية وتوزعها وتنوع ثقافتها الشفاهية ومعارفها العلمية. فهو بهذه المميزات علم تركيبي يهتم أساساً بنمط الحياة وخصائص الجماعات البشرية، ويهدف إلى تصنيف تلك الأنماط والنماذج وتحديد أوجه التشابه والخصائص المشتركة بينها. وهذا ما يجعل علم الإنسان ضرورياً للمؤرخ إذ هو خير وسيلة لملاحظة مجرى التطور البشري ولتتبع انتشار الجماعات البشرية على سطح الأرض.

8. علم السلالات والأجناس البشرية أو الإثنوغرافيا (Ethnographie)، وهذا العلم من حيث كونه يهتم بالناحية الإنسانية أي بدراسة الظواهر المادية لنشاط الإنسان وأخلاقه وتقاليده وطباعه يعتبر فرعاً من الأنتروبولوجيا – علم الإنسان – ولا يتميز عنه إلا من حيث كونه لا يهتم بما يتصل بإنشغال الأنتروبولوجيا من معرفة نمط وكيفية تكوين مجموع خصائص وصفات كل مجموعة بشرية، وإنما يهدف أساساً إلى تحليل الظواهر المادية لنشاط الإنسان، انطلاقاً من شروط حياته المعيشية كالمسكن والملبس والأكل والأسلحة، ومن مهاراته ومعتقداته كالرعي والصيد والصناعات التقليدية والطقوس والفنون البسيطة، ومن هذه الزاوية تكتسي الإثنوغرافيا طابع علم تحليلي على صلة كبيرة بمجال دراسات ما قبل التاريخ والآثار والتاريخ وعلم اللسانيات.

9. علم السير والتراجم : فالسير (Biographie) تهدف إلى الكشف عن المعلومات الشخصية المتعلقة بحياة شخص ما، بينما التراجم (Autobiographie) تتعرض لحياة الأشخاص من خلال ما كتبوه عن أنفسهم، وكلاهما يوفر للمؤرخ معلومات مفيدة قد تساعده على تفسير بعض الإشكالات المتعلقة بحياة الاشخاص وإبراز



ملامح العبقرية، وإظهار جوانب الضعف أو القوة في سلوكهم وأعمالهم التي كان لها تأثير مباشر في مجتمعاتهم. كالكتاب والعلماء والفنانين، والقادة والحكام وغيرهم.

وما دامت التراجم الشخصية (Autobiographie) التي توضع من طرف أصحابها تغلب عليها النظرة الذاتية، فإن موضوعيتها محدودة وجانب النزاهة والصدق غير مسلم به بفعل الرغبة في الشهرة وتبرير الأعمال والمواقف الشخصية. وهذا ما يتوجب على المؤرخ أن يأخذ معلوماتها بكثير من الاحتياط، ويتطلب من الباحث ان يسلط عليها النقد والتمحيص لمعرفة الصحيح منها وغير الصحيح.

من أشهر كتب التراجم تراجم بلوتارك (Plutarque) وميشو (Michaud) صاحب "البيبليوغرافيا العالمية" (1811 – 1828م)، ومن أشهر الترجمات الشخصية ترجمة أيكزينوفون (Xénophon) وقيصر والقديس أوغسطين (Saint Augustin) ودوغول وغيرهم.

10. علم الأسماء (Onomastique)، وعلم الأنساب (Généalogie)، فالأول، أي علم الأسماء، يتصل بتسمية الأماكن والأشخاص ما دامت التسمية في حد ذاتها تكتسي قيمة الوثيقة التاريخية من حيث استخلاص المعلومات التي تختزنها أو تدل عليها.

وهذا ما ساعد على أن تصبح أسماء الأشخاص والأماكن في حد ذاتها اختصاصا متميزا يعرف بالطوبونيميا (Toponymie) يدرس دلالة العلاقة القائمة بين تسمية المكان ونوع السكان المقيمين به.

أما علم الأنساب الذي اشتهر به العرب في الجاهلية، فهو يهتم خاصة بتسلسل نسب الأفراد وتتابع الأجيال، وهذا ما يسمح للمؤرخ بأن يتعرف على التطور البشري وما يرتبط به من ملكية الأرض وحقوق الوراثة، وصلات القرابة التي تمكننا من معرفة كثير من الأمور الهامة كالتحالفات والحروب والمعاهدات والهجرات والألقاب وغيرها. ومما يلاحظ بالنسبة إلى علم الأنساب أن العرب في جاهليتهم كان لهم ولع كبير به، فقد حفظت الرواية الشفوية خاصة أنساب القبائل فكانت سجلاً حياً لحياتهم القبلية قبل أن يختلطوا بالشعوب الأخرى إثر الفتوحات الإسلامية والهجرات التي أعقبتها منذ القرن الأول للهجرة (القرن السابع الميلادي).

11. علوم اللغة: بما فيها علم الألسن (Linguistique) وفقه اللغة (Philologie) وعلم المفردات (Sémantique)، فعلم الألسن باعتباره علماً وصفياً للغات من حيث خصائصها وقواعدها، يمكننا من التعرف على ماضي الشعوب الذي لا تتوفر فيه

الشواهد المكتوبة، من خلال تتبع ظاهرة اللغة المتصلة أساساً بالنشاط الإنساني. وهذا ما جعل دراسة أصول اللغات بمثابة رافد مهم في إغناء التاريخ لأن كثيراً من الشعوب ضاعت في تاريخها الصامت ولا نعرف عنها شيئاً إلا من خلال استمرار لغتها التي تطورت لدى الأحفاد، كما هو الشأن عند الشعوب التي استعملت اللغات الهندوأوربية أو الأقوام التي ارتبطت باللغات السامية والحامية قبل تفرع ووصول لهجاتها ولغاتها الينا في الشكل الحالي.

أما علم فقه اللغة (الفيلولوجيا) الذي يبحث في تطور اللغات وتركيبها ومؤدى تعابيرها واقتباساتها من اللغات الأجنبية، عن طريق دراسة اللغة عبر الوثائق المكتوبة بهدف التعرف على تطور مضمونها من خلال نصوصها. فعلم اللغة بهذا التناول يزود المؤرخ بمعلومات تاريخية في غاية الأهمية، وذلك لكون اللغة في الواقع ترتبط بالمستوى الحضاري والفكري لأي أمة، فمن خلال النصوص الأصلية يمكن استخلاص المعلومات التاريخية لارتباط المادة التاريخية بتلك التي كتبت بها. ولعل أحسن دليل على ذلك هو ما قام به فيكو (J. B. Vico) (1668 – 1744م)، من رصد المعلومات واستخلاص الاحكام اعتماداً على قصائد هوميروس.

أما علم معاني المفردات "السيمانتيك" فهو يبتعد كثيراً عن اهتمامات الفيلولوجيا. إذ يبحث أساسا في تطور المفردات وفي تغير معانيها من عصر إلى آخر، ومن كاتب إلى آخر، وهذا ما يساعد المؤرخ على اقتباس المعلومات التاريخية من خلال تطور معاني الكلمات في إطارها الجغرافي وبعدها الزمني ودلالتها الحضارية.

2. العلوم المفسرة للتاريخ :

وهي المعارف القي تساهم في تقدم المنهجية التاريخية لكونها تساعد المؤرخ على تفهم الأحداث وتفسيرها تفسيراً يتلاءم وأسبابها البعيدة ونتائجها الملموسة، ومن أهم هذه العلوم المفسرة للتاريخ :

1. علم الجغرافية (Géographie) وهو يعرفنا بشروط البيئة ومواصفاتها ويساعدنا على فهم وتفسير الأحداث انطلاقاً من المسرح الطبيعي الذي حدثت فيه، ولهذا اعتبر الجغرافي دومانجون (Demangeon) "التاريخ جغرافية الماضي إلى حد ما". وذهب المؤرخ سينيبوس إلى "أن الجغرافية قد ارتبطت بالتاريخ إلى حد ما ولم تعد في الواقع علما مستقلاً بذاته". وهو في ذلك ينطلق من أن التاريخ لايتحقق

عبر الزمن فقط وإنما تجري أحداثه وتنتشر في المكان،ولهذا أصبح من الضروري أن يلم المؤرخ بجغرافية المنطقة التي يدرسها. فعلى سبيل المثال لا يمكن إهمال تأثير البحر في حياة اليونان القديمة أو الامبراطورية الإنجليزية في القرن الماضي، كما أن العامل الطبيعي (الجغرافي) يفسر لنا مثلاً انحسار الامبراطورية الإسبانية بتحطم أسطولها (الإرمادة) في القنال الإنكليزي في عهد فيليب الثاني (1588)، كما يفسر لنا أيضاً تراجع جيوش نابليون (1812) وكذلك فيالق هتلر (1941) في السهول الروسية، وصمود البندقية في القرون الوسطى أمام هجمات القوط والهون مما ساعدها على النمو والتحول الى قوة اقتصادية.

2. علم الخرائط أو الكارتوغرافيا (Cartographie)، ويماثل في أهميته علم الجغرافية، وذلك لكون الكارتوغرافيا تعتبر أحسن وسيلة مكملة لإيضاح الظواهر التاريخية عن طريق استقراء الخرائط وتحليلها وتسجيل المعلومات التي تتضمنها، وفي هذا المجال تقدم الصور الجوية فتوغراميتري (Photogramétrie) وسيلة أساسية لرصد الظواهر العمرانية والسياسية وتلمس آثار الحضارات القديمة، وذلك شريطة اتباع الطرق العلمية والتقنيات المتقدمة في مجال التصوير الجوي. فأنظمة الري والتجمعات السكانية والخطوط الدفاعية الرومانية (Limes) مثلاً لا يمكن فهمها في إطارها العام إلا من خلال المراقبة الدقيقة للخرائط والصور التي يوفرها المسح الجوي.

3. علم السكان أو الديموغرافيا (Démographie) يدرس التوزيع العددي والجغرافي للمجموعات البشرية والتغيرات التي طرأت عليها من زيادة أو نقص نتيجة مختلف العوامل كالوفاة والتكاثر والهجرة وغيرها. وهذا ما يجعل المؤرخ بحاجة إلى الرجوع إلى مصادر ومناهج علم السكان التي تمكنه من تفسير وشرح العلاقات القائمة بين السكان والعوامل الأخرى المؤثرة في الشؤون الإنسانية والتي بدونها لا يمكن رصد تطور الظاهرة البشرية وما يتصل بها من أحداث.

4. علم الاقتصاد (Économie) بما فيه علم الاقتصاد السياسي، يتناول الحقائق الاقتصادية من توزيع الثروات ومستوى المعيشة، ونوعية وسائل الإنتاج وأسلوب العمل وكيفية الاستهلاك وغيرها. وهي جوانب لها اتصال مباشر باهتمام المؤرخ إذ بدونها يصعب عليه رصد الواقعة التاريخية ضمن السياق العام لتطور الأحداث. فالظروف الاقتصادية لها دخل في تفسير الحروب وتطور العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال لا يمكن فهم التوسع الاستعماري مثلاً في إفريقيا بدون ربطه بالعوامل

الاقتصادية، كما أن تطور اقتصاد الكولون "المعمرين" بالجزائر لا يمكن تحليله تاريخياً إلا من خلال العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر في الفترة الاستعمارية.

5. العلوم السياسية والعلاقات الدولية : تهتم بمعالجة العوامل المختلفة التي تشكل الظاهرة السياسية، مثل طبيعة الاقتصاد وبنيته، وطبقات وطوائف السكان، والمعتقدات الدينية والمذاهب الفكرية التي تتحكم في المجتمع. ولعل جانب الدراسات الجيوسياسية الذي له اتصال مباشر بالعلاقات الدولية يقدم لنا نموذجاً حياً للتفاعل الحقيقي بين العلاقات الدولية في إطارها السياسي والحقائق التاريخية في بعدها الزمني، وأحسن مثال على ذلك دراسات مجلة " هيرودوت " التي تحاول تقديم الخلفية التاريخية للقضايا الاستراتيجية من خلال واقع جغرافي وإطار سياسي، مما يفتح للتاريخ آفاقاً واسعة لرصد الظاهرة التاريخية وربطها بالعوامل السياسية والجغرافية.

6. الفلسفة (Philosophie) : تمكن المؤرخ من تفهم سير الأحداث من خلال التصور الفلسفي أو التطور الفكري الحضاري. وهذا ما جعل المفاهيم الفلسفية ضرورية لفهم سير التاريخ وتفسير أحداثه. فالتاريخ بدون فلسفة لا يتوفر على الرؤية الشاملة والمفهوم المنطقي والتفسير العقلي. كما أن الفلسفة بلا بعد تاريخي تفتقد المدى الزمني الذي بدونه تنتفي الرؤية ويبطل التفاعل، وهذا ما يجعلنا نقر بأنه لا منطق في التاريخ بدون فلسفة، ولا مضمون للفلسفة بدون تاريخ، فإذا كان التاريخ محتوى للفلسفة، فإن الفلسفة هي النظارة التي تبرز الرؤية الذكية للتاريخ وبدونها يصبح المؤرخ قاصر النظرة ومحدود الأفق.

7. علم النفس (Psychologie) : يعرفنا على جوانب وقضايا النفس البشرية من خلال العوامل النفسية والدوافع الذاتية التي تتحكم وتوجه سلوك الأفراد والجماعات، وهذا ما جعل علم النفس ضرورياً لتحليل نفسية الجماعات انطلاقاً من البحث في دوافع كل شخص له تأثير في الأحداث. لأن إهمال ذلك والأخذ بالنظرة الآلية لتسلسل الحوادث قد يؤدي بالمؤرخ وحتى بعالم السياسة الى أخطاء جسيمة، مثلما حدث لنابليون في محاربته لإسبانيا، ووقع لفرنسا في استعمارها للجزائر، فكانت النتائج عكسية لتجاهل العامل النفسي، وعدم الأخذ بعين الاعتبار لإرادة الشعوب وقابليتها للمقاومة واستعدادها للتضحية.

8. علم الاجتماع (Sociologie) : يدرس الإنسان من خلال التعرف على القوانين التي تتناول أفعال الناس وعلاقاتهم ببعضهم، وما يتصل بذلك من مظاهر التغير الاجتماعي، وهذا ما جعل علم الاجتماع على صلة بالتاريخ. فالمؤرخ يحتك بعلم الاجتماع من خلال دراسته للتغير الاجتماعي في الماضي، وتتبع حركة المجتمع داخل الإطار الزمني، كما أنه مضطر - أي المؤرخ - للتعامل مع علم الاجتماع حتى في قراءة النصوص وتفسير الأحداث التي لها صلة بالنظم والعادات ليتمكن من فهم التطورات من خلال غاياتها ومراميها الاجتماعية.

9. علم الأديان أو اللاهوت (Théologie) وعلوم الشرائع والقانون : وهي مع تنوعها واتساع مجالها تعتبر ضرورية للمؤرخ لكونها تساعده على تفسير وتقييم بعض الأحداث التاريخية. فبدونها يصعب عليه التعرف على جوانب أساسية من حياة الشعوب القديمة، أو فهم التأثيرات التي خضعت لها عبر الزمن. مما يتوجب على المؤرخ الرجوع إلى المعتقدات والقوانين والشرائع التي اعتنقتها تلك الشعوب وآمنت بها أو تعاملت معها.

3. العلوم المساعدة على فهم التاريخ وضبط أدواته :

وهي تلك المهارات العامة التي لها صلة وثيقة بدراسة التاريخ وأغلبها من قبيل الطرق والأساليب العلمية والمعارف الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والأدبية والفنية التي تمكن المؤرخ - بالاطلاع عليها - من ضبط أحداث التاريخ وفهمها فهماً معمقاً، بحيث يسهل عليه نقد وتحليل الظاهرة التاريخية في إطارها التاريخي الصحيح، ومن هذه العلوم نذكر :

1. اللغات (Langues) : وهي ضرورية للمؤرخ، وبدونها لايمكن له الاطلاع على مصادر بحثه، فالترجمة وإن كانت كافية بالنسبة إلى الاطلاع العام والثقافة المبسطة، إلا أنها لا تفي بحاجة الباحث المدقق، لما يمكن أن ينتابها من تحريف للمعاني الأصلية وتشويه للمناخ الحضاري والواقع الاجتماعي التي تعبر عنه. وهذا ما يجعل اللغات بمثابة الأداة الضرورية والركيزة الأساسية في أي بحث تاريخي، فبدونها لا يصل المؤرخ الى مبتغاه، ولهذا كلما تعددت اللغات التي يعرفها المؤرخ كلما كان أقدر على الرجوع الى المصادر التاريخية الأولى وإدراك الحقائق من مضانها مباشرة.

فبالنسبة إلى التاريخ الجزائري مثلاً يكون الاطلاع على اللغة اللاتينية ضرورة للفترة القديمة، وعلى اللغتين العربية والإسبانية أساسياً للعصر الوسيط، كما

تصبح الإسبانية والعثمانية والإيطالية منطلقاً لفهم وثائق التاريخ الحديث، والإنكليزية والفرنسية وسيلة عمل وبحث بالنسبة إلى الفترة المعاصرة.

2. المعجميات أو الليكسوغرافيا (Lexigraphie) : تساعدنا على التعرف على تاريخ استعمال المفردات اللغوية، وتغير معانيها في مختلف العصور أو من خلال الأبحاث والدراسات التي أجريت على الكلمات والمصطلحات والألفاظ التقنية. لأنه بدون ذلك لا يمكن التعرف على كيفية تركيب العبارات وصياغة المفردات والارتقاء بأسلوب التعبير، بهدف التوصل إلى تسجيل الأحداث بلغة سليمة وواضحة.

ارتبطت المعجميات في أول الأمر بفهم نصوص الكتب المقدسة، وتطورت منذ عصر النهضة بفعل جهود الانسانيين وحركة الإصلاح الديني. فكان لرجال الدين المسيحيين دور أساسي في تطور علم المعجميات، وقد اشتهرت في ذلك هيئة رهبان بور رويال (Port Royal) بباريس، وكان في طليعة من أرسى قواعد المعجميات في القرن التاسع عشر هنري إتيان (Henri Estienne) وبيار لا روس (Pierre Larousse) ودوكانج (Ducange) صاحب معاجم "كلوساريوم مدين" ("Glossarium Medine") و"انفيمال لاتينيتاتوس" ("Infimal Latinitatus") الذي صدر سنة 1678، وقد سبقه كل من جان بالبي الجنومي (J. Balbi) صاحب معجم "كاتاليكون" ("Cathalicon") 1460، وسويدوس (Suidus) وهاراكاترينون (Harracatrinon).

ومن أشهر المعجميات باللغات الناقلة للمعرفة التاريخية : باللغة اليونانية : "معجم اتيان" (Estienne) الذي أعاد صياغته ديدو (Didot)، وباللغة اللاتينية معاجم فورسيلين (Forcellini)، وفراند (Freund) وثييزورس (Thesorus)، وباللغة الفرنسية معاجم ريشلي (Richelet) وليتري (Littré) وباللغة الإنجليزية معجم ماري (Marray) وباللغة الألمانية معجم قريم (Grimm).

أما مجال المعجميات في اللغة العربية، فرغم توفرها على أمهات القواميس في الفترة الإسلامية مثل "معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي و"الجمهرة" لابي بكر بن دريد و"الصحاح" للجواهري و"قاموس المحيط" للفيروز أبادي، و"مفاتيح العلوم" للخوارزمي (ت 387 هـ) و"التعريفات" للجرجاني (816 هـ)، إلا أن العربية الحديثة ظلت تعاني نقصاً فادحاً في هذا المجال لا يمكن التغلب عليه إلا بمشاريع معجمية عربية مشتركة قادرة على بذل الجهد العلمي المضني الكفيل بجعل لغة الضاد في متناول الباحث التاريخي من حيث التطورات والتغيرات التي يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع اللغة.

3. الفنون الجميلة (Les Beaux-Arts) : من تصوير ونحت وعمارة وموسيقى، بالإضافة إلى الهندسة المعمارية، فهذه الفنون المتأثرة بالذوق والتي تقوم على احترام الجوانب الفنية الجمالية تساعد المؤرخ إلى حد كبير على فهم التاريخ، لأنها في واقع الأمر تعكس المستوى الحضاري للمجتمعات والأفراد الذين يعبرون من خلالها على مهاراتهم وذوقهم ونظرتهم إلى الحياة، وهذا ماجعل هذه الفنون بمثابة مرآة صادقة وصورة أمينة تعكس واقع الحياة وطبيعة التقاليد، ولعل أحسن مثال على ذلك هو تطور عمارة المعابد الوثنية والكنائس المسيحية والمساجد الإسلامية، ومن منا لا تثير انتباهه عمارة المسجد في مختلف العصور والأمصار، أو لا يشده تطور الكاتدرائيات من عمارة بيزنطية ورومانية وباليومسيحية وقوطية وكلاسيكية وغيرها من الأساليب العمرانية التي تعبر عن روح العصر الذي بنيت فيه.

4. علم التوقيت أو الكرونولوجيا (Chronologie)، الذي يبحث في الزمن باعتباره بعداً لتحديد وقياس أبعاد الوجود الإنساني، ويدرس النظم المختلفة المستخدمة خلال العصور لضبط الزمن وتعيين تاريخ الأحداث بأقصى دقة ممكنة بحسب نمط تقويمنا الحالي، وهو التقويم الميلادي " الغريغوري " الذي شرعت أوروبا في الأخذ به منذ عام 1582م، والتقويم الهجري الذي بدأ المسلمون في استخدامه بتواريخهم وجعلوا هجرة الرسول بداية له(622 م).

هذا وحتى يسهل علينا التعرف على أحد التقويمين في حالة معرفتنا لأحدهما فإننا نلتجئ عادة إلى قاعدة حسابية بسيطة تتلخص في المعادلة التالية.

– لمعرفة السنة الميلادية = (السنة الهـجرية × $\frac{97}{100}$) + 622

– لمعرفة السنة الهجرية = $\frac{100}{97}$ × (السنة الميلادية – 622)

لقد اتخذت الحضارات القديمة أساليب عدة وضوابط متعددة في ضبط التواريخ وتسجيل الأحداث. فربط العبرانيون تاريخهم ببدء الخليقة التي حددوها بعام 4004 ق. م. وجعل الإغريق القدماء تاريخهم مرتبطاً بالدورة الأولى للألعاب الأولمبية (776 ق.م.) وبدأ الرومان تاريخهم بتأسيس روما (752 ق.م.). كما أتفق العرب في جاهليتهم على تحديد أيامهم ووقائعهم بعام الفيل.

من خلال هذه العلوم الرافدة للتاريخ وهذه المعارف المساعدة على تفسير أحداثه وفهم وقائعه، يمكن القول إن المؤرخ الواسع الأفق والعارف بخصوصيات البحث التاريخي هو الذي يجعل القيم الحضارية منطلقاً له، والبيئة الجغرافية إطاراً لبحثه، والمنظور الفلسفي بعداً لتصوراته. والآثار المادية والوثائق الأصلية مرجعاً له في بحثه، والاهتمامات الاجتماعية والميول النفسية وواقع الحياة اليومية انشغالاً رئيسياً له في استقصائه الأسباب ورصده للوقائع وتقييمه للنتائج، وبذلك فقط يمكن ان يصبح التاريخ صورة حية للماضي في مختلف مظاهره. ويكون المؤرخ نموذجا للمثقف الواعي بماضيه والمتفهم لواقعه والمنطلق لمستقبله والمجدد لتراث مجتمعه.

القسم الثاني

مبادئ منهجية البحث التاريخي

تهدف منهجية البحث التاريخي إلى إعادة البناء التصوري للماضي من وقائع الحقائق والمعلومات المتوفرة، حسب خطة مضبوطة تعتمد على فحص وتحليل سجلات الماضي ومخلفاته، مما يجعل منهجية البحث التاريخي ضرورية للتدرب على الكتابة ولتقدير ما يكتب من المواضيع التاريخية، لأن طرق المنهج التاريخي تقوم على تحليل الدليل القائم بين يدي المؤرخ وهو الوثيقة إنطلاقاً من طبيعة المادة المتوفرة ومواصفاتها للحقيقة التاريخية، وهذا ما يجعل التعرف على الحقيقة التاريخية وارتباطها بالموضوعية أمراً ضرورياً قبل استعراض الخطوات المتبعة في المنهج التاريخي.

أ. طبيعة الحادثة التاريخية وشروط التعامل معها

1. الحقيقة التاريخية :

إن الحقيقة التاريخية التي يطمح المؤرخ الى الوصول اليها ليست بأي حال من الأحوال حقيقة مطلقة وإنما هي نسبية، لأن ما نصل إليه في بحثنا من تصور أحداث الماضي هو في الواقع حقيقة صحيحة نسبياً، إذ كلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من أن يصبح تاريخاً بالمعنى الصحيح في حدود إمكانياته، ومرد ذلك إلى أن الحادثة التاريخية هي حادثة ماضية لا نستطيع ملاحظتها في الحاضر وإن كان باستطاعتنا أن نرى آثارها الباقية وأن نطلع على تدوينها من مصادر الماضي.

إن الحادثة التاريخية هي في حد ذاتها فردية ذات طابع خاص جرت في زمن معين ومحدد وعبرت عن تصرفات أناس معينين، مما يتعذر علينا تعميمها، مما يتوجب دراستها في تفردها وطابعها الخاص، فضلاً عن أنها – أيضاً – حالة لا تتكرر لأن الزمن الماضي لا يعود والذين شاركوا فيها لا يرجعون، ومن ثمة فإن التجربة التاريخية غير ممكنة. وحتى أن الالتجاء إلى الإحصاء أو تلمس أوجه التشابه أو التواتر بين الحوادث كما هو معمول به في علم النفس وعلم الاجتماع غير ممكن ايضاً، هذا دون أن ننسى أن الحادثة التاريخية رغم تحديدها بزمن ومكان وشروط إنسانية معينة فإن أسبابها

البعيدة وبداياتها لا يمكن أن نتبينها بكل وضوح ودقة، كما لا نستطيع أن نحدد نتائجها اللاحقة، وأحسن مثال على ذلك انتشار المسيحية وظهور الاسلام.

2. الموضوعية التاريخية :

إن الحدثة التاريخية في نظر العلم ظاهرة موضوعية لا نستطيع دراستها إلا إذا بعثت كما هي على حقيقتها وهذا شيء مستحيل بالنسبة إلى ما مضى من الأحداث، وبالتالي فإن أغراض الدراسة التاريخية هو بعث الماضي في صورته الحقيقية كما نتصوره لا كما وقع بالفعل، أي البحث عن الحقيقة الممكنة وليس كل الحقيقة، وهو ما يجعل كل ما نتوصل إليه من دقائق تاريخية تصوراً شخصياً للماضي لأن الحادث مهما خضع لمواصفات المنهجية وتقيد بطرقها لا يمكن إعادته كما وقع وإنما نعيد تصوره من خلال فهمنا للماضي انطلاقاً من ثقافتنا وميولنا وموقفنا من الأحداث.

وهذا ما يجعل التاريخ وان كان يستمد خطوطه العامة من أحداث وقعت بالفعل، يتم من خلال ذات المؤرخ أراد ذلك أم لم يرد، الأمر الذي يجعل الموضوعية المطلقة في التاريخ بدورها متعذرة إن لم تكن مستحيلة.

3. مواصفات ومؤهلات الباحث :

إن كلاً من مفهوم الحقيقة التاريخية والنظرة الموضوعية يتأثر بل يخضع لمؤهلات ومواصفات المؤرخ التي تتحكم إلى حد كبير في تقييمه لأحداث التاريخ وحكمه عليها. إذ يفترض أن يكون للباحث مؤهلات شخصية وظروف موضوعية تمكنه من تقييم الحقيقة التاريخية النسبية والتزام الموضوعية حسب الشروط والظروف التي يعيشها والتي تطبع عمله، ومن أهم هذه المؤهلات و المواصفات الاستعداد النفسي لانجاز العمل، والتحلي بالصبر والمثابرة حتى يتغلب على الصعوبات والعقبات التي تعترضه في بحثه، وأن يتصف بالأمانة والنزاهة والإخلاص وعدم التحيز مع التجرد من الميول الشخصية، وأن يتوخى في كل ذلك الحقيقة التاريخية في إطار المعلومات التي بحوزته سواء في عرض الأحداث أو الحكم عليها.

إن الباحث بمثابة القاضي الذي يعدل في أحكامه كلما ابتعد عن التحيز والهوى والتزم الحياد إزاء الآراء والمواقف المتعارضة قبل بحثها، وتتجلى نزاهة الباحث في تجنبه للكذب وتزوير الأحداث والنأي بنفسه عن التملق لأصحاب الجاه

والسلطان، والزهد في الشهرة والظهور وعدم السماح لنفسه باستغلال جهود الآخرين وسرقة نتاج بحوثهم. كما أن أصالة الباحث تقوم أساساً على قدرته على إنجاز البحث من خلال مصادره الأساسية بحيث يكون الباحث ملماً بلغة المصادر الأصلية لموضوعه، قادراً على الانتفاع بها لأن الترجمة والاعتماد على الغير لا يقدمان حلاً ولا يؤديان الى نتيجة ملموسة للبحث، ولعل أحسن الطرق لإنجاز العمل التاريخي هو عدم تشتيت الجهد هنا وهناك، بل لا بد من التفرغ للبحث وتكريس الجهد فيما يتصل به فعلاً، فلا يحاول الباحث التسرع في عمله او اختصاره أو العجلة فيه لنيل منفعة آنية أو للحصول على لقب علمي، لأن الحقيقة العلمية التي يتوصل إليها وقيمة العمل المنهجي تفوق كل ألوان الكسب وصنوف الرتب والألقاب.

إن هذه المواصفات وحدها لا تكفي، بل يجب على الباحث أن تكون له مؤهلات شخصية في البحث بحيث يمتلك موهبة وإحساساً وخيالاً بالقدر الذي يتيح له أن يدرك آراء الغير ونوازعهم ويفهم بقدر المستطاع الدوافع التي حركت الشخصيات التاريخية لاتخاذ موقف محدد أو انتهاج مسلك معين. فضلاً عن ضرورة توفر الروح النقدية لدى الباحث فلا يتأثر بالمسلمات المتواترة ولا يصدق الأحداث بغير فحص واستقصاء، لأن المؤرخ الذي لا ينتهج طريق النقد يصبح مجرد مسجل وراو للأخبار، فالروح النقدية عامل أساسي في أي عمل تاريخي ذي قيمة علمية، وبافتقار هذا الحس النقدي لا يمكن للباحث أن يكتشف أخطاءه ويضبط آراءه ويتقبل أحكام وانتقادات الآخرين، كما لا تتوفر له النظرة الثاقبة التي تسمح له برؤية جوانب الضعف في عمله وقصور تصوره. كما أن الباحث بدون هذا الحس النقدي تنعدم النظرة التحليلية والدقة في الوصف لديه، لأنه لا يستعمل العقل الواعي المرتب والمنظم في عرض الحقائق وجمع الأخبار واستخلاص النتائج وتحديد العلاقة بين الحوادث في الزمان والمكان.

كل هذه المؤهلات لا تكتمل إلا بامتلاك ناصية منهج البحث والالتزام بخطواته، فالتمرس بقواعد وأساليب البحث العلمي هو الوسيلة العملية لإعطاء الباحث عمقاً يمكنه من سبر أغوار الماضي، معتمداً على أصالة فكره ورهافة حسه وسعة اطلاعه، وقد ذهب حسن عثمان في كتابه " منهج البحث التاريخي " إلى حد الربط بين قيمة التاريخ ومواصفات شخصية المؤرخ إذ يقول : " إن قيمة التاريخ المكتوب تتحدد بناء على ثقافة الباحث وإلمامه بطريقة البحث التاريخي، وبناء على استعداده

الشخصي وملكاته، وكثير من كتب التاريخ تعد من أمتع ثمرات العقول لنضج عقلية المؤرخ وثقافته الواسعة وخبرته الوطيدة وتبصره ونجاحه في إعطاء وحدة واضحة جامعة لموضوعه، وذلك بعكس كثير من الكتب التي تنسب للتاريخ ظلماً وافتراء والتي يكتبها من لا يفهم التاريخ، ومن لا يملك النقد، ومن لا يتصف بالصبر والجلد والصدق، ومن لا يطلب سوى المنفعة، ولن تزيد هذه الكتابة عن مجرد معلومات موضوعة بين دفتي كتاب، وتصبح مثل هذه الكتب غير جديرة بأسمائها، وقد لا تساوي الورق الذي طبعت عليه".

وانطلاقاً من المؤهلات والمواصفات الشخصية والاستعداد للبحث والرغبة فيه يمكن للباحث أن ينجز عمله عبر خطوات محددة ومراحل معينة تبدأ باختيار الموضوع ووضع الخطة الملائمة له، ثم التعرف على مصادره وجمع المعلومات المتصلة به، وذلك قبل التعامل مع مادته نقداً أو تمحيصاً، ثم الانتقال إلى مرحلة الترتيب والعرض من خلال تحليل المعلومات واستنتاج الأحكام وتفسير الوقائع، بأسلوب تاريخي يجمع الشمول والدقة والوضوح وحسن العرض، وهذا ما نحاول استعراضه في الفقرات المخصصة لخطوات منهج التاريخ.

ب. اختيار الموضوع وضبط الخطة

1. اختيار الموضوع :

يتم اختيار الموضوع بدافع الرغبة الشخصية بحيث لا يفرض فرضاً من شخص آخر سواء الأستاذ الموجه أو الناشر أو المحرر. وحتى يكون الاختيار موفقاً فإنه يتوجب على صاحب البحث أن يطرح على نفسه بعض الأسئلة التي تساعده على تحديد الموضوع وضبط جوانبه، بحيث تشمل هذه الأسئلة أبعاد الموضوع من حيث الزمان والمكان والنوعية والاهتمام، والسؤال الأول ينطلق من أرضية البحث، ويدور حول نقطة الاستفهام : أين ؟ والثاني يتعلق بالمجموعة البشرية التي يريد الباحث أن يتعرف عليها في بحثه ويستعمل فيها لفظ الاستفهام : من ؟ والسؤال الثالث يحدد حقبة البحث ويكون الاستفهام فيه بلفظ متى ؟ والسؤال الرابع يبرز النشاط البشري الذي يهم الباحث أكثر من غيره ويستعمل فيه لفظ : أي ؟

من خلال هذه الأسئلة تتحدد أبعاد الموضوع، وعلى الباحث ان يوضح المجال التاريخي المتوخى جغرافياً وزمنياً وبشرياً ونوعياً. مع الاعتماد على عامل الخبرة والتجربة الشخصية الذي يلعب دوراً كبيراً في عملية الاختيار. إذ يمكن للباحث ان يعدل من أبعاد موضوع دراسته حسب اهتماماته وطبيعة المادة المتوفرة لديه والغرض الذي يسعى إليه. وله أن يضيق من دائرة بحثه إذا كانت المعلومات والمصادر التي تعالجه كثيرة ومتنوعة، بحيث يصعب عليه الإلمام بالأبحاث والتعرف على الحقائق لتعذر الإحاطة بالمعلومات التي تتضمنها مصادره. كما تساعده خبرته كذلك على توسيع إطار بحثه في أحد الاتجاهات الأربعة التي سبقت الإشارة إليها، لا سيما إذا كانت مصادر البحث شحيحة ومعلوماته نادرة. لأنه في حالة بقاء البحث محدداً من حيث الزمان والمكان والنوعية والاهتمام يصبح – والحالة هذه – من الصعب على الباحث توفير المادة الضرورية وإيجاد المعلومات التي تساعده على انجاز بحثه.

من الضروري عند اختيار البحث وتحديد موضوعه التمييز بين المبتدئ في دراسة التاريخ وبين المتخصص فيه، فالباحث المختص في التاريخ أو الذي له دراية بالدراسات التاريخية ذات الطابع الأكاديمي، يفترض ان يقوم بحثه على وثائق متخصصة ومصادر جديدة لم تستخدم بعد، وتتناول دراسة الحوادث الصغيرة، وتهتم بالمعلومات المتصلة بدقائق الموضوع وبواطن الأشياء التي تتلاءم وسعة معلوماته وتبرز قدرته على الإجادة في البحث. بينما الباحث المبتدئ من المناسب له أن ينصب اهتمامه على قضايا معينة غالباً ما تكون معلوماتها متوفرة وأحداثها معروفة، ومصادرها قريبة المنال إلى حد ما، بحيث لا تكون نادرة أو باهظة التكاليف أو في حوزة أفراد يضنون بها، أو توجد ضمن المحفوظات الحكومية (الأرشيفات) التي لا يسمح بالاطلاع عليها لسبب أو لآخر. كما يحبذ أن يبتعد الباحث المبتدئ عن المواضيع التي تعتمد على المصادر الشفوية.

يجب على الباحث الذي تحدوه الآمال العراض ويدفعه الطموح الجامح في الكتابة التاريخية أن يتجنب في أولى خطواته بعض المزالق والأخطاء التي يسهل الوقوع فيها. وقد تتسبب في إخفاقه في عمله. فعليه أن يبتعد عن المواضيع التي تكون في غاية التخصص والمحلية، لأن ارتباطه في بداياته بمثل هذه المواضيع قد يحد من قدرته على التصور والتخيل وربط الأحداث ووضعها في إطار السياق العام للتاريخ. كما يجب على الباحث المبتدئ ان يتجنب دراسة المشكلات المجردة في التاريخ والتي ترتكز على التنظير وتعتمد على المفاهيم الفلسفية غير المحددة، مثل تأثير الطبقات الاجتماعية والاسباب والدوافع المحددة لنوعية العلاقات الاجتماعية

والثقافية وغيرها. لأن مثل هذه القضايا يصعب فيها عليه التوصل إلى نتائج محددة وأحكام مسلم بها.

وعلى الباحث المبتدئ أيضاً أن يتحقق من البحث الذي وقع عليه اختياره بحيث لا يكون موضوع دراسة سابقة. ولم يتطرق باحثون آخرون إلى بعض جوانبه، وأن يحرص على أن يكون موضوع بحثه بمثابة دراسة جديدة لم تسبق معالجتها أو على الأقل لم يتناولها غيره بالطريقة التي ينوي اتباعها، ومن الأحسن في هذا المجال ان ينتفع الباحث المبتدئ بخبرة أساتذته أو ذوي المعرفة، بحيث يسترشد بتوجيهاتهم وينتفع بملاحظاتهم، ويستحسن أن يتصل بمن لهم دراية بموضوعه وان يعقد صلات مع المشرفين على المكتبات للاستفادة من معرفتهم بمضان البحث كالمجلات والدوريات والفهارس، فالعلاقات الانسانية في هذا المجال مساعدة للباحث بل ضرورية لنجاحه في إنجاز بحثه.

ويعتبر الموضوع موفقاً إذا توفرت فيه الجاذبية والجدية وطرحت من خلاله قضايا تساعد على نمو المدارك التاريخية وتوسيع أفق البحث، بحيث يكون الموضوع من بين اهتمامات الساعة أو من القضايا المهمة أو المسائل التي تثير اهتمام القارئ.

ولا يعتبر البحث جاداً إلا إذا كان الهدف منه إظهار شيء جديد أو تصحيح خطإ شائع أو عرض قضايا غامضة او تبيان أحداث مجهولة وجوانب مهمة من التاريخ، او إذا ركز على طرح مشكلات حضارية لها انعكاسات على الأوضاع الحالية، لأن تقديم المعرفة التاريخية لا يتم بتكريس المعلومات وجمع المعطيات وعرض الأحداث كرونولوجيا، وإنما تكمن في رصد الثوابت والحركات الفكرية التي تحمل روحاً مبتكرة. وطرح مشكلات جديدة تساعد على إيضاح الجوانب الحيوية في التاريخ وهي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها.

2. ضبط خطة العمل:

ينطلق الباحث في وضعه لخطة البحث من العنوان الذي يحدد أبعاد الموضوع، وتساعده على التحكم في الخطة أو التصميم قراءة سريعة وشاملة وتكون في الوقت نفسه عميقة ومركزة، بهدف أخذ فكرة إجمالية تحدد أبعاد الموضوع الزمانية والمكانية ومواصفاتها النوعية والبشرية، سواء منها ما يتعلق بالأحداث المباشرة أو المشكلات المجردة، وأن يكون التصميم في أول الأمر في شكل خطة أولية وليست

نهائية، بحيث تبقى قابلة للتغيير سواء بالحذف أو الإضافة حسب المادة المتوفرة والنتائج المستخلصة. فلا يتوقف الباحث عند الخطة التي وضعها في البداية، لأنه من غير الممكن أن يرتبط بخطة لا يستطيع التقيد بها من خلال المادة التاريخية المجموعة.

هذا ويعتمد في وضع الخطة على تبويب الموضوع وتقسيمه إلى أبواب وفصول تسهيلاً للدراسة، على أن يخضع هذا التبويب للتحوير بعد التوغل في موضوع البحث وعندما يكتشف الباحث أموراً ومسائل لم يحط بها قبلا. على أن تبقى خطة الباحث في أساسها خاضعة للتبويب التقليدي بحيث تشتمل على مدخل ومتن وخاتمة.

1.2. المدخل أو التمهيد (المقدمة):

يرجع فيه الجزئي إلى الكلي، فيحرص الباحث على ذكر الموضوع الأعم أو الإطار العام الذي يندرج فيه الموضوع، والذي يختلف باختلاف طبيعة الموضوع والهدف من البحث، ويستحسن في هذا المدخل أن يضبط الإطار الزماني والمكاني والنوعي للموضوع، بحيث يحدد فيه الباحث موضوعه من التاريخ العام أو المحلي مكاناً وزماناً، موضحاً موقف المؤرخين منه ودواعي اختياره والمشاكل التي اعترضته في بحثه والنتائج التي يأمل أن ينتهي إليها، مع الإشارة الى المنهج المتبع، على أن يكون ذلك مختصراً إذ يستحسن ألا تتعدى المقدمة في البحث الموسع عادة عشر صفحات.

2.2. المتن أو نص الموضوع (صلب البحث):

يشتمل على أقسام وفصول متسلسلة حسب توضعها أو ترتيبها الزمني والنوعي والكمي، وتتفرع الى جزئيات أو أحداث أو أفكار رئيسية تتضمن أقسام أو فصول الموضوع، حسب النقاط التالية :

1. تمهيد في أول كل فصل يوضح الواقع التاريخي عن طريق التحليل والمناقشة وعرض الأدلة والشواهد التي تسبق تسجيل الحقائق في كل فصل.

2. تحديد المسائل الرئيسية في الفصول، وعرض المشكلات الجزئية التي تتفرع عنها في الفقرات التي يتألف منها كل فصل.

3. إخضاع السياق التاريخي لأسس منطقية وأفكار مترابطة، فيتقيد الباحث بالترتيب الزمني والتبويب الموضوعي أو النوعي في آن واحد. فإذا اختار الباحث التقسيم الزمني يجب عليه أن يراعي الترتيب الموضوعي أو النوعي للجزئيات

الداخلة في النطاق الزمني. وإذا اختار التقسيم الموضوعي أو النوعي فعليه مراعاة اعتبار الزمن داخل الموضوع.

4. وضع أسئلة استفهامية لكل نقطة في الموضوع توضح الأحداث المحيطة بالقضايا المطروحة أمام الباحث. ولعل أهم هذه الأسئلة ما يتعلق بنوعية الجماعات البشرية والروابط الاجتماعية والعادات المشتركة، وأسس تقسيم العمل النوعي أو الطبقي والعلاقات بين المهن والطبقات الاجتماعية، وتوزيع السلطات وتقسيم الوظائف وتحليل سلوك الاشخاص والجماعات التي ينتمون إليها والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والوسائل التنفيذية والتشريعات المطبقة ونوعية التبعية والاستقلال.

3.2 الخاتمة :

وهي خلاصة أفكار الباحث حول الموضوع. يتطرق فيها إلى أهم ما توصل اليه من أفكار واستنتاجات. ويتوخى فيها النقد والتحقيق والموضوعية والتجرد وعدم التسرع في التعميم في حدود المعطيات التاريخية. على ألا تكون هذه الخاتمة مجرد خلاصة للعمل المنجز، ولا تكراراً لما جاء في صلب الموضوع. لأنها ليست خلاصة العمل وإنما تقييماً واستنتاجا له، مع ذكر فرضيات وإثارة تساؤلات لم يتوصل الباحث إلى جواب مقنع عنها أو حل نهائي لها.

ج. التعرف على المصادر

يتم التعرف على الأحداث بطريقتين أو بالأحرى عبر وسيلتين : الأولى مباشرة، وهي ملاحظة الحادثة كما جرت أساساً، وهذا ميدان الدراسة الاجتماعية الميدانية. والثانية غير مباشرة وهي التي تصلنا عن طريق شخص شاهدها وكتب عنها، وهذا ما يهم التاريخ باعتباره دراسة للماضي.

تدخل ضمن المصادر كل المعلومات والحقائق التي تتصل بأي موضوع يخضع للدراسة والبحث، وقد اعتبر المفكر الانكليزي كولنجوود في كتابه "فكرة التاريخ" « أن أي شيء في العالم يمكن ان يغدو شاهداً على أية مسألة ويعتبر مصدرا تاريخياً، فبدونه لا يمكن التوصل إلى استنتاجات أو أحكام، وبانعدامه لا يتأتى لنا رسم صورة للتطورات والأحداث الماضية ».

وهذا ما عبر عنه أيضاً أسد رستم في كتابه "مصطلح التاريخ" بقوله : "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها".

يتم التعرف الأولي على مادة البحث بالرجوع الى المراجع العامة مثل دوائر المعارف وقوائم المراجع (البيبليوغرافيات) والمدونات العامة، والدوريات العلمية التي تصدرها الهيئات العلمية المختصة، وكذلك بالرجوع إلى الكتب العامة والدراسات الحديثة التي لها صلة بموضوع البحث، وخاصة تلك التي تتوفر على ثبت للمراجع والمصادر.

ومن الأحسن للباحث المبتدئ أن يرجع في بحثه إلى المادة التاريخية المعتمدة على المصادر والتي تتضمنها عادة أهم الموسوعات والمدونات المعرفية وفي مقدمتها :

- الموسوعة الكبرى (الفرنسية) La Grande Encyclopédie française.
- الموسوعة الفرنسية Encyclopédie française.
- الموسوعة الإسلامية Encyclopédie de l'Islam
- الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britannica
- الموسوعة الأمريكية Encyclopedia Americana.
- الموسوعة الألمانية Der Grosse Brokhaus

كما يتوجب عليه في بعض المواضيع الرجوع إلى سجلات فهارس الكتاب والمؤلفين وكتب التراجم والطبقات، والتي نشير إلى أهمها بالنسبة إلى التاريخ الإسلامي حسب التصنيف التالي :

فهارس الكتب والمؤلفين :

- الفهرست لمحمد بن اسحاق بن النديم (حوالي 338هـ/1046م) ؛
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة المعروف بكاتب جلبي (ت 1067 هـ / 1656م) ؛
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت1339هـ / 1920 م) ؛
- معجم المؤلفين لعمر كحالة.

– تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين.

– الأعلام لخير الدين الزركلي.

– التراجم والطبقات :

وفيات الأعيان لأحمد بن خلكان (ت 681هـ / 1282م) ؛

الضوء اللامع للسخاوي (905 هـ / 1499م) ؛

ترتيب المدارك للقاضي عياض (554هـ / 1159م) ؛

الديباج المذهب لابن فرحون (ت 799 هـ / 1396م) ؛

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت 463هـ / 1070م).

3– المعاجم التاريخية الجغرافية :

مثل معجم الأدباء وكذلك معجم البلدان لياقوت الحموي (626هـ / 1228م) وتقويم البلدان لأبي الفداء (732 هـ/ 1331 م).

تتنوع المصادر باختلاف طبيعة المادة التاريخية التي تتضمنها وطريقة تسجيلها للأحداث وتعاملنا معها، فهناك :

1. الآثار المادية :

تشمل جميع المخلفات المادية التي تعود الى الماضي سواء كان قريباً معاصراً او بعيداً يعود إلى عصور ما قبل التاريخ، بحيث تغطي أنواع الفنون كالعمارة والزخرفة والمنحوتات بما فيها الظاهر للعيان كالمباني التذكارية الكبرى أو التي ظلت مغمورة تحت التراب، والتي لا يمكن التعرف عليها إلا عن طريق التنقيبات الأثرية، أو التي قد يتم الكشف عنها عن طريق الصدفة أحياناً. وكثير منها أصبح ضمن محفوظات المتاحف.

إن الآثار المادية تمثل بحق شواهد أصلية للنشاط الانساني بحيث تعتبر أصدق المصادر وأكثر اقتراباً من الحقيقة لأنها تعكس الواقع مجرداً عن ميول الباحث. فالآثار الرومانية مثلاً بالجزائر تظهر بصدق المستوى الحضاري لتلك الفترة من حيث شكل البناء وطراز العمارة. ونوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما هو دون تحوير أو تغيير، ما عدا ما قد يطرأ عليها من تأثير ظروف المناخ وعوامل الزمن التي يجب أن يأخذها الباحث بعين الاعتبار عند استخلاص معلوماته منها.

2. الآثار المكتوبة :

وهي عادة ما تعرف "بالأصول"، لكونها مصادر أساسية للمادة الخام وسجل تفصيلي للحوادث غير المباشرة. وتعتبر أرقى أنواع المصادر المسجلة، مع أنها لا يمكن أن تتجرد من الانطباع والتأثر الذي يتركه الحادث في نفس المؤرخ المعاصر أو المسجل للأحداث. مما يجعل الحقيقة دائماً تكتنفها بعض ظلال من الشك تحد من مدى موضوعيتها وصدقها ونزاهتها، ولهذا يجب أن تؤخذ نفسية كاتبها ومسجلها بعين الاعتبار من طرف الباحث عند التعامل مع المادة التاريخية التي تقدمها.

تنقسم الآثار المكتوبة – التي تتنوع وتتكاثر كلما اقتربنا من العصر الذي نعيشه – الى صنفين : صنف له أصوله الأصلية ويعتبر مصدراً أولياً ومرجعاً من الطراز الأول لأن كاتبه يكون بمثابة شاهد على التاريخ، ولأنه لا يحتمل الكذب لكون أوراقه بمثابة وثائق وضعت لذاتها. ولم تكتب بغرض أن تكون شاهدة على التاريخ. وهذا الصنف تتضمنه عادة دور المحفوظات " الأرشيفات " وأغلبه تقارير سرية وأوراق خاصة من قبيل مسودات وأصول للمعاهدات والمراسلات والتعليمات والتسجيلات والمكاتبات والمعاملات والمذكرات والحوليات واليوميات والخطابات الشخصية.

أما الصنف الثاني من الآثار المكتوبة فهو الذي لا نملك أصوله وإنما نعتمد فيها على كتابات تاريخية منقولة، عادة ما تتضمنها المكتبات العامة والخزائن الخاصة. وهي في أغلبها مخطوطات أو كتب قديمة أو مصنفات معاصرة للحادثة أو دراسات حديثة وتآليف متأخرة. وهي في حقيقتها، سواء المخطوط منها أو المطبوع، مصادر مشتقة لأنها اعتمدت على معلومات أولية، وهذا ما يجعل ثقتنا فيها مرتبطة بمدى حكمنا على مؤلفها أو ناقلها، الأمر الذي يتطلب إخضاع مادتها للنقد والتمحيص.

3. الروايات الشفوية :

وهي الأقوال التي تؤخذ عن طريق الرواية مباشرة من الذين عاشوا الحدث، أو التي تسجل في إطار حفظ التراث الشفوي لتقديمها للباحث. وهي في اعتمادها على الذاكرة والرواية يجب إخضاعها للمقارنة والتأكد من صدقها، وهذا ما جعل بعض المؤرخين يرون في الاعتماد على ذكريات الشعوب والرجوع إلى الأدب الشعبي خطراً على صحة ودقة التاريخ.

د. التعامل مع المادة التاريخية : نقدا وتحليلا وتركيبا

1. نقد المادة التاريخية :

إن التعامل مع المادة التاريخية المتوفرة لدينا وتحليل الاستدلالات التي تقودنا الى ملاحظات تحدد موقفنا من الواقعة التاريخية يمثل اساس عملية النقد الشاقة التي تتطلب مراساً طويلاً. وما دام النقد سلوكاً مكتسباً وليس ميلاً طبيعياً لدى الإنسان، فإنه يقتضي تلقينه والمداومة عليه حتى يكتسب الباحث الشجاعة الأدبية والنظرة المتفتحة، لأن التسليم بالوثائق كما يقول الفيلسوف سبينوزا " هو نوع من الجبن العقلي ".

تتمثل إشكالية المنهج التاريخي في تسليط النقد على الوثيقة، لأن الأصل في التاريخ الاتهام وليس براءة الذمة. فالمؤرخ والحالة هذه هو رائد حكمته. ولهذا وجب عليه تطبيق النقد التام على الوثيقة التاريخية التي بين يديه للتعرف على أي جزء منها يمكن أن يوثق به ؟ وما هو القدر الذي يمكن قبوله من ذلك الجزء الذي وثق به ؟ وإلى أي حد يمكن الاطمئنان إليه ؟

وهذا ما تحاول عملية النقد والتمحيص بمختلف جوانب معالجته (النقد الخارجي والباطني، السلبي والإيجابي) والإجابة عنه انطلاقاً من التقيد بقواعد خاصة تتصل بأصول ومراجع ومضامين المادة العلمية.

1.1 النقد الخارجي أو الظاهري :

يهدف أساساً إلى إثبات صحة الأصل للوثيقة والتأكد من صحته وسلامته من أي تحريف يكون قد طرأ عليه والتثبت من أنه على الحالة التي وضعه عليها صاحبه وهو ينقسم إلى :

1.1.1 نقد التصحيح :

يرمي إلى إثبات صحة الأصل التاريخي للوثائق، ويعمل على إعادة الوثيقة الى حالتها الأصلية أي ترميمها وإرجاعها إلى وضعها الأول إذا كان قد طرأ عليها تغيير ما. فإذا كان المصدر مكتوباً يواجه الباحث – والحالة هذه – عدة احتمالات حسب أصل الوثيقة التي أمامه، وتكون النتائج التي يستخلصها من هذه الاحتمالات سلبية

في أساسها، لأنها تعتمد على طريقة التخمين والترجيح ما دام النص الأصلي لم تتأكد صحته بصفة مطلقة، ولهذا السبب فإن استخلاص الاحتمالات التي يطرحها نقد التصحيح يقوم به عادة المختصون في تحليل الوثائق يستعين بهم الباحث لهذا الغرض.

والاحتمالات الواردة في نقد التصحيح ترتبط بوجود أصل الوثيقة أو انعدامه ويمكن إجمالها في الاحتمالات التالية :

1. احتمال أن يكون أصل الوثيقة موجوداً، وفي هذه الحال يتحتم على الباحث إثبات صحة الأصل التاريخي للوثيقة، بالتأكد من أنه يرجع الى من نُسب إليه، وذلك بتطبيق قواعد نقد المصدر التي تتصل بفحص الورق والخط والحبر والأختام ونوعية الكلمات المستعملة والتعرف على كاتب الوثيقة ومكانته وموقفه من الأحداث، وهذا ما يجعل مهمة الباحث في إثبات أصل الوثيقة تتصل باختصاص علم الوثائق وعلوم اللغة وغيرها من المعارف المساعدة على تحليل الوثيقة.

2. احتمال أن يكون أصل الوثيقة مفقوداً، وليس هناك سوى نسخة واحدة من هذا الأصل يحتمل أن تكون بها أخطاء وأغلاط وقعت نتيجة النقل والاقتباس، وهنا يجب أن يلتجئ الباحث إلى قواعد تخمينية تقريبية لحصر التحويرات التي قد تكون طرأت على الوثيقة الأصلية المفقودة، سواء كانت هذه التحويرات أخطاء إدراك مثل عدم إتمام الجمل أو تحوير معنى بعض الكلمات أو الجمل للمعنى الإجمالي للوثيقة، أو خطأ تحريف مثل إهمال النقاط وإسقاط الحروف، ويعتمد عادة في حصر الأخطاء على لغة وطبيعة المعلومات التي تتضمنها الوثيقة.

3. احتمال وجود نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها، وفي هذه الحال نقارن النسخ فيما بينها. ويعتمد على أقرب نص منها الى الأصل باعتباره أقل أخطاء وأقرب إلى تاريخ الأحداث المسجلة بالوثيقة. مع الإقرار بأن النص المعتمد هو في الواقع نص تخميني لا يعوض النص الأصلي المفقود بأي حال من الأحوال.

و هذه الاحتمالات نفسها التي تطبق على الوثيقة المكتوبة يمكن إجراؤها على الرواية الشفوية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة المصدر الشفوي ومواصفاته، فالباحث في تعامله مع الرواية الشفوية باعتبارها مصدر الحادثة التاريخية يواجه عدة احتمالات منها :

1. احتمال وجود رواية واحدة للحادثة التاريخية أو ما يعرف " برواية الآحاد "، مما يستلزم الحذر بحيث ينصب الاهتمام على إيجاد الشواهد والأدلة التي تؤكدها أو تنفيها، وإذا تعذر ذلك وجب على الباحث أن يشير الى ذلك صراحة مع إسنادها إلى صاحبها.

2. احتمال ورود عدة روايات مختلفة ومتعددة لحادث تاريخي واحد، الأمر الذي يتوجب على الباحث غربلة هذه الروايات وتحليلها ومقابلتها لاستخلاص الحقيقة منها، وذلك بتحديد ما ورد فيها من حيث الزمان والمكان والأشخاص، مع عدم الالتجاء إلى التوفيق بين مضمون الروايات المتضاربة، فلا عبرة بتعدد الروايات لأن الحادث واحد في الواقع. وفي حالة التعارض، على الباحث أن يثبت الروايات المتعارضة بنصها دون ترجيح أو توفيق بينها.

3. احتمال عدة روايات لحادثة واحدة مع وجود رواية تخالف ذلك الإجماع، فلا يجوز والحالة هذه ترجيح الكثرة على الإفراد، إذ يحتمل أن يكون الرأي الواحد هو الصحيح، ولهذا يرجع الباحث إلى تحليل مصدر تلك الروايات من حيث الزمان والمكان والشهرة، فإذا انتهى الى ترجيح واحدة على أخرى فعليه أن يجانب الحكم النهائي، أملاً في العثور على أدلة جديدة، لا سيما إذا كانت الرواية تتعلق بأحداث تتصف بالتداخل والاضطراب كالحروب والثورات والتغيرات الاجتماعية والسياسية.

4. احتمال اتفاق روايات عدة على حدث تاريخي واحد. فعلى الباحث في هذه الحالة ألا يأخذ هذا التواتر كدليل قاطع على صحة الحادثة. وذلك لاحتمال أن تكون تلك الروايات كلها منقولة عن بعضها البعض. وتستند الى مصدر واحد قد لا يوثق به كالأخبار الصحفية والنشرات الدورية وغيرها. ولهذا يجب إثبات صحة الرواية بتلمس مواطن التشابه والتطابق والاختلافات المحتملة رغم اتفاق الروايات في عرض الحادثة.

وإذا كانت هذه الاحتمالات توجب على الباحث عدم الأخذ بالرواية الشفوية دون تمحيص ونقد، فإنه يجب عليه كذلك ألا يعتبر كل ما ورد في الرواية غير صحيح فيرفضه ولا يعتمد عليه، ولا بد للباحث أيضاً من عدم المبالغة في الثقة بالمصدر الشفوي فلا يثبت الرواية إلا بعد أن يخضعها للنقد والمقارنة. وأن يأخذ في ذلك بعين الاعتبار أن الاعتماد على الرواية يتناسب تناسباً عكسياً مع المدة التي تفصل بين وقوع الحادثة وتذكر الشاهد نظراً إلى ضعف الذاكرة وتأثير عامل الزمن.

2.1.1 نقد المصدر :

يتوخى فيه الاحتراز مما قد يدخل على الوثيقة من إضافات أو تعديلات، وذلك بالتعرف على الجهة التي صدرت عنها الوثيقة، وعلى مؤلفها وزمن كتابتها، أي تحديد مصدر الوثيقة، لأن الوثيقة التي يجهل صاحبها قد لا تفيد شيئا، إذ هناك الكثير من الوثائق والمصنفات تنسب لسبب أو لآخر الى مؤلف ما، ويسجل لها تاريخ غير التاريخ الذي كتبت فيه بهدف إعطاء الكتابة شهرة، وتدعيم مصداقيتها لدى القراء. كما أن كثيراً من المصادر تخلو بالمرة من أية إشارة لإسم مؤلفها وعصرها ومكان تدوينها، مما يتطلب التقصي والبحث لمعرفة مؤلفها وتاريخ تدوينها.

يتم ذلك بالتعرف على موقع كاتب الوثيقة من الأحداث بتحديد عصره وبيئته ومعارفه، لأن قيمة المعلومات عادة ما ترتبط بشخصية كاتبها ومكانته وكيفية فهمه للحوادث وتأثره بالأحداث، ومدى انعكاس الظروف والأوضاع عليه. ولا يتأتى ذلك إلا بالتعرف على تاريخ الوثيقة الذي يحدد بدوره البعد الزمني للمصدر، وكذلك تصنيف مكانة الوثيقة للتثبت من أن الكاتب شاهد عيان أم لا. فبتحديد زمان ومكان الوثيقة يمكن التعرف على هوية المؤلف وعلى نوعية الوثيقة هل هي أرشيفية أم أنها نص روائي أدبي.

وحتى يتحقق ذلك يلتجئ الباحث عادة كما هو الشأن في تصحيح الوثيقة إلى فحصها للتعرف على نوعية ورقها الذي يساعد على ضبط زمانها ومكانها. هذا ولتحديد نوعية الخط والتوقيع والأختام التي تدلنا على تاريخ ومكان الوثيقة. كما يجب على الباحث أن يقوم بتحليل اللغة والاسلوب ومعاني الكلمات التي تعكس روح العصر وأن يتبين موقف صاحب الوثيقة من الأحداث التي سجلها. دون أن يهمل دلالة الألفاظ اللغوية والجغرافية والتاريخية لأنها توضح الصلة بين الوثيقة وصاحبها، وبالتالي تؤكد أو تنفي صحتها.

وهكذا يتضح لنا أن النقد الخارجي أو الظاهري لا يهتم بنقد الوثيقة والمصدر، بل ينصب على ظاهر الوثيقة، لأنه يرمي إلى التأكد من صحتها وإثبات نسبتها إلى صاحبها، ولهذا فإن الباحث إذا أهمل هذا الجانب الأساسي قد يعتمد على أصول مزورة تؤدي به لا محالة إلى الانتهاء إلى نتائج لاتمت إلى الحقيقة التاريخية بصلة.

2.1 النقد الباطني أو الداخلي :

يهدف إلى الوصول إلى ما يمكن قبوله من المعلومات التاريخية الواردة في الوثائق والأصول التاريخية. وينصب على صلة مؤلف الوثيقة التاريخية بالأحداث وموقفه منها، من خلال التعرف على حالته النفسية والغرض من تسجيله لهذه الأحداث، وهل هو مقتنع بما كتبه أو أنه سجله تحت تأثير عامل محدد أو لسبب طارئ، الأمر الذي يجعل النقد الباطني عملية صعبة ومحرجة قد لا تمارسها بإتقان إلا الصفوة من الباحثين ذوي المقدرة على تقصي الحقائق.

يهتم النقد الباطني أيضاً بأمانة المؤلف ودقة معلوماته ونظرته إلى الأحداث. وينقسم إلى نقد باطني إيجابي ونقد باطني سلبي.

1.2.1 النقد الباطني الايجابي :

يعتمد على تحليل مضمون الوثيقة لفهمها فهماً صحيحاً وإدراك ما أراده منها صاحبها، ولهذا فالباحث في نقده الباطني الايجابي يركز أساساً على التحقق من ثبوت أصالة النص وإدراك المدلول الحقيقي له وتفسيره أو تحديد المعاني الخفية فيه من خلال تحديد المعنى الحرفي للألفاظ والإحاطة بمدلولاتها واختلاف معانيها وتطور لغتها، حسب شروط المكان والزمان ومستوى ثقافة ومعارف العصر الذي تعود إليه.

يتطلب النقد الباطني تحليلاً شاملاً، يتمثل في العملية اللغوية والتاريخية والجغرافية لألفاظ الوثيقة، وهذا ما يضطر الباحث الى الالتجاء عند الضرورة الى العلوم المساعدة للتاريخ لتكون عوناً له على التعرف على الأبعاد اللغوية والمكانية والزمانية للوثيقة. هذه الأبعاد التي لا يمكن الإحاطة بجوانبها إلا بمعرفة مادة اللغة في الفترة التي يرجع إليها النص من حيث نوعية المفردات ومواصفات الأسلوب وطريقة الكتابة، إذ يجد الباحث نفسه مرتبطاً بالفيلولوجيا وعلم اللغة والمعجميات وعلم الأسماء والجغرافية والكرونولوجيا لكون هذه العلوم تعرفه على دلالات الألفاظ وضبط أسماء المدن والمواقع والأحداث والوقائع والتأكد من التاريخ الذي تعود اليه أو ترتبط به.

2.2.1 النقد الباطني السلبي :

يركز على الظروف التي كتب فيها النص التاريخي لضبط أقوال كاتبه وإثبات صحتها ومطابقتها للأصل، بهدف التعرف على الحقائق ومدى دقتها ومطابقتها

للحقيقة التاريخية التي ننشدها. ولا يتأتى ذلك إلا بالتثبت من صدق المؤلف وإخلاصه وعدم انخداعه أو وقوعه في الخطإ.

كما ينصب النقد الباطني السلبي أيضا على تحليل شخصية المؤلف أو صاحب الوثيقة، مما يتوجب معه طرح أسئلة تتعلق بموقف صاحب النص من الأحداث ومدى نزاهته وأمانته في نقل الخبر وإثبات الحادثة، ومن هذه الأسئلة نورد :

– هل كان صاحب النص يريد أن يحصل على منفعة علمية أو مادية فيقدم معلومات غير صحيحة؟

– هل كان صاحب النص في موقف أرغمه على الكذب ؟

– هل انساق صاحب النص وراء غرور فردي أو توجه جماعي بغية التمجيد والفخر؟

– هل أراد صاحب النص التملق للجمهور بإخفاء ما قد يصدمه ويثير نقمته ؟

– هل حاول صاحب النص تضليل الجمهور بحيل أدبية. فابتعد عن الواقع تجميلا أو تشويها ؟

والهدف من كل هذه الأسئلة هو التعرف على مدى أمانة صاحب الوثيقة ودقة معلوماته. هذه الأمانة والدقة التي يتحكم فيها إيمان المؤلف أو صاحبُ النص بالحقيقة التي سجلها. ومدى إحاطته بالحقيقة التي أوردها. وما دامت الحقيقة المتوخاة لا تتم عن طريق شهود عيان بل لابد من أدلة تثبت وتؤيد شاهد العيان، فإنه من الضروري أن يطرح الباحث على نفسه أسئلة أخرى توجه عمله وتوقفه على بعض ما في الوثيقة من تحيز وأخطاء. فيتساءل عن غرض الكاتب مما كتب ؟ وعن مدى تأثره بمصلحته ومذهبه وميوله ؟ وإلى أي حد تأثرت كتابته بالأحداث ؟ وما هو مستواه اللغوي وقوة مداركه وقدرته العقلية ؟ وهل حضر الحادثة بنفسه أم لاحظها أو رويت له ؟

كل ذلك يوجب عدم الافراط في الشك، والاحتراز من تحميل الوثيقة أكثر من معناها الظاهر. ولهذا يتوخى من خلال النقد الباطني السلبي التعرف على الغرض الذي من أجله كتبت الوثيقة سواء كانت في شكل سجلات إدارية أو مذكرات

شخصية أو تقارير إعلامية، مع العلم بأن هذه الأصناف من الوثائق بعضها وضع من أجل إبراز الحقيقة وبعضها الآخر كتب على سبيل الدعاية. وفي هذا المجال لا بد أن يضع الباحث في الاعتبار أنه كلما كانت محتويات الوثيقة مجردة من الزخرف وبعيدة عن تحوير الحقيقة كلما ازدادت ثقتنا بها، كما أنه كلما اتسعت ثقافة كاتب الوثيقة وكان أكثر خبرة واطلاعاً على الاحداث كلما ازدادت درجة اطمئناننا إلى الوثيقة.

هـ. الصياغة التاريخية

الصياغة التاريخية عملية تدوين تهدف الى إعادة تصور الماضي من واقع الحقائق المستخلصة عن طريق عمليات الجمع والنقد والتجريح التي سبقت الإشارة إليها، وهذا ما جعل الإنشاء التاريخي يقوم على استنتاج الأحكام وتفسير الوقائع من خلال تحليل المعلومات وتركيبها وعرضها في أسلوب تاريخي يتميز بحسن العرض وسلامة اللغة ووضوح المعنى ودقة الوصف.

1. التحليل التاريخي :

يعتمد على إعادة النظر في هيكل البحث وترتيب أقسامه ترتيباً منطقياً ومتناسباً في الحجم حسب الفصول والأبواب. بحيث ينتهي الباحث فيه إلى مخطط واضح يقوم على الهيكل التركيبي المتمثل في الخطة النهائية بأقسامها الثلاثة (مقدمة، متن وخاتمة).

ويقوم التحليل التاريخي على الموضوعية والعقلانية والإقناع، ولهذا يتوجب على الباحث أن يحذر التأثر بالأسطورة والخرافة والتعليل الغائي. ويتجنب الخضوع للسلطة ويبتعد عن التصديق بالمعتقدات البالية والانسياق وراء التعصب الأعمى. لأن كل ذلك يتنافى والنظرة الموضوعية والتقييم العقلي، بل يقيم حاجزاً على الفكر والمعرفة والاجتهاد ويؤدي إلى تفسير قوانين الحياة بظواهر الأمور، وهذا ما ينتج عنه انغلاق العقل وعجزه على التحليل وقصوره عن إبداء وجهة النظر الشخصية.

فالأسطورة تركز على تفسير متكامل للعالم يجمع بين البيئة والانسان في وحدة واحدة وبنظرة متلائمة مع مستوى الأفراد القائلين بها في الفترة التي سبقت ظهور العلم. والخرافة تقوم على إنكار العلم ورفض مناهجه، فتصبغ الظاهرة غير الحية بصبغة الحياة بحيث تطلق على هذه الظواهر سلوك الكائنات الحية مثل خرافة

(إيزيس وأوزيريس وفيضان النيل). أما التحليل الغائي فيفسر الظواهر الطبيعية من خلال الغايات التي تحققها هذه الظواهر للبشر مثل تعليل وجود القمر والنجوم من أجل إضاءة الأرض، وسقوط المطر من أجل نمو النباتات، بينما الخضوع لسلطة الرأي يرتكز على احترام الإرادة الموروثة وتمجيد الماضي والنظر اليه نظرة خيالية.

كما أن التسليم بالآراء الشائعة أو الكثيرة الانتشار والتأثر بشهرة الأشخاص والانسياق وراء التعصب يجعل صاحبه يعتقد بأنه صاحب الحق وداعم الفضيلة وأن غيره يفتقر إلى ذلك فيتخذ موقفاً معادياً للآخرين. كل هذه المحاذير يجب على الباحث أن يتفطن إليها ويتجنبها لأنها تتسبب في إلغاء التفكير الحر لديه و لا تسمح له بتحليل المعلومات تحليلاً عقلياً ومنطقياً.

2. التركيب التاريخي :

هو خلاصة القواعد والنظم المطبقة في المنهج التاريخي، والذي من المفروض أن تكتسب وتنمى بالممارسة والتمرن الذاتي، وبالاطلاع والمعرفة الشخصية. على أن يتم ذلك في إطار هادف، بحيث يركز الباحث عند قيامه بعملية التركيب التاريخي على شيء أساسي يتمثل في تكوين فكرة واضحة عن كل حقيقة من الحقائق المتجمعة لديه. بحيث تكون في مجموعها الهيكل العام.

إن التركيب التاريخي يتم عبر جمع تلك الحقائق – بعد صياغتها وترتيبها زمنياً – في مجموعات على شكل أقسام متجانسة، وتصنيفها حسب طبيعتها الداخلية، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو فكرية أو روحية أو إدارية أو قانونية أو غير ذلك. مع ملء الفجوات التي نتجت عن فقدان المصادر التي تظهر بعد التصنيف، وذلك بالرجوع الى موازنة أحداث الماضي بالحاضر، وإيجاد علاقة لتلك الحقائق المصنفة ضمن الهيكل العام للبحث. سعياً للوصول إلى تعميمات وأحكام ونتائج ذات معنى تكسب التركيب التاريخي صفة الإيضاح والتحليل والاستنتاج والاجتهاد.

3. الإنشاء التاريخي :

يكون بعرض الأفكار بلغة سليمة، وبأسلوب سلس يجمع دقة المعنى وصحة المبنى، وهذا ما يتطلب عدة مواصفات يجب أن يتحلى بها الباحث حتى يستقيم أسلوبه ويحسن عرضه، ومن هذه المواصفات نذكر :

– إجادة اللغة : بحيث يستطيع الباحث أن يعبر عن الحقائق التاريخية التي توصل إليها بصدق وأمانة ودقة، دون تشويه للحقائق أو حذف للأفكار أو تحريف للمعاني عن مسارها الدقيق من حيث المحتوى التاريخي والمضامين اللغوية للكلمات والجمل مع استعمال موفق ودقيق لقواعد اللغة.

– امتلاك الأسلوب : بحيث يكون العرض التاريخي بسيطاً يعتمد على العبارة المركزة البعيدة عن تكرار المعاني، ويرتكز على البناء المحكم للفقرات التي تجعل العرض التاريخي جيداً وذا قيمة أدبية مع تجنب الإبهام والابتعاد على الاستطراد والإطناب والإيجاز وأن يلتزم الجمل البسيطة، ويتجنب إطالة الفقرات، وذلك بتقنين الأفكار وجعلها مترابطة في سياقها ومتواصلة في معانها.

ويتطلب الأسلوب أيضا الالتزام بالتناسب والاستمرار بمعالجة كل فكرة في فقرة واحدة. وقد يجوز أن تخصص أكثر من فقرة لفكرة واحدة شريطة عرض الأفكار الرئيسية في جمل قليلة ومركزة، وأن يسعى في ذلك للربط المتين بين الجمل والفقرات، هذا مع حرص الباحث على إضفاء الحيوية والتشويق على الأسلوب باللجوء إلى الاستفهام والوصف الحسي وضرب الأمثلة.

– حسن التبليغ : وذلك بالتقيد بالتركيز والوضوح، ويكون ذلك بتجنب صيغ الجزم والحتمية والمبالغة، فيشرح الباحث الأفكار والحقائق وهو واضع نصب عينيه أن ما يعرفه هو من خلفيات الأمور لا يعرفه القارئ، وأنه لا يكتب لنفسه وإنما ليبلغ ما يكتبه للقارئ. مع العلم بأن حسن التبليغ يقتضي رصانة العبارة والابتعاد عن الإسفاف، وتجنب الكلام المنمق والعبارات المتحيزة والمطاطة، واختيار الألفاظ الدقيقة المحددة، واستخدام الاصطلاحات التاريخية بمضامينها السليمة.

ومن المفيد في هذا المجال أن يتنبه الباحث إلى ضرورة تجنب بعض الهفوات المعتادة التي تؤي الى ضعف الأسلوب، مثل استعمال الضمائر في عرض الأحداث كأنا ونحن وغيرها وبدء الجمل بعبارات : ونتيجة لـ...، وعلى أية حال، والآن. أو إدراج الكلمات الدارجة أو السوقية أو الضعيفة مثل عبارة الكليشهات وغيرها. كما يجب على الباحث اجتناب التعابير المتداخلة والمعتمدة على الجملة الواحدة. وكذلك العبارة الطويلة جداً وأن يبتعد عن ذكر الألقاب والوظائف المتصلة بالاشخاص إلا إذا كانت لها صلة بالفكرة التي يعالجها.

يتضح لنا مما سبق أن الصياغة الجيدة هي التي تعتمد الكتابة المباشرة بطريقة بسيطة. تهدف أولا وقبل كل شيء الى عرض الأفكار وإبراز التصور العام للبحث، والتعبير الموفق هو الذي يتمكن من خلاله الباحث أن يبث من روحه ومن نفسه ومن حسه تياراً من الحياة في العصور الماضية فيبعثها نابضة متجلية في أقرب صورها التي كانت عليها في الزمن الماضي حسب تعبير حسن عثمان في كتابه " منهج التاريخ ".

فالمؤرخ الحق سواء كان باحثاً أو محققاً أو مفسراً هو الذي يعبر عن روح عصره، وهذا ما يجعل امتلاكه للأسلوب الذي يتوفر على شروط الصياغة التاريخية في غاية الأهمية، لأنه الوسيلة التي يعبر بها عن أحاسيسه والصورة التي تعكس شخصيته. وهذا ما دفع الكاتب الفرنسي فينيلون (Fénelon) إلى حد القول " إن الأسلوب هو الرجل " (" Le style c'est l'homme ").

القسم الثالث

التقنيات العملية في البحث التاريخي

التقنيات التي يتوجب الأخذ بها عند الصياغة التاريخية تتصل بشكل البحث، ووضع البطاقات وإثبات المصادر، وطريقة التوثيق والتهميش والتنصيص، ووضع البيبليوغرافيا والفهارس والملاحق، مع الالتزام باحترام المصطلحات والرموز المتعارف عليها.

1. شكل البحث :

يتضمن البحث العادي في الغالب 15 صفحة كحد أدنى و 25 صفحة كحد أقصى، بالإضافة الى البيبليوغرافيا وتصميم البحث، ويكتب على جانب واحد من الورقة في نسختين يحتفظ بإحدى النسخ للحاجة، وفي الرسائل الجامعية تكون صفحة العنوان بدون ترقيم وترتيب المقدمة يعتمد فيه الأبجدية، وتلحق بالبحث قائمة للأشكال وأخرى للخرائط. هذا ومن المتعارف عليه أن يسجل ترقيم الصفحة الأولى من المقدمة وكذلك الصفحة الأولى من المتن أسفل الورقة عكس باقي ترقيم الصفحات الأخرى من البحث، كما أن العنوان يسبق صفحة التقديم والإهداء والشكر إن وجدت، بعدها تأتي المقدمة. بينما فهرس المادة والملاحق وحتى البيبليوغرافيا يثبت في آخر البحث، أما الرسائل الجامعية (الأطروحات) فإن حجمها يخضع للتقاليد الأكاديمية والإجراءات المنهجية، وإن كانت صفحات رسالة الماجستير تحدد غالبا بحوالي 200 ص. وحجم الدكتوراه من المفروض ألاّ يقل عن 500 صفحة في النظام القديم، بينما تتقلص إلى حوالي النصف في النظام الجديد المطبق حالياً بالجامعة الجزائرية لكونه يهدف إلى معالجة إشكالية وإنجاز مساهمة وليس إلى دراسة عامة وتناول شامل.

2. وضع البطاقات :

تكتب البطاقات (الإذبارات) على وجه واحد وتثبت فيها المعلومات المتعلقة بنقطة واحدة مع التعليق والملاحظات التي يرى الباحث فيها فائدة. ويوضع لكل

بطاقة عنوان يوضح ما ورد فيها من معلومات بخط واضح، ويكتب في صدر البطاقة اسم المصدر ومؤلفه ورقم الجزء والصفحة وتاريخ ومكان النشر للرجوع إليه عند التهميش والإحالة.

ترتب البطاقات التي تتناول موضوعاً واحداً او متشابها حسب تقسيم خطة البحث لتشكل قسماً أو فصلاً. وقبل استخدام البطاقات لا بد من فرزها بعد إعادة قراءتها وإلغاء كل بطاقة ليس لها ارتباط مباشر بالبحث.

وعند استعمال البطاقات يراعى تسلسل الأفكار حسب التصميم المبدئي، فتقسم البطاقات حسب الأبواب والفصول أو حسب العناوين الرئيسية والثانوية، ويجعل كل مجموعة منها في ظرف خاص أو يعمد إلى اتباع طريقة الملف أو " الدوسي " وعندها توضع فواصل من الورق المقوى (الكارتون) بين البطاقات التي تشكل الفصول. وفي كل الحالات يجب تجنب تسجيل المعلومات في الكراريس والكشاكيل لصعوبة استخدامها فيما بعد، وهذا عكس ما توفره لنا البطاقات من سهولة المعالجة وتركيز في العمل.

3. إثبات المصادر والمراجع :

يعتمد فيها عادة على ما هو مسجل في البطاقات المخصصة للمصادر، وتكون مطابقة لما هو مثبت في قائمة البيبليوغرافيا أو الهوامش المرقمة، وتحترم فيها المواصفات التقنية في رصد المعلومات الخاصة بالمصادر (Les techniques du dépouillement) وتخضع إلى ماهو متعارف عليه في ذلك حسب نوعها ومكانها ووضعها في سياق البحث، فإذا كانت كتبا يسجل، لقب واسم الكاتب ويوضع تحت عنوان الكاتب خط، مع إثبات مكان الطباعة واسم الناشر وسنة النشر والسلسلة التي صدر ضمنها إن وجدت بين قوسين، ويتحرى في ذلك الدقة، فيبدأ بالإسم ثم اللقب ثم العنوان فسنة النشر بعد إثبات علامة – ويكتفي في الباقي بفاصلة، هذا وإن كان للكاتب أكثر من مؤلف توضع بطاقة لكل عنوان كتاب، أما إذا كان هناك عدة مؤلفين لكتاب واحد فتوضع له بطاقة واحدة تثبت فيها أسماء المؤلفين، أو يعمد إلى وضع عدة بطاقات حسب عدد المؤلفين، وعند التهميش تكتب الأسماء كلها في أول مرة، مع ذكر المؤلف الثاني والثالث بعد العنوان وعند توارده يقتصر على اسم المؤلف الأول متبوعاً بعبارة وآخرون.

أما إذا لم يكن هناك مؤلف للكتاب فتوضع البطاقة باسم البلد أو موضوع الكتاب وفي التهميش يجب أن يكتب مكان المؤلف عبارة " مجهول " (Anonyme) مع إضافة المعلومات الأخرى مثل المقدم والناقد والمترجم بعد إثبات العنوان بين معقوفين [ ] وقد توضع تحته خط، وفي حالة ما إذا كان المصدر مخطوطاً فيجب الإشارة إلى مكانه وعنوانه ورقمه أو أي علامة أخرى تساعد على التعرف عليه. وحتى تكون هذه التوجيهات مفيدة نثبت المثال التالي :

– سعيدوني (ناصر الدين) "النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792–1830"، ط. 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، 341 ص (سلسلة الدراسات الكبرى).

- Braudel (Fernand), «La Méditerrannée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II», 2°éd., 2 vols, Paris, A. Colin, 1996. t. 1, 588 p, t. 2, 628 p.
- Lacoste (Yves), «L'Algérie, passé et présent,» par Lacoste (Yves), Nouschi (André) et Prenant (André), Paris, Editions Sociales, (La culture et les hommes), 1960, 462 p.

أما إذا كان المصدر مقالاً فيوضع بلقب صاحب المقال (بحروف رئيسية إذا كان باللغة الأجنبية) ثم اسمه بين قوسين، ويكون عنوان المقال بين شولتين صغيرتين بدون وضع خط تحته، ثم اسم المجلة تحته سطر ثم العدد والشهر والسنة وعدد الصفحات، مع وضع نقطة في النهاية (في الأخير). مثال على ذلك :

– سعيدوني (ناصر الدين) " الأحوال الصحية والواقع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني " " المجلة التاريخية المغربية "، السنة الثامنة عشرة، العدد 39 – 40، 1985، ص ص. 341 – 445.

Saidouni (Nacereddine), «L'état sanitaire et la situation démographique en Algérie à l'époque ottomane», in Revue d'histoire maghrébine, Tunis, 12e année, n° 39 - 40, 1985, pp. 341 - 455.

4. التهميش أو وضع الحواشي :

تعطي الحواشي قيمة علمية للبحث وتؤكد القيمة الأكاديمية للأطروحة، وهي عادة ما تكون في شكل تعليقات مقتضبة أو شروح مختصرة أو مناقشات لا تتفق مع صلب الموضوع، أو لتصحيح بعض الأغلاط التي يستحسن عرضها خارج سياق النص، أو الإشارة الى مراجع أخرى تعالج نفس الفكرة، أو لتقديم الشكر، ويجب ان تكون هذه الحواشي مختصرة ومركزة مع عدم الاكثار منها حتى لا تثقل على القارئ وتضر بشكل البحث.

أما الهوامش فتستعمل لذكر المصادر المعتمدة أو الإحالة إليها، مع الالتزام بطريقة واحدة في آخر كل صفحة وهو الأفضل، أو عند إنهاء كل فصل عند الضرورة وفي كلا الحالتين تسجل الهوامش حسب ما هو متعارف عليه في إثبات المصادر وحسب تواردها في الهوامش، فإن ذكر الهامش لأول مرة يكون تسجيله كاملاً. وإن ذكر لثاني مرة وكان المصدر واحداً فيذكر المؤلف مع عبارة المصدر نفسه، وإن كان للمؤلف عدة مؤلفات فيذكر اسمه مع الكلمة الأولى من الكتاب المثبت في الهامش، حسبما هو معمول به في تقنيات المصادر.

5. التنصيص أو الاقتباس :

وهو إثبات فقرات في صلب الموضوع بنصها الحرفي قصد تعزيز الحقائق التاريخية وإظهارها في شكلها الأصلي، وتوضع كل عبارات التنصيص أو الاقتباس بين علامات التنصيص " شولتان " وبخط بارز عند الطباعة. كما يجب أن تلتزم فيها الأمانة ويشار إليها في التهميش، وإذا حذف منها جزء يشار إلى ذلك بنقاط ثلاث بالنسبة إلى الجملة [...] وأكثر إن كانت عدة جمل [... ... ...]. أما إذا ورد فيها خطأ ما فلا يصلح ولا يصحح بل يثبت كما جاء مع وضع عبارة [كذا] أمامه، وإذا جاء حذف عقب نهاية الفقرة المقتبسة توضع نقطة نهاية بعدها ثلاث نقاط تنتهي بشولة، أما إذا كانت الفقرة المقتبسة في أربعة أو خمسة أسطر فما فوق فتوضع منفصلة عن نص البحث و تضغط كتابتها (قياس رقم 2 بالآلة الكاتبة) وتلغى علامة التنصيص.

يفضل في التنصيص أن يكون الاقتباس قليلاً، لأن الإكثار من الفقرات أو النصوص المنقولة يضر ببناء البحث وشكله العام ويثقل على القارئ، بل قد يخفي شخصية الباحث ويفسد السياق ويخل بعرض الأحداث، ولهذا يستحسن أن يوضع الاقتباس في الهامش إذا زاد عن عدة أسطر أو يدرج في الملاحق.

6. البيبليوغرافيا :

يتم إعدادها عند البحث وترتب عند الانتهاء منه،وقد جرت العادة أن تدرج في آخر البحث أو الرسالة، ويتوجب فيها أن تشتمل على المصادر أو المراجع التي سبقت الإشارة إليها في التهميش بالإضافة إلى المصادر الأخرى التي اعتمدها

الباحث ولم يسجلها في هوامشه، مع الحرص على أن تكون هذه المراجع قد استعان بها الباحث فعلا، لأن ذكر المصادر بدون الرجوع إليها يعتبر نوعاً من تضليل القارئ.

تنظم العناوين عادة في مجموعات، كل مجموعة مرتبة حسب الحروف الهجائية، ومن الأفضل أن يعتمد الترتيب التالي الذي جرى به العمل في أغلب الرسائل الجامعية :

أ. المراجع الأولية : وهي وثائق الأرشيفات والمخطوطات والوثائق الأصلية والمصادر المادية الأولية.

ب. المراجع الثانوية : وتشتمل على (1) الكتب والدراسات العامة، (2) الكتابات النوعية والخاصة، (3) المجلات والدوريات والجرائد (المقالات والأبحاث). هذا ويتبع في وضع قائمة المصادر التي تثبت في البيبليوغرافيا نفس الطريقة المتبعة في التهميش (إثبات المصادر)، مع وجوب ترتيبها حسب اللقب أو اسم الشهرة وليس بالاسم.

7. الفهارس والملاحق :

الفهارس تشتمل جداول الأعلام والمجموعات والأماكن والوظائف والمؤلفات وغيرها ويكون موضعها آخر البحث، وتحمل كل كلمة واردة في أي فهرس رقم الصفحة التي ذكرت بها الكلمات، وذلك لمساعدة القارئ على التعرف على ما يحتاجه من البحث بسهولة. هذا ويتوجب توخي الدقة مع إثبات الهوامش حسب الجداول التي تصنف فيها مرتبة أبجدياً. فمثلاً فهرس الأعلام يتضمن أسماء الأشخاص، وفهرس الأماكن يشمل الأماكن الجغرافية، وفهرس الجماعات يضم أسماء القبائل والشعوب والأمم، مع اعتماد الاسم أو الكنية، أو اسم الشهرة وأمامه أرقام الصفحات والسطور، مع إهمال الألف في لفظ ابن وكذلك أداة التعريف عند ترتيب الكلمات.

أما الملاحق التي هي وثائق أساسية وردت الإشارة إليها في المتن ولم يسبق الاطلاع عليها أو نصوص نادرة لمرور فترة طويلة على نشرها حتى أصبحت في حكم المجهول. هذا وتدرج نصوص الوثائق هذه كلها او أجزاء هامة منها في آخر

البحث، وعندما تكون الملاحق على شكل جداول وخرائط وصور ولوحات ورسوم بيانية، تفرد لكل لوحة او جدول صفحة خاصة تحمل تعريفاً مختصراً وإشارة موجزة توضح الغرض منها. وفي كل الحالات يذكر مصدرها ويتوجب ترقيمها وإعادة كتابتها إذا عرضت في شكل وثائق مصورة يصعب قراءتها.

تعطي الملاحق قيمة علمية توثيقية للبحث، وتزيده وضوحاً في الأفكار وعمقاً في تناول المسائل، ولهذا يتوجب فيها أن تكون لها صلة بموضوع البحث، بحيث يكون قد تم استعمال فقرات من الملحق أو تم الرجوع إلى أفكار رئيسية فيه في متن البحث وصعب ادراجها كلها او جزء منها في سياقه لطولها او لخصوصيتها أو لطبيعة شكلها او لتضارب الاحداث التي تتناولها.

8. المصطلحات :

1.8 علامات الترقيم :

التي يتوجب الالتزام بها في مواضع استعمالها، هي :

- النقطة (الوقفة) (.) : بعد نهاية الجملة التي تم معناها جزئياً أو كلياً، وعند انتهاء الكلام.
- الفاصلة (الفصلة) (،) تكون :

– بعد المنادى.

– بين الشيء وأقسامه وبين أقسام الشيء الواحد.

– بين الجمل التي لها معنى واحد، أو التي تتصل بفكرة جزئية واحدة.

– بين الكلمات الفردية المرتبطة بكلمات أخرى شبيهة بالجمل.

– مع المعطوفات غالبا.

– بعد الحذف لمنع اللبس غالبا.

- النقطة – الفاصلة (؛)تكون :

– بعد جملة ما بعدها سبب فيها.

– بين الجمل إذا طال الكلام في معنى واحد.

- النقطتان (:)

– في سياق التوضيح والتبيين (بين لفظ القول والكلام المقول) وما شابههما في المعنى.

– بين الشيء وأقسامه.

– قبل الكلام الذي يوضح ما سبقه.

– الظاهرة، وهي الشيء الذي يتقرر حدوثه إذا ما تكررت الظروف.

– بعد العناوين الفرعية التي توضع في أول السطر.

- الشرطة أو الوصلة (–) تكون :

– بين العدد والمعدود.

– بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول بتوالي جمل كثيرة عن طريق الوصف أو العطف والإضافة : مثل الفصل بين المبتدإ والخبر وبين الشرط والجواب.

- الشرطتان أو الوصلتان : (– –) : للكلام المعترض وتعوضان القوسين.
- الشولتان او علامة التنصيص أو علامة الاقتباس "" : تدل على كلام الغير ونحصر بها نصاً نقلناه حرفياً عن غيرنا.
- القوسان ( ) : وسط الكلام المعترض للسياق، توضع بينهما عبارات التفسير والدعاء، أو لحصر الأرقام (1) أو ما يحل محلها (ب)، ولذكر سنوات الميلاد أو الوفاة بعد اسم العلم في المتن أو للتذكير بأمر.
- المعقوفان أو علامة الحصر [ ] : يوضع بينهما ما نضيفه الى النص المقتبس.
- علامة الحذف (...) : وهي نقط متتابعة أقلها ثلاث تدل على مكان المحذوف من الكلام المقتبس.
- علامة الاستفهام (؟) : بعد جمل الاستفهام ظاهرة كانت أم مقدرة.
- علامة التعجب أو الانفعال أو التأثر (!) : في آخر الجملة تعبر عن الانفعال فرحاً أو حزناً أو تعجباً أو استغاثة أو أسفا وحسرة.

2.8 مختصرات الأسماء والمراجع والعبارات الاساسية التي يتكرر استعمالها:

توضع بها قائمة بالحروف مع دلالاتها في أول البحث، ويتدرج ضمن المختصرات الحروف الدالة على الكلمات المتعارف عليها عند جمهور القراء، والتي تثقل النص إذا تكررت كتابتها، منها (حسب الترتيب الأبجدي):

- إلخ = إلى آخره.
- أهـ = انتهى.
- ب م = بعد الميلاد.
- ت = توفي.
- جـ = جزء.
- (ص) = صلعم =صلى الله عليه وسلم (الأحسن أن تكتب الجملة بأكملها).
- ص، ص ص = صفحة – صفحات.
- (ض) = رضي الله عنه.
- ط = طبع، مطبوع، طبعة.
- ع عم = عليه السلام.
- ق–م = قبل الميلاد.
- م = التاريخ الميلادي.
- مخـ = مخطوط.
- مط = مطبعة، مطبوع.
- م–ن = المصدر نفسه.
- هـ = التاريخ الهجري.

3.8 مختصرات أجنبية :

لاتينية (ل)، إنكليزية (إ)، وفرنسية (ف)، مرتبة حسب حروف الهجاء.

– ميلادي (م)	(إ)	C. A.
– ميلادي (م)	(ف)	Ap. J. -C.
– قبل الميلاد (ق – م)	(ف)	Av.J. -C.
– قبل الميلاد (ق – م)	(إ)	B.C.
– الكتاب	(إ)	Book
– فصل، فصول	(إ. ف)	Ch .Chs.
– أي، يعني	(ف)	C'est - à - dire.
– حوالي	(إ)	C (About).
– قارن قابل	(ف)	CF.Comparez .
– قارن، قابل	(إ)	CF. Compare.
– طبعة	(ف)	Ed.
– ناشر	(ف)	Editeur.
– أي يعنى	(إ)	Eg.
– الموسوعة، دائرة المعارف	(إ. ف)	Enc.
– حوالي	(ف)	Environ.
– الصفحات التالية	(ف)	Esq.
– الخ، الى آخره، هكذا دواليك	(ف)	Etc.
– الشكل، الصور، أشكال، صور،	(إ. ف)	Fig. (F

المعنى		الاختصار
– ملاحظة، حاشية	(ل)	F.n
– الكتاب نفسه، المصدر نفسه	(ل)	Ib - Ibid.
– الصفحة نفسها (المستشهد بها)	(ل)	Id - Idem.
– فيما يلي، أدناه، لاحقا	(ل)	Infra.
– قاموس	(إ. ف)	Lex.
– المكان نفسه (المصدر نفسه و الصفحة نفسها)	(ل)	Loc. cit.(Loco citato)
– المؤلف نفسه	(ف)	même auteur.
– مخطوط، مسودة الكتاب، مخطوطات	(ف)	MS. (s)
– ملاحظة حاشية	(إ)	N. (f)
– استدراك، حاشية	(ف)	N.B.(Note)
– الكتاب	(ف)	Oeuvre. (Livre)
– الكتاب نفسه، المصدر نفسه	(ل)	Op. cit.(Opero Citato)
– الذي استشهد به من قبل وفصل بفاصل	(ل)	Passim.
– لوحة لوحات	(إ. ف)	P. I. (s)
– ص. ص ص. الصفحة، الصفحات التالية	(إ.ف)	p.pp.
– ذيل، حاشية	(ف)	P. S.
– ناشر	(إ)	Publisher.
– منقح (طبعة منقحة، مصححة)	(ف)	Révisé.
– طبعة منقحة، مصححة	(إ)	Revised, ed.
– الصفحة التالية	(ف)	S.

المعنى		الاختصار
– المؤلف نفسه	(إ)	Same author.
– أنظر راجع، أنظر أعلاه.	(إ)	See.
– الصفحات التالية	(ف)	Seq.
– إشارة الى الكلمات التي وردت خطأ	(إ. ف)	Sic.
– راجع، أنظر أعلاه، سابقاً	(إ)	Supra.
– مجلد، مجلدات	(ف)	t (S) tome. (S)
– أنظر، راجع، أنظر أعلاه	(ف)	v. voir.
– مجلد، مجلدات	(إ. ف)	Vol. (S)

– لما يقترح حذفه، أو لإكمال النص الناشئ عن إصابة مادية أولتدخل في نص للتغيير : []

– الكلمات التي أتلفت : [sic]

– لما يقترح خذفه : { }

– لما يقترح إضافته : < >

الحروف البارزة (المائلة) تشير الى التغيرات في الكلمات أو في أجزاء الكلمات *Italic*

9. طريقة شرح نص تاريخي :

لمعالجة أي نص تاريخي لا بد على الدارس أن يستخرج كل ما في النص من معلومات بحيث لا يبقى منه شيء غير معالج أو خارج اهتمام الباحث، ويتبع في ذلك طريقة متدرجة تتألف من ثلاثة أقسام : الأول عرض للجانب الظاهري من النص، والثاني : نقد للجانب الباطني من النص، والثالث تقييم للنص واستخلاص المعطيات التاريخية منه وهذا ما نحاول عرضه في النقاط التالية :

1.9 عرض النص :

يتعلق بشرح وفهم محتوى النص، ويكون بالتطرق إلى النقاط التالية :

1. طبيعة النص : من حيث كون النص سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو غير ذلك. ويحبذ أن يكون بهذه الصيغة : (يغلب على النص الطابع أو الصفة... ويعتمد على الإقناع البلاغي والحجج الأدبية... ويتعرض النص إلى الناحية...).

2. موضوع النص : يعرف بذكر الفكرة العامة عن طريق إعطاء عنوان رئيسي للنص وتحديد الأفكار الرئيسية فيه (الفقرات الرئيسية) والتي عادة ما توضع لها عناوين فرعية. وتحدد بالسطر أو بذكر من... إلى...

3. محتوى النص : يعالج عن طريق شرح الكلمات الواردة في النص، والتي لها مساس بمفهومه، ويكون ذلك بتحديد الكلمات الاصطلاحية التي تتصل بالأحداث التي وردت في النص، وهي إما كلمات تاريخية تتعلق بالأشخاص أو الجماعات، أو كلمات جغرافية تدل على الأماكن والبلدان، أو كلمات حضارية خاصة بالمهن والوظائف، أو كلمات لغوية ذات دلالات أدبية تعكس روح العصر، ومستوى ثقافة صاحب النص، وعادة ما يسبق شرح الكلمات تلخيص مركز وعام للنص.

4. مصدر النص : نتعرف عليه بذكر ترجمة موجزة لمؤلفه ولمحة عن عصره مع التركيز على الجوانب التي ترتبط أساساً بموضوع النص أو التي لها صلة بأحداثه، وكذلك بذكر الكتاب الذي ورد فيه النص والإشارة إلى مضمونه بفكرة وجيزة، فنذكر مادته وأجزاءه وأسلوبه وتاريخ ومكان طباعته أو نشره أو كتابته أو تحقيقه، وكذلك مكان أحداث النص، حتى يمكن لنا أن نصنف النص مصدراً رئيسياً أو مرجعاً ثانوياً.

2.9 نقد النص :

يكون بالتعرض إلى الجانب الباطني من النص، وذلك حتى نتمكن من التأكد من صحة الحوادث عن طريق التمحيص والتحليل، ويكون ذلك بالتطرق الى النقاط التالية :

1. دقة الحقائق التي يوردها المؤلف والتي يمكن رصدها من خلال التساؤلات التالية :

هل نصدق الكاتب أو نكذبه ولماذا ؟ وهل كانت معلومات النص مطابقة للحقيقة أو جزءا منها ؟ وذلك على ضوء المعرفة الشخصية وعن طريق إجراء نوع من المقارنة والموازنة بين نصين معاصرين، مع الإشارة إلى الأحداث والأشياء التي أهملت ولم يشر إليها صاحب النص رغم أهميتها.

2. التعرف على المحاسن؛ من خلال تلمس الجوانب التالية :

– علمية المؤرخ : بتجنبه المبالغة والابتعاد عن الخرافات والأساطير.
– الدقة في التحديد الزمني والوصفي للأحداث.
– منطقية المؤرخ باعتماده التعليل العقلي للأحداث، وعدم التأثر بالعادات والتقاليد.
– النزاهة والأمانة في نقل الآراء وعدم البت في أمورلم يشاهدها.
– الحياد وعدم التحيز لجانب دون آخر.
– العرض المشوق الذي يعكس روح العصر ويتميز بالحيوية والحوار، وبالوضوح والتركيز.

3. ذكر المآخذ (المساوئ) ويركز فيها على :

– غياب التحليل أو نقصه.
– التناقض في التحليل.
– الاضطراب في العرض.
– التحيز ومجانبة الحياد.
– انعدام الدقة في ضبط الاحداث زمنياً.
– الأسلوب المتصف بالتعابير العامية، وبالغموض وعدم الربط أو الاستطراد والمبالغة.

3.9 تقييم النص :

1. الحكم على صاحب النص (على ضوء المحاسن والمساوئ) : هل نصدقه ؟ ولماذا ؟ هل نأخذ برأيه أم لا ؟ ولماذا ؟

2. الحكم على مضمون النص (على ضوء نقد الحقائق) : هل هو صحيح في مجمله ؟ هل هو موضوعي ؟ هل هو شاهد عيان ومعاصر للأحداث ؟ هل هو سامع وراو فقط ؟

3. استخلاص الفوائد من النص (على ضوء استفادتنا من النص) : هل النص أضاف وأغنى وجدد معلوماتنا التاريخية ؟ هل عكس روح العصر من حيث الأسلوب واللغة والإتجاه الفكري، والتطور السياسي للفترة المدروسة ؟

10 . نموذج كتابة مقالة في التاريخ :

نقترح أن يكون موضوع هذه المقالة معالجة المسألة التاريخية التالية :

«الإصلاحات العثمانية بين الاحتياجات المحلية والمتطلبات الدولية (1792–1924)».

مع ملاحظة أن طريقة المعالجة هذه تكون مركزة على الجانب التحليلي والتركيبي للمقالة دون محاولة صياغتها في عرض إنشائي تاريخي.

1.10 من حيث التصور :

1. طرح التساؤل (الإشكالية) :

– لماذا ظهرت فكرة الإصلاحات في الدولة العثمانية ؟

– هل هي نتاج تطور داخلي او تأثير خارجي ؟

– وهل الإصلاحات تقدم علاجاً ملائماً لأوضاع الدولة العثمانية ؟

2. تحديد الفكرة الأساسية :

– هل الإصلاحات استجابة لوضعية الدولة العثمانية المتردية باعتبارها برنامجاً متكاملاً أو خطوة اقتضتها الظروف استجابة للتحدي الأوربي ؟

3. ضبط الأفكار الثانوية :

– وضعية الدولة العثمانية على الصعيد الداخلي وفي المجال الأوربي (1566 – 1774).

– الإصلاحات في مفهوم الحكام، ونظرة الرعية، وسياسة الأوربيين إزاء الدولة العثمانية.

– خطوات الإصلاحات ونوعيتها والوسائل التي طبقت بها.

– نتيجة الإصلاحات : هل نجحت ؟ هل فشلت ؟ ولماذا ؟

4. استحضار الأفكار المكملة للموضوع :

– الإصلاحات وقضية البناء الاجتماعي للدولة العثمانية (مراكز القوى).

– الإصلاحات وقضية الانتماء القومي في الدولة العثمانية.

– الإصلاحات وقضية النفوذ والتوسع الاستعماري الأوربي في الدولة العثمانية.

– تسجيل أهم الأحداث التي ارتبطت بها الإصلاحات.

2.10 من حيث الشكل :

1. اللغة والأسلوب والعبارات المستعملة : تقتضي من الباحث إجادة اللغة باعتبارها أداة التعبير، ويتوجب فيها البساطة وتجنب الإبهام والإطراد والإيجاز مع التزام الجمل البسيطة والألفاظ المناسبة، والحرص على الدقة في التدوين والاتزان في الحكم والوضوح في العرض.

2. الفقرات وعرض الأفكار وربط الموضوع : يجب فيها تواصل الأفكار، والالتزام بالتناسب والاستمرار، وذلك بوضع فقرة واحدة لكل فكرة واحدة، أو عدة فقرات مع التركيز والوضوح وتجنب ما يعقد الأسلوب مثل استعمال الضمائر في العرض والكلمات الصحفية، أو ابتداء الجمل بعبارة غامضة مثل ونتيجة لـ... وعلى أية حال... ومن الملاحظ... لأن الكتابة الجيدة في المقال التاريخي هي التي تعتمد العرض المباشر بطريقة بسيطة تهدف أولا وقبل أي شيء إلى عرض الأفكار عرضاً منسجماً يتلاءم والتصور العام للمقال.

3. طريقة العرض والسياق :

– العرض الوصفي (البناء الأفقي) :

– إصلاح الجيش والتعليم.

– إصلاح الإدارة وقوانين القضاء.

– الإصلاح التشريعي وتنظيم التمثيل النيابي.

– العرض الوصفي (البناء الرأسي) :

– في عهد السلطان سليم الثالث.

– في عهد السلطان محمود الثاني.

– في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

3.10 من حيث المضمون :

1. المعلومات المعتمدة في المقال : المصادر الأساسية والمراجع الثانوية باختلاف نظرتها إلى الموضوع، وفي هذا المجال نذكر (على سبيل المثال فقط) بعض المراجع العربية أو الأجنبية :

– محمد فريد، "تاريخ الدولة العلية"، بيروت، دار الجيل، 1977.

– روبير مونتران وآخرون، "الدولة العثمانية"، ترجمة بشير سباعي، ج. 2، القاهرة، 1993.

– عوني فرسخ، "الأقليات في التاريخ العربي"، لندن – بيروت، مؤسسة رياض الديس، 1994.

السلطان عبد الحميد، "مذكرات"، ترجمة وتقديم محمد حرب، ط.3، دمشق، دار القلم 1991.

– محمد عبد اللطيف البحراوي، "حركة الإصلاح العثماني 1808 –1839" القاهرة، 1978.

– أحمد عبد الرحيم مصطفى، " في أصول التاريخ العثماني "، ط.2 بيروت، دار الشروق، 1986، ص ص. 170 – 300.

- Driaut (E.), "La question d'Orient", Paris, 1905.
- Mantran (R.), "Histoire de la Turquie", Paris, P. U. F., 1952.
- Lewis (B.), "The Emergence of Modern Turkey", Oxford, 1961.
- Kitsinis (D.), "L'Empire ottoman", Paris, P.U.F., 1985.
- Inalcik (H.), Quataert (D.), "An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1900 -1914", Cambridge Uni. Press, 1994.
- Anderson (M. S.), "The Eastern Question (1774 - 1923)", London, Macmillan, 1966.

2. تصميم المقال :

– المقدمة : يستهل فيها محرر المقالة بعرض الإشكالية وربطها بالواقع التاريخي الذي انتهت إليه الدولة العثمانية، إنطلاقاً من الوضعية الداخلية والخارجية لهذه الدولة.

– الموضوع : ظهور فكرة الإصلاحات والأخذ بها.

– خطوات الإصلاحات والمجالات التي تأثرت بها.

– نتيجة الإصلاحات (فشل الإصلاحات).

الخاتمة : لماذا فشلت الإصلاحات ؟ وما تثيره الآن من تساؤلات بناءً على التجربة التاريخية والأفكار المطروحة في إطار الأصالة والمعاصرة.

4.10 من حيث المعلومات :

– وضعية الدولة العثمانية الداخلية (عوامل الضعف والتجزء تتغلب على عوامل القوة والتلاحم).

1. فساد أحوال الجيش الإنكشاري، وتشكل مراكز القوى المنغلقة (طبقة علماء وشيوخ الإسلام والقضاة وأعوان الإنكشارية) : ثورة الانكشارية (1622) أدت الى مقتل السلطان عثمان الثاني (1622)، كما أدى تدخل الإنكشارية الى تعيين السلطان مصطفى الأول ثم عزله بعد سنة، وتعيين مراد الرابع.

– تقهقر ديمغرافي وجمود ثقافي واضطراب اجتماعي وتأخر اقتصادي (إفقار المدن وافقار الريف).

– تحكم اليونان والأرمن في النشاط الاقتصادي وتحول التبادل التجاري في غير صالح الدولة العثمانية.

– تيقظ القوميات المسيحية منذ 1798م : الصرب بزعامة جورج قارة (1804–1815)، اليونان (1812–1821–1829).

– تمايز الملل وتوجهها نحو الارتباط بالخارج، الأرمن (1895)، الإغريق (1881)، اليهود (اتصال هرتزل برجال الدولة العثمانية (1886–1901–1902).

2. وضعية الدولة العثمانية في الإطار الأوربي:

– معاهدات كارلوفيتش (1699) مع النمسا (بداية التراجع).

– معاهدات باساروفيتش (1718) مع النمسا(تؤكد ضعفها وتراجع حدودها).

– معاهدات كوتشوك كينارجي (1774) مع روسيا (فقد العثمانيون بموجبها القرم وسواحل البحر الأسود الشمالية).

– الأطماع الأوربية : الحروب الروسية :

– الحرب الأولى : 1768–1774(معاهدة كوتشوك كينارجي).

– الحرب الثانية : 1788–1792.

–الحرب الثالثة : 1827–1829(معاهدة أدرنة).

– التحالف الأوربي المعادي :

– معاهدة تلسيت (1807) بين قيصر ونابليون.

– معركة نافرين (1827).

– مؤتمر فييناوتكون الحلف المقدس 1814.

– تزايد النفوذ الأوربي وتحول الامتيازات الى حقوق تاريخية ومكاسب ثابتة، وإندماج الدولة العثمانية في النظام الاقتصادي الرأسمالي المركانتيلي الأوربي وما ترتب عليه من إفقار الدولة العثمانية من المعادن الثمينة والمواد الأولية وما نتج عن ذلك من إنهيار البضاعة المحلية وهدم للبنية الاجتماعية في الأقاليم العثمانية.

3. المعلومات المتعلقة بالموضوع :

– ظهور فكرة الإصلاحات والأخذ بها، باعتبارها علاجا ذاتيا داخليا.

– دعاة الإصلاحات : مذكرة كوجك بيك إلى السلطان مراد الرابع 1630 والتي تعرض فيها إلى نقاط ضعف الدولة وانتقد فيها المؤسسات العسكرية و الإدارية والمالية والدينية بسبب أسلوب العزل وإسناد المناصب لغير الأكفاء عن طريق بيع حقوق التولية وشيوع المحسوبية.

– زعماء الإصلاح : إبراهيم باشا، محمد أفندي، سيد مصطفى، رشيد باشا، فؤاد باشا، ومدحت باشا.

– السلاطين المصلحون :

السلطان سليم الثالث(1203 – 1222 هـ/ 1787–1808م).

السلطان محمود الثاني (1223 – 1255 هـ/1808–1839م).

السلطان عبد المجيد (1255 – 1277 هـ/1839–1861م).

السلطان عبد الحميد الثاني (1293 – 1326 هـ/1876 – 1909م).

– خطوات الإصلاحات : كانت متدرجة حيث بدأت بالجانب العسكري نظراً إلى كون مؤسسات الدولة العثمانية يغلب عليها الطابع الحربي، مما جعل الحاجة ماسة لإصلاح الجيش أولاً ثم الإدارة والقضاء.

1. إصلاح الجيش وإدخال التعليم العصري: بدأ بإنشاء السلطان سليم الثالث جيشاً جديداً على النظام الأوربي المعروف بنظام جديد (1792–1798)، والذي ألغي في عهد السلطان محمود الثاني الذي حاول بدوره الحد من نفوذ الانكشارية فدبر مذبحة للعصاة منهم (1826). واهتم خاصة بإنشاء المدارس العسكرية وإدخال تدريس العلوم العصرية بها.

2. إصلاح الإدارة وتنظيم الأحكام والقوانين والقضاء : على عهد السلطان عبد المجيد وذلك بإصدار خط شريف كولخانة (1839)، الذي ساوى بين الرعية وألغى الالتزام في الجباية(تأمين الروح والعرض والمال)، ثم تأكد هذا بإصدار الخط الهمايوني (1856) الذي أقر المساواة بين الملل مع المحافظة على أوضاعهم الخاصة.

3) الإصلاح التشريعي وتنظيم التمثيل : على عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي أصدر عهد المشروطية أو القانون الأساسي (الدستور) بتشجيع من مدحت باشا (1876) وأنشأ مجلس المبعوثين ومجلس الأعيان (لم يلبث أن حل هذا المجلس الأخير بعد سنتين قبل انعقاد دورته الثانية 1877)، ونفي مدحت باشا وعلق التمثيل النيابي لأكثر من ثلاثين سنة.

– نتيجة الإصلاحات : فشلت الإصلاحات ولم تؤد إلى الهدف المرجو منها لأسباب عديدة منها : الظروف الدولية (الضغوط الأوربية) التي مهدت لتقسيم الدولة العثمانية والاستيلاء على أملاكها : (مؤتمر برلين 1878)، حرب القرم (1856)، الحرب الروسية العثمانية(1877–1878) التي انتهت بمعاهدة ستيفانو (1878) وأدت إلى تصفية أملاك الدولة العثمانية بالبلقان (استقلال الصرب والجبل الأسود ورومانيا، الحكم الداخلي للبوسنة والهرسك، والاستقلال الإداري لبلغاريا، وتوسع اليونان (1897).

– الأوضاع الداخلية : تمثلت في الاضطرابات الداخلية : ثورة كريت (1866)، ثورة البوسنة والهرسك (1875)، ثورة البلغار (1876)، ثورة مقدونيا (1900 1902)، ثورة الصرب والجبل الأسود (1876).في الوقت الذي لم تتجاوب فيه الرعية مع الإصلاحات وأبدت فيه القوى المؤثرة في المجتمع والدولة إزاءها تحفظاً مما أدى الى انعزال النخبة الداعية للإصلاحات. وسمح بنجاح التوجه القومي العلماني الغربي الذي تمخض عنه ظهور الدولة التركية الحديثة ومن مظاهر هذا التيار العلماني : أشعار وقصائد نامق كامل، تنظيمات جمعية تركيا الفتاة، جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الحرية والائتلاف.

كفاح مصطفى كمال (1919–1924) الذي توج بالقضاء على السلطنة (1922) وإعلان الجمهورية (1923) وإلغاء الخلافة (3 مارس 1924).

4. المعلومات المتعلقة بالخاتمة تتمحور حول سؤال محدد : لماذا فشلت الإصلاحات؟ ويعالج هذا السؤال من خلال طرح عدة أفكار منها :

– تعارض في النظرة والمفهوم بين مجتمع يقوم على الشريعة الإسلامية وأنظمة تقوم على المفهوم العلماني.

– عدم اقتناع الرعية بفكرة الإصلاحات لأنها ارتبطت بالنفوذ الغربي، وتعزيز مكانة الطبقة الحاكمة، وبالتالي فإن الإصلاحات لم تكن تهتم بالبناء الأساسي للمجتمع، وإنما كانت تهدف إلى تقوية أسس الدولة.

– عجز الطائفة المستنيرة عن اكتساب ثقة الرعية وفشلها في جر الطبقة التقليدية إلى فكرتها (الطبقة التقليدية تتألف عادة من القضاة والمفتين والأئمة والخطباء والسادة الأشراف والمشايخ والمدرسين والطلبة والدراويش والمريدين).

– الأخذ بالإصلاح من خلال تصورٍ مثالي يعتمد على الحلول الوسطى التي تهدف إلى جمع فضائل الشرق ومحاسن الغرب، مما جعله في الواقع عملية امتزاج هجين بين سلوكات وآراء الشرق وآساليب أفكار الغرب، مما أفقده المناخ الملائم للنمو وجعل منه مزيجا كيماويا قاتلاً لتماسك الدولة وبنية المجتمع.

– كون الإصلاح في الدولة العثمانية أتى في فترة متأخرة وطبق بإجراءات محددة، فكان كالدواء الذي يؤخذ منه في كل جرعة قليل لايكاد يكفي وفي وقت متأخر وغير مناسب. وكان من الضروري أن تبدأ عملية الإصلاحات مباشرة بعد حكم السلطان سليمان القانوني (1566) عندما توقف نمو الدولة العثمانية وبدأ تراجعها.

– تأثر العالم الاسلامي بالاصلاحات العثمانية، فقد قامت بعض الأقطار العربية والإسلامية بتجارب عدة انتهت كلها بالفشل : محمد علي بمصر، والبايات الحسينيين بتونس، وحكام إيران وأفغانستان (تجربة أمان الله خان بكابول التي كانت تقليداً مشوهاً لهذه الإصلاحات).

ملاحظة : نعتبر نموذج المقالة هذه عملا أوليا يتطلب من الطالب الجامعي المتدرب على الكتابة التاريخية صياغة أخيرة من حيث اللغة والأسلوب والتناول وطريقة العرض.

القسم الرابع

قراءات مختارة

أ . المجموعة الأولى : تعريف التاريخ عند بعض المؤرخين المسلمين :

1. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : الغرض من تدوين التاريخ.
2. أبو الحسن علي بن الأثير الجزري : الفائدة من تصنيف التاريخ.
3. أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون : تعريف التاريخ.
4. محي الدين محمد الكافيجي : علم التاريخ.
5. الحافظ شمس الدين محمد السخاوي : معنى التاريخ.

ب . المجموعة الثانية : طبيعة علم التاريخ ومجال البحث فيه :

6. أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون : أسباب الغلط في التاريخ.
7. جورج ماكولي ترفليان : طبيعة التاريخ.
8. هيوج إتكن : مفهوم التاريخ.
9. عبد الرحمن بدوي : وظيفة التاريخ.
10. ميشال فوكو : مفهوم التاريخ.

ج. المجموعة الثالثة : شروط البحث في التاريخ ومواصفات المؤرخ :

11. بول فاليري : خطبة في التاريخ.
12. كولنجوود : مؤهلات الباحث في التاريخ.
13. حسن عثمان : من هو المؤرخ الحق ؟
14. حسين مؤنس : رسالة المؤرخ.
15. لويس جوتشوك : تمثل المؤرخ للأحداث التاريخية.

د. المجموعة الرابعة : متطلبات البحث في مجال التاريخ :

16. ف.ج.س. هرنشو : مراحل الكتابة التاريخية.
17. طه باقر حميد : اختيار البحث.

18. أسد رستم : معالجة المادة التاريخية.
19. جفري باراكلو : تفهم المادة التاريخية.
20. لويس جوتشولك : صياغة المادة التاريخية.
21. صلاح الدين المنجد : تحقيق النص المخطوط.

أ. المجموعة الأولى : تعريف التاريخ عند بعض المؤرخين المسلمين

النص 1 : الغرض من تدوين التاريخ

قال أبو جعفر (محمد بن جرير الطبري) وأنا ذاكر في كتابي هذا من ملوك كل زمان من ابتداء ربنا جل جلاله خلق خلقه إلى حال قيامهم من انتهى إلينا خبره، ممن ابتدأه الله تعالى بآلائه ونعمه فشكر نعمه، من رسول له مرسل أو ملك مسلط أو خليفة مستخلف فزاده إلى ما ابتدأه به من نعمة في العاجل نعماً وإلى ما تفضل به عليه فضلاً ومن أخر ذلك له منهم وجعله له عنده ذخراً، ومن كفر منهم نعمة فسلبه ما ابتدأه به من نعمه وعجل له نقمة ومن كفر منهم نعمه فمتعه بما أنعم به عليه إلى حين وفاته وهلاكه، مقروناً ذكر كل من أنا ذاكره منهم في كتابي هذا بذكر نعمائه وجمل ما كان من حوادث الأمور في عصره وأيامه إذا كان الاستقصاء في ذلك يقصر عنه العمر وتطول به الكتب، مع ذكري مع ذلك مبلغ مدة أكله وحين أجله بعد تقديمي امام ذلك ما تقديمه بنا أولى والابتداء به قبله أحجى من البيان عن الزمان ما هو وكم قدر جميعه وابتداء أوله وإنتهاء آخره قبل خلق الله تعالى إياه شيء غيره وهل لعرفان شيء غير وجه السميع الخلاق تعالى ذكره وما الذي كان قبل خلق الله إياه وما هو كائن بعد فنائه وانقضائه وكيف كان ابتداء خلق الله تعالى إياه وكيف يكون فناؤه والدلالة على أن لا قديم إلا الله الواحد القهار الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى، بوجيز من الدلالة غير طويل إذا لم نقصد بكتابنا هذا قصد الاحتجاج لذلك بل لما ذكرنا من تاريخ الملوك الماضين وجمل من أخبارهم وأزمان الرسل والأنبياء ومقادير أعمارهم وأيام الخلفاء والسالفين وبعض سيرهم ومبالغ ولاياتهم والكائن الذي كان من الأحداث في أعصارهم ثم أنا متبع

آخر ذلك كله إن شاء الله وأيد منه بعون وقوة ذكر صحابة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأسمائهم وكناهم ومبالغ أنسابهم ومبالغ أعمارهم ووقت وفاة كل إنسان منهم والموضع الذي كانت به وفاته ثم متبعهم ذكر من كان بعدهم من التابعين لهم بإحسان على نحو ما شرطنا من ذكرهم ثم ملحق بهم ذكر من كان بعدهم من الخلق لهم كذلك وزائد في أمورهم للإبانة عمن حمدت منهم روايته ونقلت أخباره ومن رفضت منهم روايته ونبذت من نبذ منهم خبره، والعلة التي من أجلها وهن من وهن منهم نقله وإلى الله عز وجل أنا راغب في العون على ما أقصده وأنويه والتوفيق لما ألتمسه وأبغيه فانه ولي الحول والقوة. وصلى الله على محمد نبيه وآله وسلم تسليماً (وليعلم الناظر) في كتابنا هذا ان اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه إنما هو علي ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه دون ما أدرك بحجج العقول، وأستنبط بفكر النفوس إلا اليسير القليل منه إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين وما هو كائن من أنباء الحادثين غير واصل إلى من يشاهدهم ولم يدرك زمانهم إلا بأخبار المخبرين ونقل الناقلين دون الاستخراج بالعقول والاستنباط بفكر النفوس فما يكن من كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشفعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أتى من بعض ناقليه إلينا وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي لنا.

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ| 923م).
«تاريخ الرسل و الملوك»، تحقيق أبو الفضل ابراهيم،
القاهرة، دار المعارف د.ت.، 19، الجزء الأول، ص، 4–5.

النص 2 : الفائدة من تصنيف التاريخ

ولقد رأيت جماعة ممن يدعي المعرفة والدراية ويظن بنفسه التبحر في العلم والرواية، يحتقر التواريخ ويزدريها، ويعرض عنها ويلغيها، ظناً منه أن غاية فائدتها أنما هو القصص والأخبار، ونهاية معرفتها الأحاديث والأسمار، وهذه حال من اقتصر على القشرة دون اللب نظره. ومن رزقه الله طبعاً سليماً، وهداه صراطاً مستقيماً، علم أن فوائدها كثيرة، ومنافعها الدنيوية والأخروية جمة غزيرة، وها نحن نذكر شيئاً مما ظهر لنا فيها، ونكل الى قريحة الناظر فيه معرفة باقيها.

فأما فوائدها الدنيوية : فمنها أن الإنسان لا يخفي أنه يحب البقاء، ويؤثر أن يكون في زمرة الأحياء، فيا ليت شعري ! أي فرق بين ما رآه أمس أو سمعه، وبين ما قرأه في الكتب المتضمنة أخبار الماضين وحوادث المتقدمين ؟ فإذا طالعها فكأنه عاصرهم، وإذا علمها فكأنه حاضرهم.

ومنها أن الملوك ومن إليهم الأمر والنهي إذا ما وقفوا على ما فيها من سيرة أهل الجور والعدوان ورأوها مدونة في الكتب يتناقلها الناس فيرويها خلف عن سلف ونظروا إلى ما أعقبت من سوء الذكر وقبيح الأحدوثة وخراب البلاد، وهلاك العباد، وذهاب الأموال، وفساد الأحوال، استقبحوها، وأعرضوا عنها وأطرحوها، وإذا رأوا سيرة الولاة العادلين وحسنها، وما يتبعها من الذكر الجميل بعد ذهابهم. وأن بلادهم وممالكهم عمرت، وأموالها درت، استحسنوا ذلك ورغبوا فيه، وثابروا عليه، وتركوا ما ينافيه، هذا سوى ما يحصل لهم من معرفة الآراء الصائبة التي دفعوا بها مضرات الأعداء وخلصوا بها من المهالك، واستصانوا نفائس المدن وعظيم الممالك، ولو لم يكن فيها غير هذا لكفى به فخرا.

ومنها ما يحصل للإنسان من التجارب والمعرفة بالحوادث وما تصير إليه عواقبها فإنه لا يحدث أمر إلا قد تقدم هو أو نظيره، فيزداد بذلك عقلاً، ويصبح من يقتدي به أهلا...

ومنها ما يتجمل به الإنسان في المجالس والمحافل من ذكر شيء من معارفها، ونقل طريفة من طرائفها، فترى الأسماع مصغية إليه، والوجوه مقبلة عليه، والقلوب متأملة ما يورده ويصدره، مستحسنة ما يذكره.

وأما الفوائد الأخروية : فمنها أن العاقل اللبيب إذا تفكر فيها، ورأى تقلب الدنيا بأهلها، وتتابع نكباتها إلى أعيان قاطنيها، وأنها سلبت نفوسهم وذخائرهم وأعدمت أصاغرهم وأكابرهم. فلم تبق على جليل ولا حقير، ولم يسلم من نكدها غني ولا فقير، زهد فيها وأعرض عنها، وأقبل على التزود للآخرة منها، ورغب في دار تنزهت عن هذه الخصائص، وسلم أهلها من هذه النقائص، ولعل قائلاً يقول : ما نرى ناظراً فيها زهد في الدنيا، وأقبل على الآخرة ورغب في درجاتها العليا، فيا ليت شعري كم رأى هذا القائل قارئاً للقرآن العزيز — وهو سيد المواعظ وأفصح الكلام — يطلب به اليسير من هذا الحطام ؟ فإن القلوب مولعة بحب العاجل.

ومنها التخلق بالصبر والتأسي وهما من محاسن الأخلاق فإن العاقل إذا رأى أن مصاب الدنيا لم يسلم منه نبي مكرم، ولا ملك معظم، بل ولا أحد من البشر علم أنه يصيبه ما أصابهم، وينوبه ما نابهم.

عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري (ت 630هـ | 1232م)، «الكامل في التاريخ»، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1987، المجلد الأول، ص ص. 9–11.

النص 3 : تعريف التاريخ

إن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال، وتشد إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال، إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الإرتحال، وحان منهم الزوال.

وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفية الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق.

وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها. وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها أو ابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها، وأدوها إلينا كما سمعوها. ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها. ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها.

فالتحقيق قليل، وطرق التنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين وسليل، والتطفل على الفنون عريض وطويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل، والحق لا يقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه، والناقل إنما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل، والعلم يجلو لها صفحات الصواب ويصقل.

أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، (ت 808هـ | 1406م)

«المقدمة»، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، ج. 1، ص. 30.

النص 4 : علم التاريخ

أقول التاريخ في اللغة هو تعريف الوقت وفي (العرف والاصطلاح) هو تعيين وقت لينسب إليه زمان مطلقاً سواء كان قد مضى أو كان حاضراً أو سيأتي، وقيل التاريخ تعريف الوقت بإسناده إلى أول حدوث أمر شائع كظهور ملة أو وقوع حادثة هائلة من طوفان أو زلزلة عظيمة ونحوهما من الآيات السماوية والعلامات الأرضية. وقيل التاريخ مدة معلومة بين حدوث أمر ظاهر وبين أوقات حوادث أخر...

وأما علم التاريخ فهو علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته...

والزمان في العرف هو مقدار الحركة على الرأي المشهور وهو الذي يحتاج إلى معرفته أهل التاريخ وقيل الزمان في العرف هو أمر متجدد يتقدر به متجدد آخر...

وينبغي أن يشترط في المؤرخ ما يشترط في راوي الحديث من أربعة أمور، العقل والضبط والإسلام والعدالة، ليكون كل واحد منهما معتمداً في أمر الدين، وأميناً فيه، ولتزداد الرغبة في تاريخه، وللاحتراز عن المجازفة والافتيات فيحصل له الأمن من الوقوع في الضلالة والإضلال.

ثم مقصود المؤرخ نوعان، نوع مقصود أصلاً وبالغرض ونوع مقصود تبعاً وبالعرض. أما النوع الأصلي ها هنا فهو ضبط الإنسان على وجه معتبر وللإنسان طبقات ومراتب ثلاث. عليا ووسطى وسفلى، والطبقة العليا طبقة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، والطبقة الوسطى هي طبقة الأولياء والمجتهدين والأبرار، والطبقة السفلى طبقة من عداهما، ووجه أنصار عدد هذه الطبقات في الثلاث ظاهر بأدنى فكر وتأمل.

محي الدين محمد الكافيجي (ت 879| 1474 م).
« المختصر في علم التاريخ» عن: فرانز روزنتال، «علم التاريخ عند المسلمين»،
ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، ط.2،
بيروت، 1983، ص ص. 326 – 328 و336 – 338 " بتصرف ".

النص 5 : معنى التاريخ

التاريخ في اللغة، الإعلام بالوقت، يقال أرخت الكتاب وورّخته أي بينت وقت كتابته، قال الجوهري : التاريخ تعريف الوقت والتوريخ مثله، يقال أرخت وورخت، وقيل اشتقاقه من الأرخ يعنى بفتح الهمزة وكسرها وهو الأنثى من بقر الوحش لأنه شيء يحدث كما يحدث الولد انتهى...

وفي الاصطلاح التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من مولد الرواة والأئمة ووفاة وصحة وعقل وبدن ورحلة وحفظ وضبط وتوثيق وتجريح وما أشبه هذا مما مرجعه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة من ظهور ملمة وتجديد فرض وخليفة ووزير وغزوة وملحمة وحرب وفتح بلد وانتزاعه من متغلب عليه وانتقال دولة وربما يتوسع فيه لبدء الخلق وقصص الأنبياء وغير ذلك من أمور الأمم الماضية وأحوال القيامة ومقدماتها مما سيأتي أو دونها كبناء جامع أو مدرسة أو قنطرة أو رصيف أو نحوها مما يعم الانتفاع به مما هو شائع مشاهد أو خفي سماوي كجراد وكسوف وخسوف أو أراضي كزلزلة وحريق وسيل وطوفان وقحط وطاعون وموتان وغيرها من الآيات العظام والعجائب الجسام والحاصل انه فن يبحث فيه وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت بل عما كان في العالم.

وأما موضوعه فالانسان والزمان، ومسائله أحوالهما المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان وفي الزمان، وأما فائدته فمعرفة الأمور على وجهها ومن أجل فوائده أنه أحد الطرق التي يعلم بها النسخ في أحد الخبرين المتعارضين المتعذر الجمع بينهما إما بالاضافة لوقت متأخر كرأيته قبل أن يموت بعام أو نحوه أو عن صحابي متأخر وقد يكون بتصريح الراوي.

الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ | 1497م)
«الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» دار الجليل،
بيروت، 1992، ص ص. 6–7.

ب. المجموعة الثانية : طبيعة علم التاريخ ومجال البحث فيه

النص 6 : أسباب الغلط في التاريخ

إعلم أن فن التاريخ عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا.

فيه. وأعظم غاياته أن يبصرنا بأشكال المجتمع الإنساني التي يخطئها العصر، وبالظروف والأفكار التي انتابت الناس الذين عاشوا على ظهرها والتي كانت متباينة بين بعضها البعض. ويختلف عما يسود عصرنا الحالي الحاضر وأهم ما ينصرف اليه هو أن يرينا كيف ولماذا كانت صنوف المعيشة وأحوالها دائبة التغير، تصعد سلم الرقي بخطى وئيدة أو تنهار انهياراً عنيفاً وتحل محلها غيرها.

جورج ماكولي ترفليان، ما فائدة التاريخ ؟ من الفصل الأول من كتاب :
« تاريخ العالم »، نشر تحت إشراف السيوجون آ. هاموتون،
ترجمة إدارة الثقافة بوزارة التربية والتعليم بمصر،
القاهرة، نشر مكتبة النهضة المصرية، ط.2، د.ت، الجزء الأول، ص ص.3–6.

النص 8 : التحليل التاريخي

إن المسألة الأساسية في الدراسات التاريخية هي تحليل التغير عبر الزمن، غير أن بعض العلوم الاجتماعية، بوجه عام تمكنت من التغاضي عن مشكلة الزمن، وإعتبارها مسألة ثانوية؛ فعلماء الاقتصاد مثلاً ظلوا طويلاً يكتفون بتخصيص الجزء الأكبر من براعتهم وطاقتهم لتهذيب ما يعرف لديهم بالنماذج الثابتة، ولم يعترفوا بأن تحليل "عوامل" التغير والنمو مسألة في الدرجة الأولى من الأهمية إلا في دور متأخر، على أنه مهما يكن لهذا التصرف من مسوغات، ومهما يكن مناسباً في الدراسات الأخرى، فليس باستطاعة المؤرخين أن يعملوا به، ذلك أن معطيات المؤرخين هي الحوادث المرتبطة ارتباطاً زمنياً بغض النظر عما قد يكون هناك من طرق أخرى لترابطهما، وهذا هو السبب في أن كل حادثة تاريخية، مهما تكن مشابهة لغيرها، فهي فريدة في بابها في بعض الوجوه، وعلى هذا فلا يمكن لعنصر الزمن أن يكون لدى المؤرخ "حداً رابعاً" متطفلاً أو جامحاً لا يضبط، فلا يدخله المؤرخ في حسابه إلا متردداً. ولا يأخذ به إلا في المراحل الأخيرة من التحليل. لا بل لا بد من أن يدخله في التحليل منذ البداية.

والغاية من وراء البحث في العلم كله هي المعرفة أو فهم العلائق، ومثل هذا الفهم يقتضي في البحث التاريخي شيئاً أكثر بكثير من مجرد ترتيب الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنياً، فتدوين الحوادث على ذلك النحو يمدنا بالأخبار لكنه لا يحمل معه فهماً لعلاقاتها. فإذا أردنا فهمها فينبغي علينا أن نكشف وجوه ارتباطها بعضها ببعض علاوة على ارتباطها من حيث النتائج أو الاتفاق الزمنيين. وينبغي علينا بصورة خاصة، أن نكشف عن الصلة بين الأحداث من حيث أن بعضها علل

وبعضها معلولات، ويتطلب هذا منا اختيار الأحداث وترتيبها على صورة أنماط زمنية ومنطقية على السواء. وتصنيفها بحسب مكانتها طبقاً لمعايير تقدر بها أهميتها. وبإيجاز يتطلب ذلك منا استخدام المفهومات والفرضيات.

هيوج اتكن، «دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية»،
ترجمة محمود زايد، تقديم قسطنطين رزيق،
بيروت، دار العلم للملايين، 1963، ص ص. 10 – 11.

النص 9 : وظيفة التاريخ

وإنه لوهم عتيق أن نعتقد أن التاريخ يزودنا بنصائح عملية تفيد في السلوك. (التاريخ أستاذ الحياة)، وبدروس تفيد الأفراد مباشرة والشعوب : فإن الظروف التي تحدث فيها الأفعال الإنسانية من النادر أن تتشابه بين زمان وزمان بحيث يمكن تطبيق "دروس التاريخ" تطبيقاً مباشراً، لكن من الخطأ أيضاً في مقابل ذلك، أن نقول "إن الصفة المميزة للتاريخ هي أنه لا يفيد في شيء" ذلك أن له فائدة غير مباشرة.

إن التاريخ يجعلنا نفهم الحاضر، من حيث أنه يفسر أصول الوضع الحاضر للأمور ومن هذه الناحية فلنعترف أن فائدته ليست متساوية في كل أجزائه : فثمت أجيال سحيقة لا تشاهد آثارها بعد في عالمنا الحاضر...

لكن الفضل الرئيسي للتاريخ هو أن يكون أداة للثقافة العقلية، وإنه لكذلك بوسائل عديدة – فيلاحظ أولاً أن ممارسة المنهج التاريخي في البحث – وهو الذي رسمنا خطوطه في هذا الكتاب يفيد العقل صحة ويشفيه من السذاجة في الاعتقاد – وثانياً نجد أن التاريخ، لأنه يكشف لنا عن عدد من المجتمعات المتباينة، يهيئنا لفهم وقبول أعراف مختلفة، ويجعلنا نتبين أن المجتمعات قد تحولت مراراً، فإنه يعودنا على تنوع الأشكال الاجتماعية ويشفينا من خوف التحولات – وأخيراً فإن تجربة التطورات، يجعلنا نفهم عملية التحولات الإنسانية بواسطة تغير العادات وتعدد الأجيال، تصوننا عن إغراء تفسير تطور المجتمعات، الذي لا يحدث تحت تأثير نفس الأسباب التي يخضع لها تطور الحيوان – تفسيره بواسطة النظائر البيولوجية.

عبد الرحمن بدوي، «النقد التاريخي» (ترجمة نصوص فرنسية وألمانية)
القاهرة، دار النهضة العربية، 1963، ص ص. 250 – 251.

النص 10 : مفهوم التاريخ

إن التاريخ قد ظهر قبل نشوء العلوم الإنسانية. فقد قام، منذ أقدم عصور اليونان بعدد كبير من الأدوار الكبيرة في الثقافة الغربية : فقد كان ذاكرة، أسطورة، ونقلاً للكلمة والمثل، موصلاً للتقاليد، وعياً نقدياً للحاضر. استشفافاً لمصير الإنسانية، استباقاً للآتي ووعده بالعودة...

إن القيم الخيالية التي اكتسبها الماضي، وتلك الهالة الوجدانية التي أحاطت به. في تلك الحقبة، ووعي التاريخ، والاهتمام الحماسي بالوثائق أو الآثار التي قد خلفها الزمن وراءه، كل ذلك يوضح للعيان بكل جلاء أن الإنسان قد وجد ذاته مفرغاً من التاريخ. غير أنه قد شرع مقدماً في أن يلقي في أعماق ذاته وبين كل الأشياء التي ما زالت قادرة أن تعكس له صورته (أما الأخرى فقد صمتت وانطوت على ذاتها) التاريخية التي ترتبط به بشكل أساسي. لكن تلك التاريخية ملتبسة المعنى منذ اللحظة الأولى، بما أن الإنسان لا يدخل حيز المعرفة الوضعية إلا لكونه ينطق ويعمل ويعيش، فهل يمكن لتاريخه أن يكون سوى عقدة تشابك أزمان مختلفة، غريبة عنه ومتنافرة فيما بينها ؟ فهل يكون تاريخ الإنسان أكثر من تناغم مشترك بين تحولات الظروف الحياتية (المناخات، خصب الأرض، أنماط الزراعة، استثمار الثروات) وبين تغيرات الاقتصاد (وبالتالي تبدل المجتمع والمؤسسات) وبين تعاقب صيغ اللغة واستعمالاتها اليومية ؟ إذاً، ليس الإنسان ذاته تاريخياً : لأن الزمن يأتي من الخارج ولا ينبع من ذاته. فالإنسان لا يتكون إذن كموضوع للتاريخ إلا بتناضد تاريخ الكائنات وتاريخ الأشياء وتاريخ الكلمات. فيخضع لأحداثها البحتة لكن ما تلبث هذه العلاقة غير الفاعلة حتى تنعكس ؟ إذ ما ينطق في اللغة وما يعمل ويستهلك في الاقتصاد، وما يعيش في الحياة الإنسانية هو الإنسان عينه، وعلى هذا الأساس يحق له هو أيضاً مصير وضعي مثل مصير سائر الكائنات والأشياء، وليس أقل استقلالية – وربما أساسي أكثر : أو ليست تاريخية خاصة بالإنسان ومزروعة في عمق كيانه هي التي تخوله ان يتكيف مثل سائر الكائنات الحية، ويتطور هو أيضاً، (لكن بفضل أدوات وتقنيات وتنظيمات ليست لغيره من المخلوقات الحية)، وتسمح له أن يستنبط أشكالاً إنتاجية، وأن يثبت أو يمدد أو يلغي سريان مفعول القوانين الاقتصادية عن طريق وعيه لها، وبواسطة المؤسسات التي يقيمها انطلاقاً منها وحولها. ويمكنه أخيراً أن يمارس على اللغة في كل كلمة ينطق بها ضغطاً

داخلياً متواصلاً يجعلها تنزلق عن نفسها في كل لحظة من الزمن، دون أن يعي، فيظهر هكذا خلف تاريخ الوضعيات تاريخ أكثر تجذراً منه، هو تاريخ الإنسان، تاريخ يتعلق الآن بكينونة الإنسان ذاتها : إذ يظهر أنه ليس فقط محاطاً بتاريخ بل هو ذاته، في تاريخيته الخاصة، هو الذي يرسم تاريخ الحياة البشرية وتاريخ الاقتصاد وتاريخ اللغات، وهكذا يكون هناك، على مستوى عميق جداً، تاريخية للإنسان تكون تاريخ ذاتها. وفي الوقت عينه، تكون هي التبعثر الجذري الذي يبرر كل التاريخيات الأخرى، عن هذا الانحتات الأولي. بحث القرن التاسع عشر في سعيه لتأريخ كل شيء. ولكتابة تاريخ عام عن كل شيء. وللعودة دوماً بالزمن الى الوراء، وبتركيز أثبت الأشياء في تحدر الزمن، ويجدر دون شك هنا أيضاً إعادة النظر في كيفية كتابة تاريخ التاريخ، فمن الرائج القول إن تاريخ الأحداث البحث. وأن نذكر ماض لا يسكنه سوى الأفراد والحوادث، قد توقف في القرن التاسع عشر حيث بدأ البحث عن قوانين الصيرورة العامة، وبالثوابت أكثر من تاريخ العصر الكلاسيكي، – حين كان يتحد العالم والإنسان معاً في تاريخ واحد، أما ما يبرز مع القرن التاسع عشر، فهو فكرة مجردة للتاريخية الإنسانية – كون الإنسان كإنسان معرضاً للحدث ومن هنا الاهتمام سواء بإيجاد قوانين لهذا الشكل من الحدث (في فلسفات مثل فلسفة شبنغلر (Spengler)، أو سواء تحديده من منطلق أن الإنسان يحيا، وأن الإنسان يعمل، وأن الإنسان ينطق ويفكر: فنجد أنفسنا عندها أمام تفسيرات للتاريخ، تنطلق إما من الإنسان الذي ينظر إليه كجنس حي، أو من قوانين الاقتصاد، أو من المجموعات الثقافية.

ميشال فوكو،«الكلمات والأشياء»،
ترجمة جورج أبي الحاج كمال اسطفان،
مطاع صفدي ؛ بيروت، مركز الإحياء القومي، 1990، ص ص. 300 – 301.

جـ المجموعة الثالثة : شروط البحث في التاريخ ومواصفات المؤرخ

النص 11 : خطبة في التاريخ

إن المؤرخين ورجال التاريخ، أهل الدراسة وأهل الأفعال يتأثرون – على نحو شعوري حيناً، لا شعوري حيناً آخر – ببعض الوقائع أو الملامح دون بعض،

ويغفلون عن أخرى لا تلتئم أو تنقض مذاهبهم : ولا يبدو أن ثمة تأثيراً ما لدرجة ثقافة هذه العقول، أو لرسوخ علمهم أو سعته، بل ولا لإخلاصهم أو عمقهم، على ما يمكن أن يسمى " قدرة تباين الأهواء في التاريخ ".

وعبثاً ينمو المجهود وتتنوع المناهج ويتسع ميدان الدراسة أو يضيق، وتدرس الأمور بنظرة عالية جداً أو ينفذ المرء إلى نسيج العصر الدقيق. ويستقصي الوثائق المحفوظة عند الأشخاص والأوراق الباقية عند الأسر والشؤون الخاصة وصحف العصر والقرارات المحلية، فهذه التوسعات المتنوعة لا تتلاقى أبداً، ولا تنتهي عند فكرة واحدة تفضي إليها. بل ينتهي كل منها الى طبيعة مؤلفيها وأخلاقهم، ولا ينتج عنها أبداً غير نتيجة بينة واحدة وهي : استحالة فصل من يشاهد عن الشيء الذي يشاهده، والتاريخ عن المؤرخ.

ومع ذلك فثمت نقطا يترافأ عليها الجميع، ففي كل كتاب تاريخ قضايا يتفق عليها الممثلون والشهود والمؤرخون والأحزاب، وهي لفتات موفقة، وأمور عرضية حقاً، ومجموع هذه الأمور العرضية، وهذه الشواذ الجديرة بالملاحظة، هو الذي يؤلف القسم المؤكد من معرفة الماضي، وهذه الأعراض ذات الاتفاق، وهذا التلاقي في الموافقات – يحدد " الوقائع التاريخية "، ولكنه لا يحددها تحديداً تاماً.

فالناس جميعاً متفقون على أساس أن لويس الرابع عشر توفي في سنة 1715، لكن وقع في سنة 1715 ما لانهاية له من الأمور الأخرى الملحوظة يحتاج تسجيلها كتابة إلى ما لا نهاية له من الكلمات والكتب بل والمكتبات لحفظها، فلا بد إذن من " الاختيار"، أعني من الاتفاق ليس فقط على " وجود" الواقعة، بل وأيضاً على أهميتها وهذا الاتفاق رئيسي جداً والاتفاق على الوجود معناه أن الناس لا يمكن أن " يعتقدوا" إلا ما يبدو لهم أقل حظاً من الإنسانية وأنهم يعدون أمر اتفاقهم أضعف من أن يقدر على استبعاد شخصياتهم وغرائزهم ومصالحهم ونظراتهم الفردية – وهي مصادر الخطإ وقوى التزييف، لكن لما كنا نقدر على الاحتفاظ بكل شيء ولا بد من التخلص من خضم الوقائع اللا منتهي بواسطة حكم على أهميتها النسبية فيما بعد، فإن تقرير الأهمية يدخل من جديد في العمل التاريخي ما حاولنا تجنبه واستبعاده، ولا مفر من ذلك والأهمية هنا ذاتية خالصة، إذ الأهمية موكول إلينا تقديرها.

عن عبد الرحمن بدوي، «النقد التاريخي»،
(من نص خطبة القاها بول فاليري على طلبة احدى الثانويات بباريس عام 1932).
القاهرة، دار النهضة العربية، 1963، ص ص. 300–302.

النص 12 : مؤهلات الباحث في التاريخ

إن الأسئلة التي تتعلق بطبيعة موضوع التاريخ وطريقته وقيمته لا بد أن يجيب عليها أشخاص يتميزون بنوعين من المؤهلات، المؤهل الأول أن يكونوا قد اجتازوا عملية تربوية تضمنت نوعاً من التفكير التاريخي، لكن هذا لا يؤهلهم لإصدار حكم تاريخي... لأن التفكير الذي اكتسبوه سطحي جداً في الغالب ومن ثم تكون الأحكام التي تصدر عنهم ضعيفة كمثل الأحكام التي يصدرها عن الشعب الفرنسي شخص زار باريس زيارة عابرة في آخر الأسبوع : المؤهل الثاني، أن لا يقضوا عند حد المران على التفكير التاريخي، بل عليهم أن يناقشوا الأسس العلمية التي يستند إليها هذا التفكير فيتجاوزون التاريخ إلى الفلسفة التي هي تحليل لعمليات الفكر...

إن هدف التاريخ هو معرفة الإنسان بنفسه، لقد اصطلح الفكر على أهمية معرفة الإنسان بذاته، في حين أن معرفته بنفسه لا تقف عند مجرد معرفته بمميزاته الشخصية التي تفرق بينه وبين إنسان آخر، وإنما تعني أن يعرف طبيعته كإنسان... إن معرفتك بنفسك معناها معرفة ما تستطيع أن تفعل، وما دام لا يوجد إنسان يعرف ماذا يستطيع أن يفعل حتى يقوم بالمجهود فعلاً، فإن الطريق الوحيد الى معرفة ما يستطيعه الإنسان، هو الجهد الذي بذله فعلاً، من هذا يتضح أن قيمة التاريخ ترجع الى أنه يحيطنا علماً بأعمال الإنسان في الماضي، وإذن بحقيقة هذا الإنسان.

كولنجوود ج، «فكرة التاريخ»،
ترجمة محمد بكير خليل، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1961، ص ص. 30 –44، «بتصرف».

النص 13 : من هو المؤرخ الحق ؟

ليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخا كما قد يتصور بعض الناس... فمن الصفات الواجب توفرها في المؤرخ أن يكون محباً للدرس، جلداً صبوراً... وأن لا يتسرع أو يقتضب تعجيلاً لنيل منفعة، لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية... وينبغي على المؤرخ أن يكون أميناً شجاعاً مخلصاً. فلا يكذب ولا ينتحل، ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان، ولا يخفي الوقائع والحقائق التي قد لا يعرفها غيره في بعض الأحيان، والتي قد لا ترضيه أو لا ترضي قومه... فالكشف عن عيوب الماضي وأخطائه تفيد الى حد كبير في السعي الى تجنب عوامل الخطإ في الحاضر. وعدم الكشف عنها يعد تضليلاً وبعداً عن التبصر والمصلحة الوطنية.

ويلزم للمؤرخ أن تتوفر له ملكة النقد، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أويصدق كل وثيقة أو مصدر بغير الدرس والفحص والاستقراء... وإذا اعوزت المؤرخ ملكة النقد، سقطت عنه صفته، وأصبح مجرد شخص يحكي كل ما يبلغه على أنه حقيقة واقعة... وينبغي للمؤرخ ان يكون بعيداً عن حب الشهرة والظهور، وألا يحفل بالكسب والألقاب والجاه والمناصب وأن يكرس نفسه لعمله العلمي في صمت وسكون من دون أن يوزع جهوده هنا وهناك... ومن الضروري أن يكون المؤرخ ذا عقل واع مرتب منظم لكي يستطيع أن يميز بجلاء بين الحوادث، وينسق أنواع الحقائق... وبغير ذلك تختلط الحوادث أمام المؤرخ وتضطرب تفصيلاتها، ويعجز عن الربط بينها ويفقد صفته كمؤرخ.

ومن الصفات الأساسية للمؤرخ عدم التحيز، فعليه أن يحرر نفسه بقدر المستطاع من الميل والإعجاب أو الكراهية لعصر خاص، أو لناحية تاريخية معينة، وهو بمثابة القاضي الذي لا يكون أقرب الى العدل إلا بقدر المستوى الذي يصل إليه من البعد عن التحيز والهوى. وكيف ننتظر ممن بلغ إعجابه أو كراهيته لعصر ما حد التحيز أن يكتب تاريخاً علمياً؟

وينبغي على المؤرخ أن يكون صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال، بالقدر الذي يتيح له أن يدرك آراء الغير، ونوازع الآخرين... إن آثار الإنسان لتتحدث إلى قلب المؤرخ المجيد فيجد في ثناياها صدى البشر وصدى نفسه، وتتجلى فيه روح العلم والفن، ويبعث التاريخ حياً، ويحيا في التاريخ، ويعيش للتاريخ.

حسن عثمان – «منهج البحث التاريخي»، ط.3، القاهرة، دار المعارف، 1970، ص ص. 18 – 20.

النص 14 : رسالة المؤرخ

اتسعت آفاق التاريخ ومطالب دراسته ومسؤوليات المؤرخين، فلم يعد المؤرخ حارساً على تراث الماضي ولا سادنا لمعابده، وإنما هو عضو عامل في حياة الجماعة الإنسانية يدرس أحوالها في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ومعابد الماضي نفسها قد أصبحت جزءا من منشآت الحاضر، ومن ذا الذي يقول إن المتحف المصري، أو متحف الآثار الإسلامية في القاهرة مثلاً قطع من الماضي؟ إنها حاضر وكل ما فيها حي ينبض، والمؤرخ هو الذي يعرف كيف يتسمع هذا النبض ويقيسه ويدرسه.

من هنا أصبح المؤرخ الواسع الأفق المدرك لمسؤولياته عضواً مشاركاً في صنع شكل الحياة على الأرض، واستلزم ذلك أن تسقط عنه القيود التي كان أهل المنهج التاريخي يقيدونه فيها فيما مضى، فلا بأس عليه في أن يؤرخ لما يجري بين يديه دون انتظار خمسين أو ثلاثين عاماً. ولا حرج عليه في أن يسبق الزمن الراهن، ويلقي بصره إلى الغد ويشارك في التاريخ للغد. أي يجتهد في استطلاع الغد وإمكانياته بناء على ما يعرف من الماضي والحاضر، فهو بصفته مؤرخ ورجل متخصص، وتخصصه هو الإنسان والزمان والمكان وتفاعل كل منهما مع الآخر فهو إذ يتكلم عن خبرة وتخصص له قدره ومكانته عند وزن الأشياء، إنه إذا أدرك حقيقة مسؤوليته كمؤرخ أصبح من أكابر المؤرخين (المتخصصين) ومن أهمهم، ورأيه له قدره ووزنه إذا كان يصدره عن دراسة وتفكير وفهم وإخلاص وتجرد عن الهوى واحترام كامل لعمله، واعتماد عام على ضميره.

وهذا الضمير العلمي يلزمه بما يلزمه به كل مشتغل بالعلم في عصرنا من دقة بالغة وأمانة كاملة وصدق خالص، فالدقة هي أساس العلم، وهي بالذات ما يسمى بالتكنولوجيا لأن التكنولوجيا هي علم التقن أو الإتقان، واللفظان الأوربي والعربي مشتقان من لفظ يوناني هو تخنوس ومعناه الصنعة والتجويد والإتقان.

فأنت أيها المؤرخ حر في أن تؤرخ لما تريد ماضياً كان أم حاضراً أم مستقبلاً خاصاً بقومك وبلدك، أم عاماً متعلقاً بغير قومك وبلدك، أي بالإنسانية كلها، فأنت أيها المؤرخ أعرف الناس بقومك وبلدك، وشعورك بهما شامل لأنه يشملهما جميعاً في الزمان كله ثم في المكان كله. فأنت إذا جلست تتحدث فباسم قومك، ولكن بضمير الإنسانية كلها. وغيرك مسؤول عن الحاضر، أما أنت فمسؤول عن الحاضر والمستقبل على أساس أنك أعرف الناس بالماضي. وأنت رجل عالم يتحدث بلغة العلم وضميره، ولست واعظاً ولا نذيراً ولا قاضياً يتصور أنه يضع الماضي وأهله في قفص الاتهام ويحكم، ولكنك عارض للقضايا وباسط رأيك وتارك لغيرك الحرية في أن يحكم كما يريد، ولو نقض رأيك كله، فلا بأس عليك هنا لأنك قلت ما قلت صادراً فيه عن ضميرك ملتزماً بالمنهج العلمي من الدقة والإتقان، فكل كلمة تقولها ينبغي أن تكون مقدرة بميزان التقن التاريخي –أي تكنولوجيا التاريخ – وأنت مشكور إذا صدرت عن كل شيء قلته عن الضمير السليم والنية الحسنة والتجرد

الكامل، من هنا تجيئ أهمية رأيك وقيمته، ومن هنا أيضاً يكون مقامك بين أهل الفكر والعمل.

حسين مؤنس : التاريخ والمؤرخون. دراسة في علم التاريخ،
القاهرة، دار المعارف، 1984، ص ص. 216–218.

النص 15 : استيعاب المؤرخ للأحداث التاريخية

إن القدرة على أن يضع المرء نفسه في مكان الآخرين في الأزمنة الأخرى، وعلى تفسير الوثائق والحوادث، وتحليل الشخصيات من واقع حالها ومستوياتها وعواطفها (دون أن يتخلى المرء عن مستوياته الشخصية بالضرورة)، هو ما يسمى أحياناً بالعقلية التاريخية، وهذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطرق التي يسميها العالم النفسي الشعور الداخلي والحدس، وهي تتطلب المثابرة للسيطرة على ملكة أخرى وتصحيحها. وهي ملكة ذات طبيعة مماثلة، إلا أنها يمكن بسهولة أن تعمل في اتجاه مضاد – أي هي القدرة على تفسير الماضي بالقياس على تجربة المرء الذاتية، ففي الوقت الذي تتبع أسئلة المؤرخ التي تدور حول أية فكرة مبكرة. يتناولها بالدرس، غالباً من واقعه هو نفسه أي قوالبه الذهنية، ومستوياته، وتشريعاته، ومواقفه، وتقاليده وآماله، فإنه على كل حال يجب عليه كمؤرخ أن يجيب عليها بما يتفق وحالة موضوعه، والبيئة التي وجد فيها.

وتتطلب العقلية التاريخية من الباحث أن يخفي شخصيته وأن يتقمص – على قدر استطاعته شخصية موضوعه، محاولاً أن يتفهم لغته ومثله، ورغباته، وميوله، وعاداته، ونوازعه، واتجاهاته، وخصائصه. قد يبدو هذا الأمر صعب مناله، ولذلك فإن المؤرخ قلما ينجح في إتقانه، غير أن واجبه في هذه الحالة واضح، إذا كان همه أن يتفهم. وأن يحكم دون تحيز على أعمال الآخرين وشخصياتهم، لا أن ينقدها، وتتطلب العقلية التاريخية من المؤرخ أن يدافع أحياناً عن موضوعه أكثر مما يستطيع الموضوع أن يدافع عن نفسه، حتى ولو لم يؤمن بالضرورة به، ويجب عليه أن يتفهم موضوعه كما يتفهم الطبيب النفسي مريضه، أي كأنه يتقمص شخصية موضوعه، وهذا لا يعني بالضرورة التساهل والتسامح.

لويس جوتشولك
،كيف نفهم التاريخ، مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي»، ترجمة عائدة سليمان عارف
وأحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت، 1966، ص ص. 159 – 160.

د. المجموعة الرابعة : متطلبات البحث في مجال التاريخ

النص 16 : مراحل الكتابة التاريخية

فالتاريخ من حيث هو علم يختلف أصلاً عن العلوم الفيزيقية : هو كما تقدم القول ليس علم معاينة أو تجربة، ولكن علم نقد وتحقيق، مواده كما يتحدث درويسن " ليست الأشياء التي مضت وانقطع وجودها ولكن الأشياء التي لا تزال موجودة، سواء أكانت روايات عما وقع أم بقايا أشياء وجدت، ام نتائج احداث حدثت ". ومراحل بحثه الأساسية ثلاث :

المرحلة الأولى : مرحلة التجميع (Die Heuristik) أي تجميع المواد المعتبرة وقائع صحيحة، ولما كانت الوقائع لا تحصى كثرة، وكانت كثرتها العظمى ثانوية القيمة – وإن لم يكن منها شيء عديم القيمة بالمرة – فلا بد من ضابط يرجع إليه في تمييز المهم من غير المهم. فما الضابط المعتبر عند المؤرخين ؟ لعله لم يجتمع اثنان على رأي في هذه المسألة الخلافية، وبعبارة أخرى، لو عهد إلى المؤرخين أن يصفا حركة من الحركات أو حادثاً من الحوادث، فمن الراجح ألا يتفقا في القول بأهمية نواح منه بعينها. لقد كان قدماء المؤرخين يستهويهم من شؤون البشر كل ما كان شاذاً، أو درامياً، أو حماسياً، وقد صوروا في أروع أساليبهم الأدبية البدع، والفاجع، والجليل من أعمال الناس، أما المؤرخ العلمي الحديث فأميل أن يختار مما بين يديه من مواد غير متناهية مجرد الحقائق التي يرى انها تعينه في بيان تطور المجتمع الإنساني إلى حالته الحاضرة. وتعتبر الوثائق الخطية أعظم المصادر التي تساعد على بلوغ هذا الغرض. نعم إن هناك مصادر أخرى على شكل عدد، ومبان، وحصون، وصور، ونقوش، بل وعلى شكل رواية شفوية أيضاً، إلا أنه قد بلغ من فضل الوثائق الخطية على غيرها من المصادر أن قال لنجلوا وسينيبوس: " لا تاريخ بغير وثائق ". ثم إن تجميع المواد من الوثائق يقتضي ملكة فنية عالية، ودراية علمية نافذة، بفقه اللغة، وقراءة النقوش، والدبلوماسية مما لا حاجة بنا الآن الى الإفاضة في تفاصيله.

فإذا تم تجميع المواد الأولية تبتدئ المرحلة الثانية من مراحل البحث التاريخي وهي مرحلة النقد (Die Kritik) فيجب أن يفحص المؤرخ عبارات الوثائق الخطية وأدلة المخلفات الأخرى، ليتثبت من صحتها وقابليتها لتصديقه، ينبغي أن يناقش الأشياء المذكورة، وبخاصة الوثائق الخطية، من حيث صحة أصلها، ودقة رواياتها، وكون عباراتها في ذاتها قابلة للتصديق وكذلك من حيث المستوى العقلي والخلقي لكتابتها.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة السابقة على كتابة القصة التاريخية فهي مرحلة التأويل (Die Hermeneutic) وهي أشق المراحل الثلاث مطلباً وأصعبها مراماً، فيها تتجلى عبقرية أمثال ليوبولد فون رنكي، وفوستال دو كولنج، وف. و. ميتلند. وهي مضطرب واسع للخيال العلمي القادر على السبح في أعلى الأجواء دون أن يخرج من أضيق حدود الحقيقة، ذلك الخيال الذي به استطاع الزؤلوجي كوفييه ان يعيد تركيب أجسام وحوش بادت من عصور سابقة على التاريخ، وذلك بواسطة قليل مبعثر من عظامها سلم من البلى مصادفة واتفاقا. إن قلة الوثائق والآثار المتخلفة عن كثير من عصور التاريخ وخاصة صدر العصور الوسيطة في أوروبا النصرانية، وكثرة الجهل، وسرعة التصديق، وافتراء الكذب، التي يوصف بها من كتبوا عن هذه العصور الوسيطة والاختلاف الكلي بين أساليب التفكير وطرق المعيشة فيها وبين نظائرها في العصرين القديم والحديث، كل ذلك يجعل عبء فهمها وتوضيحها لا ينهض به إلا من أوتي أسمى مواهب الخيال العاطف، أي مواهب العقل والعاطفة معاً.

ف. ج. س. هرنشو، «علم التاريخ»،
ترجمة عبد الحميد العبادي، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
(سلسلة خلاصة العلم الحديث، الرسالة السابعة)، 1944، ص ص.11-14.

النص 17 : اختيار البحث

من الإرشادات التي يستحسن أن يتبعها الباحث في اختيار بحثه :

1. أن يهدف الباحث التاريخي في اختيار موضوع بحثه إلى حل قضية أو مسألة تاريخية، إما لأن البحوث السابقة لم تتطرق إلى حلها أو أن الحلول والتفسيرات التي وضعت لها ناقصة غير وافية، أو أن يظنها خاطئة حسب تقديره وبعبارة موجزة أن يتحكم في اختيار موضوع البحث التاريخي مدى إسهام الباحث في تقدم المعرفة أي المعرفة التاريخية وأن يتسم بالجدة والأصالة.

2. أن يتم اختيار موضوع البحث عن رغبة شخصية واهتمام ومقدرة، وأن يتحاشى الباحث الموضوعات البعيدة عن حقل اختصاصه ومجال بحثه تجنباً للوقوع في المزالق والمخاطر وسوء السمعة، بالإضافة إلى أن عدم الالتزام بذلك لا يؤدي الى الأغراض العلمية من وراء البحوث التاريخية.

3. أن يشرع الباحث منذ اختيار موضوع البحث في الاطلاع على ما كتبه الباحثون السابقون عن الموضوع نفسه وأن يشير إلى هذه البحوث السابقة عند اقتباس الآراء الواردة منها او الاشارة اليها. ويتبع في ذلك الأساليب المتبعة عند أصحاب منهج البحث التاريخي. وتقتضي الأمانة العلمية ألا تقتصر الإشارة الى الاقتباسات بالنص فقط، بل تشير كذلك صراحة الى الآراء والتفسيرات التي سبقه لها الباحثون السابقون، ولعل من الأفيد في سبيل نشر الأساليب العلمية الأمينة الملتزمة في البحث التاريخي أن نقر بالحقيقة المرة وهي ما درج عليه الكثير من المبتدئين في هذا الميدان ومعظم طلاب التاريخ من استنساخ صحائف بل فصول برمتها من كتب غيرهم دون أن يشيروا الى ذلك من قريب أو بعيد. إن ذلك مجرد سرقة وانتحال بل تزوير، ومع أن الاقتباس جائز في البحوث التاريخية بيد أنه ينبغي أن يشار إلى الاقتباس صراحة، ويوضح الكلام المقتبس بين قوسين أو فارزتين مع الإشارة الى المصدر المقتبس منه. ومع أن هذه الطريقة تفي بغرض التقييد والتسجيل ويمارسها بعض الباحثين بيد أنها لا تخلو من التشويش والاضطراب وتكلف الباحث جهداً ووقتاً ثمينين في الرجوع إليها لافتقارها إلى عنصر التبويب والتنظيم ولذلك يفضل عليها طريقة تدوين المعلومات بالجزازات أي الأوراق المنفصلة (card inde) وتتميز بالانتظام ويعتمدها معظم الباحثين...

بحيث تدون في كل جزازة نص أو حقيقة تاريخية معينة وتدرج تحتها الاستشهادات والإرشادات والمصادر المختلفة التي جمعت منها المادة سواء أكانت هذه المصادر أصلية أو ثانوية. وسأبين في موضوع آخر من هذا الفصل طريقة وضع المختصرات للمصادر الرئيسية وغيرها لتسهل الإشارة اليها بصورة موجزة، وقد يستلزم الباحث بعدئذ أن يضيف المعلومات التي جمعها في الجزازات الى معلومات ثانوية، وجرت العادة أن يوضع في أعلى الجزازة عنوان الموضوع الذي تتعلق به بحسب خطة الباحث في تقسيم بحثه.

طه باقر، عبد العزيز حميد،
«طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار»،
بغداد، 1980، ص ص. 180 – 181.

النص 18 : معالجة المادة التاريخية

إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها. هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها، وذلك أن التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلفتها عقول السلف أو بأيديهم. فإذا سطت محن الدهر أو عوادي الزمن على بعض هذه الآثار وأزالت معالمها فقدها التاريخ وكانت كأنها لم توجد. وبفقدها يجهل تاريخ عصرها ورجالها. أما إذا بقيت وحفظت فقد حفظ التاريخ فيها، لهذا يرى المؤرخون لزاماً في أعناقهم قبل كل شيء، أن يتفرغوا للبحث والتفتيش عن شتى الآثار التي تخلفت عن السلف والتي اصطلحنا أن نسميها أصولاً...

فإذا صحت القاعدة العامة – وهي صحيحة دون جدال – في أنه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها. أقول إذا صحت هذه القاعدة لزم على المؤرخ ان يبدأ عمله دائماً بجمع الأصول، وهي لعمري حقيقة أساسية لازمة عرفها علماء الحديث قروناً عديدة وعملوا بها قبل أن يدرك فائدتها وينوه بصحتها ويحبذ العمل بها المؤرخون الحديثون إن في أوربة أو في غيرها من مراكز العلم الحديث.

قال المحدث الشهير أبو حاتم الرازي (ت 277 هـ / 890 م) : " إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش"... فعلى المؤرخ قبل كل شيء أن يعنى بتقميش الأصول لأنه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها... ولأنه إذا كانت غاية المؤرخ الوصول الى الحقيقة، فالحقيقة هي كل الحقيقة لا بعضها وهي وحدة تامة لا تتجزأ.

على المؤرخ بعد جمع الأصول وبعد الانتهاء من درس العلوم الموصلة، أن يتأكد من أصالة الأصول، ويثبت من خلوها من كل دس أو تزوير، وبإمكان المؤرخ أن يستعين بطائفتين من الأدلة، فهناك أدلة باطنية يتوصل اليها بعد درس نص الأصل نفسه، وأدلة ظاهرية يقف عليها بعد درس الأصول الأخرى. أو بعد التمكن من بعض العلوم الموصلة، هذا ولا نرى بدا في هذا الصدد من الإشارة الى وجوب التريث، والتروي، والتثبت، فلا فائدة ترجى من التهالك في الأمر والإسراع في العمل. ولا يخفى أن التثبت من صحة الأصول وأصالتها أمر صعب الممارسة عزيز المنال.

لا بد للمؤرخ العصري من التبحر في العلوم الاجتماعية والفلسفية، إذا ما أراد أن ينظر الى باطن المجتمع الماضي ليتوصل الى العوامل الأساسية التي أثرت في عقول السلف، ودفعتهم لإحداث ما حدث من وقائعهم إن في الحرب أو في السلم. وقد أظهر

علماء الاجتماع، كل في دائرة اختصاصه، أن كل حادث مضى إنما هو مظهر لقوى شتى اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية وغير ذلك، تضافرت في إبرازه إلى حيز الوجود ولذا كان محتماً على المؤرخ المدقق إذا ما أراد فهم حقيقة الماضي أن يحيط علماً بهذه القوى وأن يطلع على نتائج أبحاث العلماء في جميع العلوم الاجتماعية.

أسد رستم، مصطلح التاريخ، بيروت.
مكتبة العصرية، صيدا، د. ت، ص ص. ١ – ٨.

النص 19 : تفهم المادة التاريخية

لا يوجد أدنى شك في أن التنظيم الجماعي، ومراكز البحث، والتقنيات الميكانيكية الحديثة، كلها جاءت لتبقى، لذلك فمن المهم جداً التأكيد على أن التنظيم والمبتدعات التقنية هي مكملات مفيدة، ولكنها لن تكون بديلاً للأحكام الفردية. إن الآلة قد تتجنب أو تشخص الأخطاء الميكانيكية ولكنها لا تستطيع أن تفكر، كما أنها لا تستطيع تحسين نوعية العمل الشخصي للمؤرخ، ولا توجد فضيلة كامنة في الإحصائيات أو في الطرق الإحصائية. وقد رأينا من قبل ان كل مشروع بحث تتوقف جودته أو رداءته على الفرد الذي ينظمه، وستعتمد النتيجة دائماً على نوع الدماغ الذي يبتدع البرنامج، ولا يستطيع صياغة الأسئلة المناسبة إلا المؤرخون المدربون العارفون جيداً للموضوع الخاص الذي يجري فحصه والتعرف على مشاكله، فالمؤرخ وحده هو الذي يعرف أي التعميمات تستند على إحصائيات غير كافية، وإذا أجيبت على هذه الأسئلة وتوفرت المادة عنها، فإن الحكم على " ميزاتها " و " عيوبها " و " تفسيراتها " يكون للمؤرخ وليس للآلة الحاسبة، وقد يكون من التفاهة الآن أن نقول إن المشاكل الرئيسية في البحث هي : " ليست تقنية أو ميكانيكية " وإنما هي " فكرية وتحليلية ". وإن الصفات الأساسية المطلوبة هي ليست الكفاءة في الطريقة، وإنما " المنطق والتخيل "، ولكن نظراً للتأكيد الحالي على التقنية والتنظيم، فيحسن أن نذكر بوضوح أن تقدم التاريخ في الأخير يعتمد على الصفات الفردية للمؤرخين أنفسهم، لذلك فمن المهم جداً التأكيد على أن التاريخ، بقدر ما هو ممكن إنسانياً، هو الآن موجه بشكل لم يكن دائماً كذلك في الماضي القريب، بحيث يمكن له أن يحصل على نصيبه العادل من خيرة الأدمغة.

جفري باراكلو، الإتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية،
ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت، مؤسسة

النص 20 : صياغة المادة التاريخية

إن المسودة الأولى، قد تبدو وكأنها ملحوظات موضوعة ومصفوفة مقلوبة رأساً على عقب، ولا حياة فيها، هذا على الرغم من أن المؤرخ لن يألو جهداً في وضع مسودته في أعلى قالب من الأسلوب اللغوي.

ولقد تشير المسودة الأولى إلى أن التأليف بكليته، كانت فكرته مخطوءة، ويتضح هذا تماماً عندما يبدو أن النتائج لا تتبع السرد، ولا تنبع من حوادثه، وفي مثل هذه الحالة يستحسن أن تبدأ الكتابة من جديد، وأن يحمل الذهن أجزاء النتائج منفصلة عن بعضها البعض، لتكون هذه الأجزاء بمثابة خطوات تتلوا بعضها.

وبعد أن تنتهي المسودة الأولى، لا بد من أن تعاد قراءتها، حتى يمكن أن تزاد عليها بعض المعلومات التي تكون قد أفلتت عند تسويدها، والتي تكون ذات صلة مباشرة بالموضوع. وفي هذه المرحلة يستحسن أن يبدأ في تنظيمه الحواشي، إن لم يكن قد بدأ في ذلك من قبل، ولعل هذه الخطوات تجعل المخطوطة مقروءة من لدن مؤلفها ليس إلا. ولربما، إن أسعد الحظ، من لدن طابعها كذلك، ومن هنا لا بد من إعداد مسودة أخرى جديدة حتى تصبح مخطوطته واضحة القراءة وضوحا كاملا.

ولعل هذه المسودة الثانية تحمل في طياتها فضيلة واحدة – ألا وهي فضيلة الاكتمال ولربما تعوزها سلامة الأسلوب، ولباقة الانتقال من نقطة إلى أخرى، وتنظيم جيد، ولربما تحتفظ بزيادات وتتكرر فيها الأفكار وتكون في جملتها أطول مما ينبغي. فعلى المؤلف والحالة هذه أن يباشر في صقل جمله وفقراته، ويصل ما انقطع من أفكار وينقل فقرات من مواضعها ويحذف مازاد من كلمات ويعدل في كليشيهاته (عباراته الدارجة) والمجازات اللغوية المتأبدة، وعليه أن يأخذ حذره من حيث تحديد معنى مصطلحاته، وأن يعرف الأسماء والإشارات الغامضة، وأن يقلل من طول اقتباساته وعددها، ويصقل ترجمته، وأن يضع ملحوظاته الهامشية في شكلها النهائي الكامل. ولربما كان عليه في هذه المرحلة أن يعيد النظر في عنوان بحثه ليرى فيما إذا كان يلائم ما قد كتبه فعلاً، وأن يبتكر عنواناً جديداً يبعد عنه التهمة بأن العنوان الذي اختاره من قبل لا يسوغ الأشياء التي أدرجها تحته، وهو بهذه التعديلات، يكون قد جعل مخطوطته غير مقروءة من جديد، ولذا لا بد من وضعها بين يدي الطابعة أو الضاربة على الآلة الكاتبة حتى تعيد كتابتها على آلتها.

أما المسودة الثالثة، فلا بد من أن تكون في أحسن حالة وضعها عليها المؤلف وأن يأخذ المحقق في اعتباره أن كثيرا من الفقرات غير المنسجمة مع الكتابة تحتاج إلى تبديل وتغيير، وكذلك ربما بدا له أن بعض المسائل التي كانت تبدو مرتبطة بسياق الحديث في المسودة الثانية، ربما بدا له أنها لم تعد كذلك. إن هذه المسائل يجب أن تراجع الآن من جديد – وإن لزم الأمر، فلا بد من كتابة مسودة رابعة للصفحات التي تأثرت بالتعديلات الجديدة على الأقل. وكلما طالت الفقرات بين المراجعات للمسودات، كانت نظرة المؤلف أصوب وأدق في كل مسودة عن سابقتها.

لويس جوتشولك، «كيف نفهم التاريخ» (مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي)»، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت، 1966، ص ص. 218 – 219.

النص 21 : تحقيق النص المخطوط

غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه دون شرحه. إن الكثرة من الناشرين لا تنتبه إلى هذا الأمر، فتجعل الحواشي ملأى بالشروح والزيادات من شرح للألفاظ، وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ماقاله المؤلف – كل ذلك بصورة واسعة مملة قد تشغل القارئ عن النص نفسه، ويقضي عمل التحقيق ما يلي :

1. التحقق من صحة الكاتب، واسمه، ونسبته الى مؤلفه.
2. إذا كانت النسخة كتبها المؤلف بخطه فتثبت كما هي.
3. إذا كان المؤلف نقل نصوصاً من مصادرها، فتعارض هذه النصوص على صولها ويشار في الحاشية، بإيجاز إلى ما فيها من زيادة ونقص، كأن يقال : هذا النص في كتاب كذا باختلاف في اللفظ، أو بزيادة، أو غير ذلك.
4. قد لا يذكر المؤلف مصادره، فإذا عرضها المحقق ورد كل نص الى مصدره كان أحسن وأدعى الى الاطمئنان الى صحة النص. وهذان الأمران (3و 4) يلجأ إليهما للتأكد من صحة النص فقط.
5. قد يسبق المؤلف قلمه، أو تخونه ذاكرته، فيخطئ في لفظ أو اسم، فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ في الحاشية، ويثبت النص كما ورد، لأن النص الذي يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية.

6. أما إذا كانت النسخ مختلفة، فتختار نسخة لتكون أما ويثبت نصها.

7. يشار في الحاشية الى اختلاف النسخ أي اختلاف الروايات.

8. عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يروج أنه صحيح بعد دراسة يقوم بها المحقق لكل رواية. ويوضع في الحاشية المصحف والمحرف والخطأ.

9. عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة فتضاف إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك في الحاشية، وذلك إذا تحقق الناشر أن الزيادة هي من أصل الكتاب وليست من الناسخ وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها في الحاشية.

10. يسمح للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن على أن يضع ذلك بين قوسين (أنظر الرموز) وقد سمح الأقدمون بزيادة ماسقط من سند الحديث أو متنه/ وبتجديد ما اندرس من كتاب في الحديث.

11. إذا وجد في المخطوط خرم أضاع نصاً ما، وكان هذا النص في كتاب آخر، مطبوع أو مخطوط، كان نقل النص عن مصدره الأول – فيمكن إتمام الخرم، والإشارة إلى ذلك في الحاشية، ويوضح المضاف بين قوسين (أنظر الرموز)، أما إذا لم يجد المحقق ما خرم أو ما ترك بياضاً في مصدر آخر. فيشير إلى مقدار الخرم أو البياض في الحاشية.

12. يلجأ بعض الناشرين، عند وجود نسخ كثيرة، وعدم اختيارهم نسخة معتمدة، إلى الاعتماد على عدة نسخ في آن واحد، هذه الطريقة قد تطلق الحرية للناشر، ولكن لا يؤمن معها الزلل إلا إذا كان الناشر متمكناً في معرفة مصنف الكتاب ولغته وأسلوبه ومعرفة الكتاب نفسه. والأفضل اعتماد نسخة ومقابلتها بالنسخ الأخرى وترجيح الرواية الجيدة.

13. كان الأقدمون أنفسهم إذا وجدوا نسختين من كتاب عارضوا إحداهما بالأخرى، وأثبتوا الاختلاف في الهامش فيقولون : في نسخة كذا. في هذه الحالة يعتبر ما أثبت في الهامش كأنه نسخة ثانية. ويفصل بينه وبين ما في المتن، ويشار

14. قد يقرأ عالم كتاباً، ويصحح بعض ألفاظه، هذه الألفاظ المصححة تزيد في قيمة النسخة، إذا وافق المحقق على التصحيح أثبته في المتن، وأشار الى الأصل في الحاشية. ولا بد بصورة عامة من الإشارة في الحاشية الى كل ما يوجد من تعليق في هامش نسخة ما.

صلاح الدين المنجد. «قواعد تحقيق المخطوطات»، ط. 3 بيروت، دار الكتاب الجديد، د.ت.، ص ص. 10 – 11.



المراجع

المراجع المعتمدة في معالجة تقنيات منهج البحث التاريخي

– أبو زيد (حكمت)، «التاريخ، تعليمه وتعلمه حتى نهاية القرن التاسع عشر»، القاهرة ،1961.

– إتكن (هـ .ج.)، «دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية»، ترجمة محمود زايد، بيروت، دار العلم للملايين، 1963.

– باقر(طه)، حميد (عبد العزيز)، «طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار»، بغداد، 1980.

– بدر (أحمد)، «أصول البحث العلمي ومناهجه»، الكويت، 1978.

– بدوي (عبد الرحمن)، «النقد التاريخي (مجموعة نصوص مترجمة من الفرنسية والألمانية)» القاهرة، دار النهضة العربية، 1963.

– ابن خلدون، (عبد الرحمن)، «المقدمة»، تونس، دار التونسية للنشر، 1984، ج،2.

– بوحوش (عمار)، الذنيبات (محمد)،« في مناهج البحث العلمي، أسس وأساليب»، الأردن، الزرقاء، 1989.

– الجبوري (يحي وهيب)، «منهج البحث وتحقيق النصوص»، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1993.

– جوتشولك (لويس)، «كيف نفهم التاريخ. مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي»، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى،بيروت، 1966.

– حسن (علي ابراهيم)، «استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط» ط.2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1980.

– حسين (محمد أحمد)،«الوثائق التاريخية»، القاهرة، 1954.

– حمودة (محمود عباس)، «المدخل إلى دراسة الوثائق العربية»،القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.

– الخضراوي (فخري)، «فنون البحث والمقالة»، القاهرة، 1930.

– ذنون (طه)، «أصول البحث التاريخي»، جامعة الموصل، وزارة التعليم العراقي، 1990.

– رستم (أسد)، «مصطلح التاريخ»، ط.3، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، د.ت.، الطبعة الأولى 1939.

– ريان (رجائي)، «مدخل لدراسة التاريخ»، عمان، دار ابن رشد، 1986.

– السخاوي (الحافظ شمس الدين محمد)، «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»، بيروت، دار الجيل، 1992.

– شعيرة (محمد عبد الهادي)، التاريخ علم نقلي يتبع أصولاً في النقل، مجلة «المجاهد الأسبوعي»، الجزائر، عدد 2/1967، ص ص. 26 – 31.

– شلبي (أحمد)، «كيف تكتب بحثاً أو رسالة»، ط.4، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1963.

– الشيخ (عبد الرحمن عبد الله)، «مدخل الى علم التاريخ»، الرياض، 1984.

– الصباغ (ليلى)، «دراسة في منهجية البحث التاريخي»،دمشق، مطبعة جامعة دمشق، 1979.

– كايد (عبد الحق)، «مبادئ في كتابة البحث العلمي»، دمشق، 1972.

– عبيدات (زرقان)، عدس (عبد الرحمن)، كايد (عبد الحق) ، «البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه»، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1992.

– عثمان (حسن)، «منهج البحث التاريخي»، ط.3، القاهرة، دار المعارف، 1970.

– علي (سر الختم عثمان)، «أصول تدريس التاريخ في المرحلتين المتوسطة والإعدادية»، القاهرة، دار الشواف، 1992.

– غنيم (عادل حسن)، حجر (جمال محمود)، «في منهج البحث التاريخي»، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

– فرانيير (جان بيار)، «كيف تنجح في كتابة بحثك»، ترجمة هيثم اللمع، بيروت، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

– كار (د. هـ)، «ما هو التاريخ»، ترجمة أحمد حمدي محمود، القاهرة، 1962، وترجمة أخرى ماهر الكيالي وبيار عقل، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1966.

– ملحس (ثريا عبد الفتاح)، «منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين»، بيروت، 1960.

– مؤنس (حسين)، «التاريخ والمؤرخون، دراسة في علم التاريخ»، القاهرة، دار المعارف، 1984.

– النبراوي (فتحية عبد الفتاح)، «علم التاريخ : دراسة في منهج البحث»، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1993.

– نعيم (سمير)، «محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية»، القاهرة، 1979.

– الهواري (سيد)، «دليل الباحثين»، ط. 2، القاهرة، 1971.

– يزبك (قاسم)، « التاريخ ومنهج البحث التاريخي»، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1990.

- Barzun (J.), «The Modern Researchs», N. Y., 1970.
- Ben Cheneb (M.), Liste des abréviations employées par les auteurs arabes, in «Revue africaine», n° : 302-304, pp. 134-138.
- Carr (E. H.), «What is History ?» London, 1961.
- Conquet (A.), «Comment faire un exposé», Paris, Ed. Centurion,1966.
- Fling (F. M.), «The Writing of History, An Introduction to Historical Method», New Haven Yale Un. Press, 1926.
- Grump (C. G.), «History and Historical Research», London, 1928.
- Halkin (L. E.), «Initiation à la critique historique», Paris, A. Colin, 1973.
- Hours (J.), «Valeur de l'histoire», Paris,P.U.F., 1971.
- Langlois (C. V.), Seignobos (C.), «Introduction à l'étude de l'histoire», Paris, 1989.
- Latreille (A.), «L' explication des textes historiques», Paris, Hachette, 1944.
- Mabillon, «Brèves réflexions sur quelques règles de l'histoire», Paris, 1990.
- Marrou (H. I.), «De la connaissance historique», Paris, Ed. Seuil, 1973.
- Marwick (A.), «The Nature of History», London, Ed. Macmillan, 1970.
- Medawar (L.), «Advice to a Young Scientist», N. Y., Harper and Row, 1969.
- Mousnier (R.), Huisman (D.), «L'art de la dissertation historique», 2ème édititon, Paris, S.E.D.E.S 1965.
- Nouschi (A.), «Le Commentaire de textes et de documents historiques», Paris, F. Nathan,1969.
- Renie (G. T.), «History and its Methods», Boston, 1950.
- Samaran (Ch.), et autres, "L' histoire et ses méthodes", in «Encyclopédie de la Pléiade», Paris Ed. Gallimard.
- Oman (Ch.), «The Modern Researchs», N. Y., 1910.
- Rousseau (F.), «Manuel d'initiation à l'histoire quantitative», Gap, 1994.
- Rowde (A. L.), «The Use of History», London,1964.
- Taggart (F. J.), «Theory and Process of History», U.S.A.,1972.
- Veyne (P.), «Comment on écrit l'histoire», Paris, 1971.

– طالبي (محمد)، التاريخ وسائل اليوم والغد، مجلة «عالم الفكر»، عدد 2، 1974.

– العروي (عبدالله)، «مفهوم التاريخ، الجزء الأول : الألفاظ والمذاهب، الجزء الثاني: المفاهيم والأصول»، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1992.

– العلي (صالح أحمد)، «الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية»، بيروت، 1984.

– فرحان (محمد جلوب)، «الفيلسوف والتاريخ، نماذج من التأويل الفلسفي للتاريخ»، جامعة الموصل، منشورات كلية التربية، 1987.

– فروج (عمر)، «تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه (إعادة النظر في التاريخ)»، بيروت، دار لباحث، 1980.

– فروج (عمر)، «كلمة في تعليل التاريخ»، ط. 3، بيروت، دار العلم للملايين، 1977.

– فوكاياما (فرانسيسكو)، «نهاية التاريخ وخاتمة البشر»، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

– فيين(بول)، «أزمة المعرفة التاريخية»، ترجمة إبراهيم فتحي،القاهرة–بيروت، دار الفكر للدراسات والنشر، 1993.

– كاسيرر (أرنست) «في المعرفة التاريخية»، ترجمة أحمد حمدي محمود، القاهرة، د.ت.

– كولنجوود (ر. ج.)، «فكرة التاريخ»، ترجمة محمد بكير خليل، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1961.

– لوبون (غوستاف)،« فلسفة التاريخ»، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، 1954.

– مصطفى (شاكر)، التاريخ، هل هو علم ؟، «عالم الفكر»، العدد 2، 1974.

– منصور (فوزي)، «خروج العرب من التاريخ»، ترجمة ظريف عبدالله وكمال السيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.

– مهران (محمد بيومي)، «التاريخ والتاريخ»، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

– هارت (باسيل ليدل)، «التاريخ فكراً استراتيجياً»، تعريب حازم طالب مشتاق، بغداد 1988.

– هرنشو (ف.ج.س.)، «علم التاريخ»، ترجمة عبد الحميد العبادي،القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، سلسلة المعارف العامة، 1944.

– هورس (جوزيف)، «قيمة التاريخ، دراسة فلسفية»، ترجمة نسيب وهيبة الخازن، بيروت، منشورات عويدات، 1974.

– وولش، «مدخل لفلسفة التاريخ»، ترجمة أحمد حمدي محمود، القاهرة، 1962.

– بروفييت (ن. أ.)، «نشوء علم التاريخ»، تعريب وتحقيق حسان الحق،دمشق، الأبجدية للنشر، 1993.

– يفوت (سالم)، «الزمان التاريخي، من التاريخ الكلي الى التواريخ الفعلية»،بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995.

- Bloch (M.), «Apologie pour l'histoire ou métier d'historien», Paris, 1946.
- Aron (R.), «Dimensions de la conscience historique», Paris, 1961.
- Aron (R.) et autres, «Méthodologie de l'histoire et sciences humaines. Mélanges de F. Braudel», Toulouse, 1973.
- Barraclough (G.), «Tendances actuelles de l'histoire», Paris, Flammarion, 1980.
- Braudel (F.), «Ecrits sur l'histoire», Paris, Flammarion, 1966.
- Casarova (A.), Hincker (F.) et autres, «Aujourd"hui l' histoire», Paris, Ed. Sociales, 1974.
- De Coulanges, «Ecrits sur l'histoire»,Paris, Flammarion, 1969.
- Fabre (L.), «Combat pour l'histoire», Paris, 1954.
- Hicks (T.), «Une théorie de l'histoire économique», traduit de l'anglais par M. Berthod, Paris, 1973.
- Gagnan (N.), Hemelin (J.), «L'Homme historique», Paris, Malouine, Coll. Méthode des sciences humaines,1979.
- Le Goff (J.), Naro (P.) et autres, «Faire de l' histoire , nouveaux problèmes», Paris, Gallimard, Coll. Bib. des historiens, 1974.
- Le Roux (P.) et autres, «Analyses et réflexions sur l'histoire», Paris, 1980.
Labrousse (E.), «Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIII siècle», 2 vols, Paris, 1932.
- Marrou(H. I.), De la logique de l'histoire, une éthique de l'historien, in «Revue de Méthaphysique et de morale», n° 2, avril 1949, pp. 248-272.
- Simiand (F.), «Méthode historique et sciences sociales»,Paris, Ed. des Archives contemporaines, 1987.
- Valéry (P.), «Regards sur le monde actuel», Paris, s.d.
- Walsh (W.N.), «Introduction to Philosophy of History», London, 1951.

الملاحق

الملحق الأول

ورقات في إشكالية البحث التاريخي *

الورقة الأولى : إشكالية البحث في تاريخ الجزائر المعاصرة (منذ 1830)

أ. المقاربة الأولية :

يتطلب البحث في تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية (1830–1962) ومرحلة الاستقلال (1962–1992) :

1. توفر الرغبة الشخصية للاطلاع على إحدى القضايا التاريخية للكتابة عنها أو محاولة معالجتها من وجهة نظر جديدة، شريطة توفر المادة الأولية حولها وخاصة وثائق الأرشيف والسجلات الإدارية وتقارير الحكام والمذكرات الخاصة والانطباعات، مع الالتزام بالمنهج التاريخي في معالجة البحث والإحاطة بأبعاده وتحليل نتائجه، هذا دون أن ننسى حجر الزاوية في كل عمل تاريخي وهو التحكم في اللغة واكتساب الأسلوب، اللذان يتطلبان من الباحث المران على الكتابة والمواظبة على المطالعة.

2. القراءة الأولية حول تاريخ الفترة المعاصرة من تاريخ الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي وحتى الآن، وذلك بالرجوع أولا إلى الكتب العامة التي تناولت الفترة والاطلاع ثانيا على الدراسات الخاصة التي تعالج جوانب الحياة المختلفة وتتعرض للقضايا الخاصة، وذلك حتى يتمكن الباحث من التعرف أكثر على الجوانب التي تهمه ويرغب في أن تكون موضوع دراسته.

* قراءات في إشكالية البحث التاريخي انطلاقا من واقع التاريخ الجزائري، قدمت لطلبة الدراسات العليا في جلسات ملتقى سمينار التاريخ الحديث والمعاصر لعام 1999، بمعهد التاريخ، جامعة الجزائر، والتي من المؤمل أن تنشر نصها الكامل مع المداخلات والتعقيبات المتعلقة بها بالإضافة إلى المحاضرات التي أعقبتها في كتاب "سمينار الدراسات العليا لمعهد التاريخ لعام 1999" والذي هو بصدد الإنجاز.

3. الاطلاع المسبق على توجهات الكتابة التاريخية المتعلقة بالجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي وفي العشريات الأخيرة من عهد الاستقلال، مع الحرص على عدم التسرع في الأخذ بالأفكار المطروحة وتجنب الاستسلام للآراء الشائعة والأحكام المسبقة المرتبطة بها، والتي هي غالبا ما تطبع الكتابات التاريخية حول تاريخ الجزائر المعاصرة، سواء منها ما يرجع إلى المساهمة الفرنسية المعروفة " بالمدرسة الاستعمارية " في تاريخ الجزائر، أو ما يعود إلى المساهمة الجزائرية التي يمكن أن نطلق عليها " تعريف المدرسة الجزائرية التقليدية "، دون إهمال المساهمة الجزائرية المتأخرة، والتي يعتبرها البعض بمثابة بداية للمدرسة الجزائرية الحديثة في تاريخ الجزائر.

ب . المنطلقات الأساسية والشروط الموضوعية :

و التي تهدف إلى الارتقاء بالدراسة إلى مستوى المساهمة التاريخية القادرة على إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية، والتي تتلخص أهم جوانبها في النقاط التالية :

1. تحديد إشكالية موضوع البحث انطلاقا من قراءات نقدية – تحليلية لأهم الكتابات التاريخية التي لها صلة بمجال الاهتمام أو ارتباط بموضوع البحث، وذلك من أجل توضيح رؤية الدارس وتوسيع أفق الباحث، حتى يتمكن الباحث من وضع تصور أولي يقوم على إشكالية محددة الهدف تبرر البحث في الموضوع وتجعله قابلا للمعالجة.

2. وضع خطة البحث وضبط عنوانه انطلاقا من الأسئلة التي تثيرها الإشكالية ويفرضها الهدف المتوخى من البحث، مع إمكانية الاستعانة في ذلك بالدراسات المتميزة في الموضوع التي تقدم نماذج يتعين على الباحث المبتدئ تقليدها فيما يخص البناء التصوري لموضوعه، مع الحرص الدائم أثناء بحثه على توجيه جهده للإجابة عن الإشكالية التي يقوم عليها بحثه، والالتزام الدقيق بشروط العمل في مظهرها الشكلي أو مضمونها المعرفي.

3. معالجة البحث بنظرة متفتحة وموقف محايد، لا مجال فيها للميول الذاتية والأفكار المسبقة، ما دامت الوثائق توفر مادة أولية محايدة بالنسبة إلى الباحث، والمنهج العلمي يحدد له مواصفات الدراسة وخطواتها، وهذا ما يساعد على تجاوز الإفرازات الإيديولوجية والأفكار السياسية المسبقة التي طغت إلى حد كبير على الأدبيات التاريخية الجزائرية الخاصة بالفترة الاستعمارية.

ان الميول الأيديولوجية والمواقف السياسية تعتبر بحق عوائق تحول دون الوصول بالبحث إلى الهدف المرجو منه، ومن هذه الميول الملاحظة في العديد من الدراسات نذكر على سبيل المثال، فيما يتصل بتقييم الأحداث، التوجهات التالية :

– **المبالغة في النظرة التقريرية المجردة للأحداث في حد ذاتها،** دون محاولة اعتبار هذه الأحداث نتيجة لأوضاع كانت سببا لها، ودون الأخذ بعين الاعتبار للتطورات التي أسفرت عنها، فنعطي بفعل ذلك أهمية للمظهر على حساب المضمون ولواقع الحدث على حساب مصدره أو الغاية منه، وهذا ما يؤدي بنا حتما إلى أحكام خاطئة وتناقضات في الاستنتاج، فبفعل المبالغة في هذه النظرة الخاطئة لا يمكن الفهم المنطقي مثلا لحقيقة الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، الذي لم يكن هزيمة عسكرية بقدر ما كان نتيجة حددت مسبقا نظرا إلى أوضاع الجزائر المتردية خاصة منذ 1792، وكذلك لا يمكن تبرير تسليم الأمير عبد القادر خارج اعتبارات الظروف القاهرة التي جعلت نهاية مقاومته أمرا حتميا لا مفر منه، كما أننا بفعل الإغراق في هذه النظرة التقريرية إلى الحدث في حد ذاته لا نستطيع إعطاء البعد الوطني لانتفاضة المقراني لارتباط هذه الانتفاضة بمقدرة الطريقة الرحمانية على تجنيد الأتباع.

– **المبالغة في النظرة الذاتية إلى التاريخ** والتي تتمثل خاصة في تمجيد الأعمال الفردية والاشادة بالحوادث المحدودة في المكان والزمان، بحيث تتحول نظرتنا إلى التطور التاريخي بفعل هذه النظرة من رصد لتوجهات الأمة وطموحات الشعب إلى تأكيد لمكانة الأفراد ودور الجماعات. فضلا على أن الاستسلام لهذا المنحى في معالجة أحداث التاريخ يجعلنا نحكم على الأشخاص من خلال أعمالهم دون أن نحاول وضع تلك الأعمال في سياقها التاريخي العام.

– **المبالغة في النظرة الملحمية إلى التاريخ :** تدفعنا إلى التركيز في البحث على الأحداث الحربية والمواقف السياسية على حساب العمق التاريخي المتمثل في التفاعل الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والميول الثقافية والروحية، وبذلك نساهم بفعل التأكيد على هذه النظرة الملحمية عن غير قصد أو عن قصد في طمس التفاعل الحضاري للشعب الجزائري أخذا وعطاء وتأثرا وتأثيرا، من أجل أعمال شخصية خادعة ومظاهر بطولية زائلة.

– **المبالغة في النظرة الخارجية إلى التاريخ الجزائري :** تجعلنا نبحث عن تفسير الأحداث انطلاقا من عوامل خارجية ولو أدى بنا ذلك إلى محاولة ربط كل

التطورات بتأثير الطرف الثالث في المعادلة بين الفعل الاستعماري ورد الفعل الجزائري، وبذلك ننقص من أهمية العوامل الداخلية والتفاعلات العميقة للشعب الجزائري، التي هي بحق أساس كل تطور ومصدر كل تحول في تاريخ الجزائر.

ج. معطيات التعامل مع تاريخ الجزائر المعاصر :

تحدد خطوطها العامة بإثارة بعض القضايا وبطرح عدة تساؤلات توضح موقفنا من واقع الدراسات التاريخية ونظرتنا إلى كيفية معالجتنا لقضايا التاريخ الجزائري المعاصر مستقبلا، وذلك من خلال النقاط التالية :

1. تحديد موقفنا من التراث التاريخي للجزائر المعاصرة، وذلك بالإجابة عن عدة أسئلة منها :

ـ هل المادة التاريخية الأولية حول تاريخ الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي وحتى الآن متوفرة بالقدر الكافي لإنجاز دراسات تاريخية نوعية ؟

ـ إذا وجدت المادة التاريخية ولو في حدها الأدنى، فهل هي تتوفر من حيث المضمون على القيمة التاريخية، وهل هي قابلة من حيث النوعية لإخضاعها للمنهج التاريخي تحليلا وتركيبا ؟

وحتى إذا توفرت المادة التاريخية نسبيا وكانت ذات مضمون تاريخي وخضعت لمنهج البحث العلمي، فهل يمكن أن يكون الباحث في منأى عن الأحكام التي تطبع غالبية الإنتاج التاريخي، سواء في توجهها نحو تبرير الواقع الاستعماري على أيدي كتاب الفترة الاستعمارية، أو تحولها على أيدي الكتاب الجزائريين مؤخرا إلى منبر للدفاع عن قضية الحرية ومصالح الشعب الجزائري، ولو كان ذلك بالنسبة إلى الماضي الذي انقضى وليس انطلاقا من الحاضر الذي يعيشونه ؟

إن هذه الأسئلة وغيرها تظهر لنا حقيقة طالما حاولنا تجاهلها، وهي أن المادة التاريخية المتعلقة ببعض جوانب التاريخ الجزائري تكاد تكون منعدمة وإن وجدت فغالبا ما تكون متداخلة إن لم تكن متناقضة، لا سيما ما يتصل منها بالمقاومة المسلحة وزعمائها أو بموقف السكان وتعاملهم مع الإدارة الفرنسية، وهذا ما يجعل مهمة الباحث في القيام بدراسات معمقة وشاملة عويصة إن لم تكن مستحيلة في غياب أدوات العمل المنهجي من فهارس مفصلة وبيبليوغرافيا نقدية وعروض نقدية تحليلية لما نشر...

2. جعل دراستنا لتاريخ الجزائر تندرج في إطار عام يقوم على فهم ذكي لحركة التاريخ، يتجاوز التقسيم الكلاسيكي لمراحل المقاومة ومظاهر الحركة الوطنية، ويبتعد عن التناول العادي لأساليب الحكم الاستعماري، ليركز على منظور جدلي يندرج ضمن مشروع استعماري فرنسي متعدد الأهداف ورد فعل جزائري مختلف المظاهر. على أن ما يؤسف له أن الأخذ بهذا المفهوم الفلسفي في فهم تطور تاريخنا الجزائري – الذي كان غايتنا في العديد من الدراسات – أصبح اليوم من الصعب إقناع الباحثين به بعد أن توجهت الأنظار بما فيها الرسائل الجامعية إلى مواضيع براقة ومسائل مشوقة تتمحور غالبا حول نشاط الأشخاص وعرض بعض القضايا والظواهر المحدودة في الزمان والمكان، وهذا ما قد يؤدي إلى إهدار جهود الباحثين الشباب في مواضيع مستهلكة ومحدودة الفائدة مسبقا.

3. العمل على تجاوز الطروحات التقليدية، التي تلخص مظاهر التاريخ الجزائري في أشكال المقاومة وتقصر الحركة الوطنية الجزائرية على المظهر السياسي، مع كونها جانبا مهما من حركية تاريخية عامة تندرج ضمن حركة الإصلاح بمفهومها الواسع الذي يشمل الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فبهذا الفهم لحركة الإصلاح يصبح الفعل السياسي مكملا للأبعاد الأخرى وليس غاية في حد ذاته، وهذا ما يجعل دراسة تاريخ الجزائر المعاصرة أكثر عمقا وأصدق تعبيرا، ويسمح لنا بتجاوز تسجيل الأحداث في حد ذاتها إلى محاولة استقراء دلالاتها النوعية ومضامينها الفكرية.

4. التنبه إلى محدودية المحتوى التاريخي للكثير من الدراسات التاريخية التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر، سواء التي كتبها جزائريون أو ألفها فرنسيون، فهي بغض النظر عن كونها في الأساس تسجيل لأحداث متلاحقة وعرض وصفي للوقائع، تعتبر كتابات صادرة عن فهم غربي لتاريخ الجزائر المعاصرة، لأنها انعكاس لواقع الشعوب الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بمفاهيمه المختلفة من وطنية وجنسية وقومية وتقدمية ونضال وليبرالية، مما يجعلها في حالة الأخذ بها في تاريخ الجزائر بعيدة عن فهم الجزائريين لعصرهم وتعاملهم مع واقعهم.

فواقع الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ظل يتحكم فيه عامل واحد وأساسي يتمثل في العقيدة الإسلامية، الأمر الذي يجعل دراسة أشكال المقاومة وحتى منطلقات الحركة السياسية خارج هذا المفهوم لا تخلو من منزلقات وتناقضات، لعل أبسطها اعتبار وجوه جزائرية شخصيات أجنبية لعدم انطباق تلك

المفاهيم الأوربية عليها، فيصبح مثلا أحمد باي أجنبيا لكون أصوله كرغلية، بينما يتحول المعمرون الأوربيون إلى جزائريين أقحاح لأنهم ولدوا وعاشوا في الجزائر حسب مفهوم المواطنة والجنسية لدى الفرنسيين.

5. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن كثيرا من الكتابات التي عالجت تاريخ الجزائر المعاصرة، كانت في واقع الأمر مرافعة في محكمة التاريخ أو دفاعا عن قناعات خاصة، بحجة العمل على امتلاك ماضينا وتحرير تاريخنا (Réappropriation du passé)، وهذا ما جعل أغلبها لا يرتقي إلى مستوى البحث التاريخي الأكاديمي، لأن الإنتاج التاريخي الجدير بالتقدير والقادر على فرض نفسه على الساحة العلمية، يكون صادرا عن قناعة شخصية أساسها حرية الفكر والنظرة المتفتحة التي تتجاوز الاعتبارات الآنية والتوجيهات الظرفية. ولقد أثبتت التجارب في ميدان البحث التاريخي ان أخطر ما يتعرض له الباحث الجاد ويواجه المؤرخ الأكاديمي في مجال عمله وميدان تخصصه هو انعدام حرية الفكر والمبادرة لديه وغياب شروط البحث المادية والمعنوية لأن ذلك يكرس لديه سلوك الهواة ويؤكد في نفسه النظرة الذاتية المنغلقة، فيفقد بذلك صفة مؤرخ العصر ليلتحق في غفلة من أمره بجماعة الحاشية وكتاب القصر.

الورقة الثانية: إشكالية البحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر

أ. المقاربة الأولية:

تتطلب دراسة مختلف جوانب الحياة الداخلية لأي شعب وفي أي بلد توفر ميول وقناعات أولية لدى الباحث، بدونها يصبح من الصعب عليه معالجة دلالات النشاط الاقتصادي وتركيب البنية الاجتماعية ومعطيات الواقع الثقافي والروحي؛ فمن هذه الميول والقناعات نذكر:

– **الرغبة في التعرف على بنية المجتمع** من خلال دراسة أوضاع هذه البنية الخاصة والبحث في مظاهرها المختلفة، لكون التاريخ الحقيقي للجماعات البشرية ليس هو سير أشخاص ولا بطولات زعماء ولا سجل معارك، وإنما هو في حقيقته حوصلة لتفاعل الانسان مع بيئته ومحيطه في إطار جدلية تغيير وتجديد يتم فيها التعبير عن الحاجات المستجدة عن طريق عملية هدم وإلغاء للقديم وبناء وإثبات للجديد.

– **الاقتناع بأن التاريخ في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية والروحية مجال معرفي واسع،** يتطلب زيادة عن الثقافة التاريخية ومعارف انسانية واجتماعية أخرى، حتى يمكن توسيع آفاق الدارس لقضايا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهذا ما يعطي للتاريخ بعده الحقيقي، ويخرجه من النظرة الضيقة التي جعلت ابن خلدون في عالم اليوم أقرب إلى عالم في علم الاجتماع منه إلى مؤرخ مبدع منظر للظواهر الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها بعدا تاريخيا وتعبيرا عن واقع المجتمع وحاجاته.

– **النظرة إلى التاريخ كظواهر اجتماعية وواقع اقتصادي ومفهوم ثقافي وبعد روحي،** وليس كأحداث مستجدة وفترات متعاقبة وسير حكام وسجل بطولات، لأن تلك الأحداث والفترات والوقائع هي بمثابة الجانب الظاهري أو التعبير المباشر عن واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تكسب التاريخ معناه الحقيقي وتعطي لتاريخ الأمم والشعوب قيمه، ومكانته الحقيقية في الذاكرة التاريخية والتجربة الإنسانية.

– محاولة تجاوز التناول التقليدي للتاريخ والمفهوم المتعارف عليه والذي يركز عادة على الجوانب الحدثية للتاريخ ويرى في الماضي صورة جامدة وتجربة شخصية، لأن هذه النظرة المبسطة تظل قاصرة عن ملاحظة الحدث لكونها لا تتجاوز في الواقع الفعل التاريخي في بعده الزمني دون مضمونه البشري، مما يبقي طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعيدة عن اهتمام الباحثين، ولعل هذا ما جعل تاريخ العديد من الشعوب فارغا من محتواه الحقيقي، فهو أشبه بطبل أجوف يثير الفضول بتعاقب أحداثه وتغير أحواله وتعدد شخصياته دون أن يشبع حاجات القارئ المتطلع لمعرفة تجارب ومعاناة أفراد الشعب في أبسط مظاهرها وأدق تفاصيلها وأعمق تعابيرها.

ب . المنطلقات الأساسية :

إن أساس دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع تتطلب من الباحث تحديد المنطلقات التي توجه خطواته وتساعده على الوصول إلى هدفه، ومنها :

– العمل على الانتفاع بالمناهج التاريخية الحديثة وخاصة ما قدمته المدرسة التاريخية الألمانية في القرن التاسع عشر من أساليب وما أوجدته مدرسة الحوليات المعاصرة الفرنسية من تناول وتحليل نوعي. الأمر الذي يتوجب معه على الباحث عدم الاقتصار على المنهج التاريخي الصرف، ويدفعه إلى محاولة استخدام مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى استخداما ذكيا، لكون هذه المناهج المكملة للمنهج التاريخي كفيلة بمساعدة الباحث على تجديد مادته التاريخية وتطوير فهمه للمجتمع واطلاعه أكثر على واقع الاقتصاد والثقافة.

– صياغة إشكالية الموضوع انطلاقا من الجدلية التاريخية (المتمثلة في تفاعل الفرد أو الجماعة ببيئتها وسطها) لكون تلك الجدلية تحدد معالم المجال الذي ترصد فيه الظاهرة الاجتماعية ويمارس فيه الفعل الاقتصادي وترسم ملامح الموقف الثقافي والسلوك الروحي، وهذا ما يساعد الباحث على جعل تناوله للتاريخ يندرج ضمن حركية المجتمع وحيويته، فيتجاوز بذلك النظرة الضيقة إلى التاريخ التي تهمل التطورات الداخلية المحركة للتاريخ، وتهتم بالمظاهر الخارجية التي هي انعكاس لتلك الحركة التاريخية.

– طرح تساؤلات واستفسارات عدة تحصر اهتمام الباحث أو توجه جهده وتساعده على تحديد الإطار الزمني والمكاني والوصفي لبحثه اعتمادا على المادة المتوفرة واستجابة للحاجات المعرفية الملحة لواقع المجتمع وطبيعة الاقتصاد وقيم الثقافة، وهذا ما يتطلب من الباحث شجاعة أدبية تدفع به إلى تجاوز الأحكام المعروفة والأطروحات الشائعة التي كرستها الكتابات التاريخية التقريرية الوصفية، والتي جعلت الكثير من المؤرخين مجرد كتاب قصة ومسجلي خبر وليسوا ملاحظين للتفاعل التاريخي.

ج. الشروط الموضوعية :

تتطلب الدراسة التاريخية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر توفر شروط موضوعية بدونها يصبح من الصعب على الباحث الوصول في جهده إلى نتائج ملموسة، من هذه الشروط نذكر :

– ضرورة توفر المصادر الأولية حول الموضوع مع قدرة الباحث على الوصول إليها والانتفاع بها من حيث قراءتها وفهمها في سياقها الزمني وإطارها المكاني ومضمونها البشري، وهذا ما يتطلب استعمالا ذكيا للمادة التاريخية المتوفرة وتطبيقا عمليا للمنهج التاريخي لأنه كفيل بمساعدة الباحث في تجاوز نقص أو انقطاع المادة التاريخية التي يقوم عليها بحثه.

– التوجه إلى دراسة الظاهرة الاجتماعية والعينة الاقتصادية والدلالة الثقافية والقيمة الروحية في بعدها الزماني وإطارها المكاني دراسة تحليلية انطلاقا من الإشكالية والخطة المبدئية، ويستعان في ذلك بالاستنتاج المنطقي والاستقراء المركز وقد يلجأ عند الضرورة إلى التصور الشخصي والإبداع الفني في حالة انعدام الوثيقة أو انقطاع تسلسل الأحداث بين فترة وأخرى.

– تناول الظاهرة التاريخية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا باعتبارها تفاعلا للأحداث وليس وصفا لمشهد أو تقريرا لحالة، وذلك من خلال الالتجاء إلى قراءات مقارنة وإلى فهم ذكي ومتأن للوثيقة، وإلى الاستعانة في ذلك بالنتائج التي توفرها لنا الخطوط البيانية والجداول الإحصائية ودلالات النسب واحتمالات تواتر الأحداث وتعدد وتواتر العينات الكمية والنوعية، فضلا عما يستخلص من الصور والخرائط التوضيحية والمعالم والآثار والشواهد المتبقية.

– ملاحظة الجدلية التاريخية التي تمكننا من تجاوز الأحداث إلى محاولة التعرف على منطقيتها، مثل معالجة الآفات الطبيعية من خلال الحلقات الثلاث : الجفاف والمجاعة والوباء، والتعرض للوضع الاجتماعي من خلال تحديد مصادر القرار في الإدارة المحلية، والوقوف على العلاقات الاجتماعية بالبحث في طبيعة ميزان القوى بين المدينة والريف أو بين الحكام والسكان، وتحديد الوضع الاقتصادي بعرض واقع العلاقة بين الحالة الصحية وبين الوضع الديمغرافي وتوزيع السكان.

د. معطيات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والروحي للجزائر في العهد العثماني :

يمكن التعرف على خطوطها العامة من خلال الملاحظات التالية التي يجب أن تخضع للنقاش والتحليل قبل أن تصبح مسلمات أو نتائج نهائية :

– خضع النشاط الاقتصادي ونوعية الحياة الاجتماعية بالجزائر أثناء العهد العثماني لعوامل متنوعة منها ما يتصل بالتنظيمات المالية والإجراءات الجبائية، ومنها ما يعود إلى نوعية الملكية وطريقة استغلال الأرض ومستوى تقنيات الزراعة والمهارات الحرفية.

– تأثر كل من النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية للجزائر في العهد العثماني بالوضع الديمغرافي والصحي اللذين كان لهما انعكاس على واقع المعيشة ومستوى الأسعار وواقع المبادلات المحلية والدولية.

– أدت الظروف المؤثرة والعوامل المتحكمة في الحياة الاقتصادية إلى جعل المجتمع الجزائري في العهد العثماني يتخذ شكلا هرميا، يقوم أساسا على الخدمات المقدمة والامتيازات المتحصل عليها لصالح فئات المدن وعلى حساب الجماعات التي تقطن الريف.

– أصبح أساس التنظيم الاجتماعي في الجزائر العثمانية، نتيجة لتلك العلاقة غير المتوازنة، يقوم على مبدأ التفاضل من خلال نوعية التعامل مع البايليك، هذا التعامل الذي تحكّم فيه امتلاك القوة العسكرية ودرجة اكتساب الثروة والنفوذ، الأمر الذي جعل العلاقات الاجتماعية في أغلب الأحوال تتميز بالتأزم والاضطراب.

– اتصف الوضع الاجتماعي للجزائر في أغلب فترات العهد العثماني بتأزم في التعامل بين الحكام المدعمين بالقوة العسكرية والأهالي المؤطرين بشيوخ القبائل ورجال الزوايا (المرابطين)، وبتوتر العلاقة بين جماعات المخزن المكلفة بالمراقبة وجماعات الرعية الخاضعة والتي كانت تعاني البؤس والحرمان.

– خضعت حركية المجتمع الجزائري في العهد العثماني الجدلية العلاقة بين أرض الخلاء (أرض البارود أو السيبة) حيث يزداد نفوذ القبائل الجبلية والعشائر البدوية الممتنعة أو المستقلة بشؤونها، وبين أرض العمران (أرض الزمام أو المخزن) حيث قبائل الرعية الخاضعة لسلطة البايليك والممتثلة لأوامر الحكام والقياد والخوجات والشواش.

– أدت الإجراءات الإدارية والعلاقات الاجتماعية السائدة والمعارف التقنية إلى جمود في العلاقات الاجتماعية وإلى تكريس اقتصاد شبه مغلق، انعدمت منه مظاهر التجديد، ولم تعد آفاقه تتجاوز تغطية متطلبات الجهاز الحاكم وسد الحاجات الأولية للسكان وتلبية مطالب الحكام المرتبطين بالأسواق الخارجية.

– أدت ظاهرة الانسداد في اقتصاد الجزائر العثمانية، خاصة في الفترة التي سبقت الاحتلال، إلى أزمة خانقة أصبحت تهدد بانهيار جهاز الحكم منذ سنة 1792، يمكن أن نعبر عنها بالأنكيلوز (Ankylose)، ارتسمت ملامحها في انكماش الإنتاج وتناقص السكان وانعدام فاعلية الإدارة المحلية وازدياد المطالب المالية الثقيلة وتحول السكان إلى الرعي وميلهم إلى رفض سلطة الحكام.

– اعتمدت الحياة الثقافية والروحية للمجتمع الجزائري على جهود المؤسسات التعليمية من مساجد وزوايا ومدارس وكتاتيب، كما قام توازن هذه الحياة الثقافية والروحية على المحافظة على الأطر والتنظيمات التقليدية التي خضعت لها، وفي مقدمتها هيئة الأوقاف التي كان لها دور كبير في تغطية المطالب الاجتماعية وتلبية الحاجات الثقافية للفرد الجزائري.

– كان لكل من الفقيه في المدينة والمرابط في الريف أثر واضح في المعاملات الاجتماعية وتدخل في تربية المجتمع وصياغة نظرته وقناعاته الروحية، وهذا ما زاد في تماسك البنية الاجتماعية وحافظ على طابع الحياة الثقافية والفكرية التقليدية بعيدا عن التنوع والفاعلية والحيوية التي طبعت الثقافة في مغرب

الأوسط (البلاد الجزائرية)في العصور الإسلامية السابقة وخاصة على عهد الموحدين وخلفائهم من زيانيين وحفصيين ومرينيين.

– انحصرت التأثيرات الثقافية والاجتماعية الخارجية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني في مظاهر محدودة لا تتعدى الألقاب الإدارية والنظم العسكرية، وهذا ما أبعد المؤثرات المضادة للأسس الثقافية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني، مما أدى، في ظل العلاقات الاجتماعية السائدة وفي إطار النشاط الاقتصادي التقليدي، إلى المحافظة على توازن الحياة الثقافية والروحية لسكان المدن والريف على السواء، وسمح لسكان البلاد الجزائرية أن يحققوا اندماجا وتطورا ملحوظا في إطار قيمهم العربية الإسلامية، وهذا ما جعل الفترة العثمانية بحق حلقة وصل حضاري في تاريخ الجزائر.

الورقة الثالثة : إشكالية البحث في قضايا التاريخ العربي الإسلامي

أ. المقاربة الأولية :

إن دراسة تاريخ الوطن العربي بشقيه المغربي والمشرقي وكذلك تاريخ العالم الإسلامي بأقطاره الآسيوية والإفريقية، تكتسب أهميتها من كون هذين المجالين بالنسبة إلى الجزائر يشكلان البعد الإقليمي والمجال القومي والفضاء الحضاري. وهذا ما أكسب الدراسة التاريخية المتعلقة بها أهمية خاصة، الأمر الذي يتطلب توفر معطيات أولية، منها :

1. ميل الباحث إلى معالجة القضايا التي تتصل بتفاعل الجزائر ببعدها المغاربي والعربي والإسلامي، شريطة أن تتوفر حول هذه القضايا المصادر الأولية والمراجع الأساسية وأن يتمكن الباحث من التحكم في قواعد منهج البحث التاريخي وأن تكون له القدرة على إنجاز بحثه باكتسابه لوسيلة التعبير ومعرفته للغة الوثائق مع توفر إمكانية الوصول إلى مضامينها.

2. الأطلاع الأولي للباحث على الخطوط العامة والمحاور الرئيسية والقضايا الأساسية للتاريخ المغاربي والعربي والإسلامي، هذا الاطلاع الذي سوف يتدعم ويتوسع وتتضح رؤيته بالقراءات المعمقة والمتأنية التي تجعل الدارس أكثر اطلاعا على خفايا القضايا المحورية والجوانب الأساسية، كما تمكنه من التعرف الدقيق على توجهات الدراسات ونوعية الأطروحات والأحكام التي خضع لها التاريخ العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، من حيث التقييم والتفسير.

3. تركيز الباحث على أحد الجوانب التي يراها جديرة بالدراسة في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، وهذا ما يترتب عنه البدء في القيام بمسح أولي للمصادر والمراجع، انطلاقا من كتب الفهارس ونشرات البيبليوغرافيات وقوائم الصحف. . وذلك حتى يتأكد من أن الموضوع الذي يفضل البحث فيه غير معالج معالجة معمقة وافية وأنه يتوفر على المادة التاريخية، وهذا ما يمكنه لاحقا من طرح إشكالية العمل وتحديد أبعاد الموضوع وضبط خطته الأولية.

4. تزود الباحث بثقافة أولية في مجال مفاهيم العلوم السياسية وقواعد العلاقات الدولية وفي ميدان المعارف الاقتصادية والاجتماعية والنظريات الفلسفية، لأن ذلك يسمح للباحث أن يتعامل بفهم وذكاء ومن خلال نظرة شاملة

وتناول موضوعي لأبعاد الثقافة الإنسانية ومعطيات الظواهر السياسية والعينات الاجتماعية والنماذج الاقتصادية التي يقوم عليها بحثه أو تتصل بمجال دراسته.

ب. المنطلقات الأساسية والشروط الموضوعية :

تقوم هذه المنطلقات والشروط على فكرة محورية تقوم على إدماج التاريخ الجزائري في محيطه المغاربي وبعده العربي ومناخه الإسلامي، باعتبار أن ماضي الجزائر – الذي هو جزء لا يتجزأ من تاريخ المنطقة العربية الإسلامية – لا يمكن فهم أحداثه ورصد خطواته وتحليل نتائجه إلا بدراسة تقوم على تأكيد هذا الاندماج وتعميق هذا التواصل، لأن هذا الاندماج والتواصل هما العاملان الأساسيان اللذان يستجيبان لحاجات المعرفة التاريخية لماضي الجزائر، وهذا ما يدفعنا إلى تحديد منطلقات وشروط دراسة التاريخ العربي الإسلامي، انطلاقا من متطلبات التاريخ الجزائري، في النقاط التالية :

1. محاولة تجاوز النقص الملاحظ في الدراسات التاريخية بالجزائر فيما يتعلق بتاريخ الأقطار المغاربية والبلاد العربية والعالم الإسلامي، إذ يكاد ينحصر الاهتمام بالدراسات التاريخية بالجزائر حاليا في معالجة التاريخ الجزائري بمختلف جوانبه وتعدد مراحله وتنوع قضاياه في معزل عن محيطه الحضاري، وهذا ما جعل المكتبة الجزائرية في هذا المجال لا تتوفر إلا على دراسات عامة وبعض الأطروحات الجامعية (أنظر فهرس الأطروحات بجامعة الجزائر التي عالجت القضايا المغاربية والعربية والإسلامية)، مع العلم بأن أغلب تلك الدراسات والأطروحات تمت في ظروف جد صعبة وفي معزل عن التأثر بحركية التفاعل التاريخي التي يعيشها العالم العربي الإسلامي اليوم والتي وفرت للمكتبة العربية بحوثا علمية في غاية الأهمية خاصة في كل من مصر والشام.

2. محاولة تقديم إسهام تاريخي نابع من موقف الباحث الجزائري من التاريخ العربي والإسلامي ومتجاوب مع أوضاع الجزائر وظروفها ومعبر عن اهتمامها، وذلك بهدف الوصول بهذا التاريخ إلى نظرة جديدة إلى قضايا التاريخ العربي والإسلامي غير متأثرة بأوضاع المشرق العربي وظروف العالم الإسلامي. وبذلك يصبح للجزائر إسهامها التاريخي المتميز في التراث التاريخي العربي الإسلامي المشترك. مما يؤكد تلاحمها مع العالم الحضاري الذي تنتسب إليه.

ويوفر في نفس الوقت للمؤسسات العلمية الجزائرية، بفعل هذا الإسهام، مؤرخين مختصين في الدراسات التاريخية المغاربية والعربية والإسلامية.

3. محاولة إيجاد رصيد وثائقي ومصادر أرشيفية جزائرية تتعلق بتاريخ العالم العربي والإسلامي، أملا في أن تكون منطلقا لتكوين مراكز بحث قادرة على تطوير المعرفة التاريخية من طرف جيل الشباب من الباحثين، مع العلم بأن الودائع الأرشيفية والمراكز التوثيقية يجب أن تقوم على جمع واقتناء المصادر بمختلف اللغات وبجميع الأصناف، وهذا ما يصبح معه استعمال اللغة الإنكليزية وكذلك الفرنسية أمرا ضروريا ومعرفة اللغات الإسلامية من تركية وفارسية وأردية وملاوية وسواحلية وهاوسا شيئا تفرضه دراسة تاريخ الشعوب الإسلامية غير العربية. هذا دون أن ننسى ضرورة الاطلاع على المراكز التوثيقية والودائع الأرشيفية والصحفية والمكتبات المختصة الموجودة خارج الجزائر، لأن طبيعة المادة التاريخية ونوعيتها تجعل الرجوع إلى تلك المراكز في البلاد الإسلامية والغربية شرطا أساسيا لكل بحث جاد ودراسة معمقة.

4. العمل على تمثل واستيعاب المحتوى المعرفي لأهم الدراسات التاريخية حول العالم العربي الإسلامي، بغض النظر عن مستواها العلمي وأطروحاتها الايديولوجية وقناعاتها السياسية، ويتطلب ذلك أولا رصد توجهات تلك الدراسات سواء كانت تسجيلا للأحداث أو تمجيدا للشخصيات أو معالجة للحركات السياسية والتيارات الفكرية أو التحولات الاجتماعية، ثم تكوين فكرة محددة عن تعامل تلك الدراسات مع المصطلحات والمفاهيم الغربية من قبيل الجنسية والوطنية والقومية والأقليات ... إذ بدون هاتين الخطوتين يصعب على الباحث التحكم في موضوع دراسته والوصول ببحثه إلى أحكام تاريخية غير متأثرة بالأطروحات الشائعة التي كرستها تلك الدراسات.

ج. معطيات التعامل مع تاريخ الجزائر المعاصر :

تحدد على ضوء واقع الدراسات التاريخية بالجزائر، ويتحكم فيها إلى حد بعيد مستوى تفاعلنا وتجاوبنا مع القضايا المطروحة حاليا على الساحة العربية والإسلامية، باعتبار أن تلك القضايا الحالية التي تشغل بالنا وتستبد باهتمامنا لا يمكن فهمها فهما صحيحا في معزل عن خلفياتها التاريخية. هذا ونظرا إلى تعدد

الإسلامية)، وبذلك تتجاوز الشعوب الإسلامية الواقع القطري الضيق لتحقيق مشروعها الوحدوي، أما الاحتمال الثالث فهو نزول الدول الإسلامية إلى مستوى الإحساس الجهوي فتتأثر بالميول الطائفية وتأخذ بالثقافات المحلية، فيتم بذلك استبدال مشروع الدولة القطرية لفائدة الكيانات الجهوية، وهذا ما يعمل النظام الدولي الجديد على جعله قناعة ثقافية لدى الجميع وواقعا ملموسا في بعض الدول العربية والإسلامية.

الورقة الرابعة : إشكالية البحث في تاريخ العلاقات الدولية وقضايا التاريخ الديبلوماسي

أ. المقاربة الأولية :

تتطلب الدراسة التاريخية للعلاقات الدولية والقضايا الديبلوماسية توفر شروط أولية تتمثل في :

– الاهتمام بموضوع البحث وقراءة أولية عنه، تكون منطلقا لطرح تساؤلات تكون بمثابة أرضية ينطلق منها الباحث لمعالجة موضوعه وإطارا عاما يمكنه من تصور مضمونه وتحديد أبعاده والتعرف على مصادره.

– توفر المادة التاريخية الأولية المتمثلة في الوثائق الأرشيفية والمذكرات الشخصية والكتابات الخاصة، شريطة أن يكون الباحث قادرا على استغلالها من حيث لغتها وطرق استقرائها، دون إهمال للدراسات الحديثة التي قد تأتي بالجديد.

– وضع البحث في إطاره العام، المكاني والزمني والبشري والنوعي، لكون تاريخ العلاقات الدولية يقوم في أساسه على رصد الظاهرة ومعالجة الحدث من خلال تفاعل الفرد بمحيطه والمجتمع ببيئته والدولة بمجالها أولا، ثم تعامل ذلك الشخص أو المجتمع أو الدولة بمجال الآخرين. بحيث تستحيل دراسة أية حالة على حدة، ومعالجة أية ظاهرة خارج معطياتها التاريخية ومواصفاتها النوعية ومفاهيمها الخاصة.

ب. المنطلقات الأساسية :

تبدأ الدراسة التاريخية في مجال العلاقات الدولية والتعامل الديبلوماسي بصياغة الإشكالية التي تعتبر أساس ومنطلق كل بحث جاد، فبدونها ينتفي الهدف من البحث ويصبح جهد الباحث بدون فائدة، بل يصبح الباحث في غياب الإشكالية بمثابة هاو للتاريخ ومستعرض لأحداثه وليس دارسا لقضاياه ومحللا لمعطياته.

تصاغ الإشكالية انطلاقا من طرح تساؤلات تبرز معالجة موضوع البحث، وتنبه إلى القضايا أو الجوانب التي لا زالت غامضة فيه أو بعيدة عن اهتمام الباحثين.

– تكون تلك التساؤلات التي تقوم عليها إشكالية البحث، صادرة عن معطيات التاريخ المحلي الداخلي ومتجاوبة مع التعامل الخارجي والتفاعل الدولي، بحيث يمكن إجمال تلك التساؤلات في قضية رئيسية غالبا ما يعبر عنها عنوان البحث إن لم يكن دالاً عليها أو مدخلا لطرحها.

– تكون إشكالية البحث أساسا لوضع خطة أولية للبحث قابلة للتغيير أو التحوير أو حتى الإلغاء في حالة انتفاء شروط مواصلة البحث في الموضوع، ويفترض في الخطة الأولية للموضوع أن تتطور بمقدار تقدمنا في البحث ومعالجتنا لمختلف جوانبه.

– يرجع في القضايا التي تطرحها إشكالية البحث، وكذلك الخطة الأولية المنبثقة عنها، إلى الاطلاع على دراسات لمواضيع مشابهة وجوانب مماثلة سبقت معالجتها، لأنها كفيلة بتعريفنا على أشياء كثيرة قد لا ننتبه لها عند انتفاء وجه المقارنة، كما أن معالجة الإشكالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار واقع الحقيقة التاريخية وحدود الموضوعية وإمكانيات المادة التاريخية المتوفرة.

ج. الشروط الموضوعية :

– يتوجب على الباحث في مجال التعامل الديبلوماسي والتفاعل الدولي تحاشي توجهات اختصاص العلوم السياسية والإعلامية والابتعاد عن منهج الدراسات التي تهتم بالمسائل الراهنة والقضايا المستقبلية، بحيث ينصب اهتمامه على معالجة المادة التاريخية دون التأثر بنتائجها الظاهرية وتأثيراتها الآنية، وبعيدا عن إصدار الأحكام واستخلاص نتائج ذاتية أو نابعة من رأي شخصي.

– يحبذ تجنب المواضيع التي لا يملك فيها الباحث الإمكانيات الضرورية لمواصلة بحثه والوصول به إلى نتائج ملموسة، مثل قضايا التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، لكونها كانت محل دراسة نوعية ومعالجة مكثفة لمختلف جوانبها في عدد لا يحصى من الجامعات ومراكز البحث مما يجعل إمكانية البحث فيها في العالم العربي الإسلامي محدودة بل عاجزة عن مجاراة المساهمة الأوربية والأمريكية، رغم الضرورة الملحة لإبداء وجهة نظر العالم العربي الإسلامي من التطورات الحاصلة في تلك البلدان المتطورة.

– إن المجال المتاح اليوم للباحث التاريخي في العالم العربي الإسلامي يكاد ينحصر في معالجة الجوانب المشتركة في علاقة تاريخ المنطقة العربية الإسلامية، ومنها الجزائر، مع الغرب، منذ أواخر العهد الوسيط الذي عرف نموا نوعيا في العلاقات الديبلوماسية والمعاملات الدولية بفعل نشاط الدويلات الإيطالية (جنوة وبيزا والبندقية) وحيوية الإمارات الإيبيرية والإفرنجية والجرمانية، وكذلك لكون العالم الإسلامي آنذاك، وخاصة جناحه الغربي، كان طرفا فاعلا فيها، فضلا عن أن طبيعة المصادر والوثائق لتلك العلاقات لم تكن كلها أوربية.

د. معطيات التعامل مع التاريخ الجزائري :

من حيث العلاقات الدولية والتعامل الديبلوماسي، تتحدد على ضوء ثلاثة اعتبارات تنتج أساسا عن حركية التاريخ الجزائري الداخلية :

– الاعتبار الأول : أن مكانة الجزائر الدولية يتحكم فيها أساسا الوضع الداخلي بنشاطه الاقتصادي وتعامله الاجتماعي وحيويته الثقافية وتكوينه البشري. وهذا ما جعل طبيعة الكيان السياسي الجزائري ونوعية علاقاته الدولية في أساسها انعكاسا للأحداث الداخلية وتعبيرا عن توازن القوى المحلية وليس فقط ترجمة لميول الحكام وتصرفاتهم، الأمر الذي يسمح لنا بأن نعتبر أي دراسة لعلاقات الجزائر الخارجية ومعاملاتها الدولية، لا تأخذ بعين الاعتبار معطيات الحياة الداخلية بمثابة وصف استعراضي للأحداث بعيدا عن إعطاء فكرة صحيحة أو صورة معبرة عن الواقع التاريخي، وهذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول العديد من الرسائل التي نوقشت أو هي بصدد التحضير، والتي تغفل الحياة الداخلية في تناولها للعلاقات الخارجية.

– الاعتبار الثاني : أن تاريخ علاقات الجزائر الخارجية وتعاملها الديبلوماسي، لا يمكن تصوره خارج الإطار العربي أوتناوله بمعزل عن البعد الإسلامي، وذلك لانتفاء شكل الدولة المستقلة بالجزائر ولكون الجزائر أصبحت منذ الفتح الإسلامي وحتى مطلع العصور الحديثة (ق 1–10 هجري / 7–16 ميلادي) جزءا من هذا الفضاء الحضاري تعبر عنه وتمثله شرعية حكم الخلافة الإسلامية : الأموية والعباسية والفاطمية، وحتى الدول التي ظهرت على الأرض الجزائرية في الفترة الإسلامية تندرج في حركية المجتمع الإسلامي وتفاعله الداخلي، سواء تحت حكم الأغالبة

والأدارسة، وسلطة الفاطميين وخلفائهم من بني زيري وبني حماد، أو بفعل توسع المرابطين والموحدين، وحكم الزيانيين وبني حفص وبني مرين. ففي كل هذه الفترات كانت الجزائر تنتمي إلى هوية حضارية عربية إسلامية وإن كانت تفتقر إلى الحياة السياسية الخاصة القائمة على مفهوم الجماعة البشرية المميزة، وهذا ما يجعلها لا تتوفر على مواصفات الدولة المستقلة أو الإقليم المنعزل عن غيره من أقاليم المغرب العربي في تلك الفترة.

– الاعتبار الثالث : أن أوضاع الجزائر الخاصة في إطار الخلافة العثمانية (ق10–13 هجري / 16–19 ميلادي) تحكمت إلى حد بعيد في طبيعة كيانها السياسي وفي نوعية علاقاتها الخارجية، وهذا ما يفرض على الباحث نظرة ذات بعدين في معالجته لتعامل الجزائر الدولي، البعد الأول تكاملي وتعاوني في إطار الخلافة العثمانية، والبعد الثاني توازني دفاعي وهجومي إزاء الدول الأوربية، وهذا ما يفرض علينا تناول التاريخ الديبلوماسي الجزائري الحديث في نطاق تفاعل دولي أوربي واحتكاك حضاري عثماني تكون فيه الجزائر العامل المؤثر والموجه والمتحكم في الأحداث.

الورقة الخامسة : إشكالية البحث في المظاهر الأثرية والعمرانية

أ. المقاربة الأولية :

يشكل التراث الأثري والمظاهر العمرانية أحد الجوانب المهمة في البحث التاريخي، لأنهما يندرجان ضمن المعالجة التاريخية القائمة على تكامل المعرفة الإنسانية، وهذا ما يسمح بإخضاعهما للبحث التاريخي انطلاقا من خلفيتها التاريخية وتبعا لتطور النشاط الإنساني المرتبط بهما، وذلك رغم كون التراث الأثري والمظاهر العمرانية يخضعان في خصوصيتهما لمعالجة محددة تتجاوز صلاحيات وإمكانيات الباحث في التاريخ من حيث الوسائل التقنية والفنية، فضلا عن أنهما ينتميان إلى فروع معرفية لها خصوصيتها المحددة ووضعها المميز.

إن البحث التاريخي في المظاهر الأثرية والعمرانية يتطلب كما هو الشأن في جميع المواضيع التاريخية توفر الميل الشخصي لمعالجة المظاهر الأثرية والعمرانية، واكتساب ثقافة أساسية أثرية وعمرانية عن طريق الدراسة والمطالعة، مع تحكم في منهج البحث النظري وتطبيقاته العملية.

إن الإشكالية التي يطرحها البحث الأثري وتوجبها الدراسات العمرانية سواء من حيث خصوصيتها وخضوعها للملاحظة التاريخية وتعبيرها عن مختلف أنماط الحياة وأوجه النشاط البشري، يتوجب على المتصدي لها أن يكون له اطلاع أولي على أساسيات المعرفة البشرية المتعلقة بتحليل البقايا الأثرية ومعاينة المعلم العمراني من قبيل تقنيات علم الآثار والعلوم المتصلة به أو التي لها ارتباط بالتاريخ باعتبارها علوما رافدة ومفسرة للتاريخ كالباليوغرافيا (Paléographie) والإيبيغرافيا (Epigraphie) وعلم المستندات (Diplomatique) والنوميات (Numismatique) والأختام (Silligraphie) والرنوك أو الصنج (Héraldique) والأنثروبولوجيا (Anthropologie) والإثنوغرافيا أو السلالات (Ethnographie) والسير (Biographie) والتراجم (Autobiographie) والأسماء (Onomastique) والأنساب (Généalogie) ودلالات الأماكن (Toponymie) وفقه اللغة (Philologie) ومعاني المفردات (Sémantique)...

ب. المنطلقات الأساسية والشروط الموضوعية :

إن المعالجة التاريخية للتراث الأثري والعمراني، تتطلب من الباحث قبل كل شيء تحديد فهمه لطبيعة دراسة المظاهر الأثرية والعمرانية، انطلاقا من كون المظاهر الأثرية هي الشواهد المادية على الماضي التي تصحح أو تكمل أو تؤكد الشواهد الكتابية أو الروايات الشفوية التي يوفرها التدوين التاريخي، كما أن هذه المظاهر الأثرية باعتبارها شواهد ماثلة للعيان هي المصدر الاساسي لاستكشاف طبيعة الثقافة الإنسانية وتحديد مواصفاتها خاصة في مجال العمارة والزخارف والأدوات والآلات، فضلا عن كون تلك المظاهر الأثرية باعتبارها ماديات محسوسة هي المنفذ المعرفي لحقب طويلة عاشتها البشرية قبل اكتشافها الكتابة.

أما المظاهر العمرانية فهي تعبير محسوس عن واقع النشاط الإنساني وما يتطلبه من وظائف وخدمات ضرورية، وهذا ما يجعل المدينة بمختلف معالمها ومظاهر الحياة التي تعبر عنها هي محور بل أساس دراسة المظاهر العمرانية، ولعل هذا ما دفع فرناند بروديل (Fernand Braudel) إلى اعتبارها أساس التطور العمراني، فهي حسب قوله : " تجمع غير عادي للبشر وتركز شبه متصل للمنازل، غالبا ما يكون فيه الحائط بجانب الحائط، الأمر الذي جعلها تجمعا بشريا شاذا وغير طبيعي".

«La ville en soi : inhabituelle concentration d'hommes, de maisons proches jointives, souvent mur contre mur, la ville est une anomalie du peuplement».

بهذا الفهم للمظاهر الأثرية والعمرانية يمكن تحديد الإشكالية ووضع الخطة وضبط العنوان لأي بحث يتعلق أو يتصل بإحدى جوانبها، وذلك انطلاقا من المتطلبات المعرفية والإمكانيات التي توفرها الأساليب العلمية التي تخضع لها المعالم الأثرية والعمرانية.

يمكن تحديد الإشكالية من خلال تلمس أهمية الموضوع وتحديد وضعيته التاريخية وبيئته الجغرافية والتعرف على شروطه الداخلية ومؤثراته الخارجية، فتصاغ الإشكالية انطلاقا من إثارة الأسئلة التي تشكل أساس التصور العام للموضوع وتقدم الإطار الذي تقوم عليه خطة البحث، والتي يمكن تلخيص مضمونها أو الهدف منها في العنوان الذي تختاره للبحث.

بعد ذلك يتوجب على الباحث في خطواته الأولى من بحثه أن يعمل على ضبط التقنيات المستعملة في الرصد والمسح والمعاينة والملاحظة، مع تعرف مسبق على طبيعة المواد التي تشكل المعلم الأثري أو المظهر العمراني. ويستحسن في المراحل الأولى من العمل أن يتوجه الباحث إلى دراسة النماذج أو العينات بهدف استنتاج الخصائص والمميزات واستخلاص التأثيرات والأساليب التي تشكل أساس معاينة الأثر أو المعلم وقاعدة ملاحظة تطور دلالاته التاريخية وقيمته الفنية والعمرانية.

إن الدراسة التاريخية للمظاهر الأثرية والعمرانية ذات القيمة العلمية والإسهام المعرفي يجب أن تتوفر فيها النظرة المتفتحة والموقف المحايد والمعاينة المتزنة والثقافة المتكاملة للتراث الأثري والعمراني الإسلامي والغربي على حد سواء. ولعل هذا ما يجعل كل دراسة جادة ترتبط بفهم الأسس النظرية والجوانب العملية التي يقوم عليها المعلم الأثري والعمراني سواء في الحضارة الإسلامية أو الغربية المسيحية، ولعل من المفيد هنا التأكيد على أن الحضارة الإسلامية هي في الأساس حضارة مدينة، سواء في تصورها لتنظيم المجال، وتعاملها مع النشاط الاقتصادي وتنظيم المجتمع، وذلك قبل أن يستوعبها الريف وتتخلى عن إسهامها الإنساني، كما أن الحضارة الغربية المسيحية هي في جوهرها حضارة ريف قبل أن تكتسب المظهر العمراني في العصور الحديثة وخاصة مع الثورة الصناعية.

انطلاقا من كل ذلك، يمكن اعتبار المظاهر الأثرية وكذلك العمرانية تعبيرا عن تطور المدينة وتعاملها مع حاجات المجتمع، فهي وسط يجمع بين أشياء متعددة ومتباينة من حيث الموقع والحجم والهندسة المعمارية والتنظيم الداخلي، كما أنها عامل مؤثر من حيث الدور الذي تؤديه محليا وإقليميا ووطنيا، فالمظاهر العمرانية والأثرية انطلاقا من واقع المدينة تقوم على التواجد البشري المكثف والشديد الحيوية، سواء من حيث الخدمات أو الوظائف، الأمر الذي يجعل المدينة في أي دراسة تاريخية مظهرا عمرانيا وأثريا متميزا، فهي نمط معين لاستغلال الأرض واحتلال الحيز الجغرافي، كما يجعلها في متناول عالم الاجتماع من حيث أسلوب البناء ومتطلبات الحياة ونوعية الإمكانيات.

كل هذه الاعتبارات تجعل الدراسة التاريخية للمظاهر الأثرية والعمرانية تقود على فهم متكامل للنشاط البشري، إذ لا يجد التاريخ الاجتماعي والثقافي وحتى

العسكري بعده الحقيقي إلا بدراسة الآثار المادية والدلالات العمرانية، وهذا ما يتطلب مستقبلا دراسة التاريخ من خلال وحدات مركزية تشكل المدينة بمعالمها الأثرية والعمرانية ميدانا مفضلا لها باعتبارها مجالا عمرانيا (Espace urbain) وتراثا أثريا (Patrimoine archéologique) وبيئة اجتماعية وموضوعا تاريخيا.

جـ معطيات التعامل مع التراث الأثري والعمراني الجزائري :

يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية :

1. حصر شامل للمعالم الأثرية والمظاهر العمرانية الجزائرية في إطار توزيعها الجغرافي عبر الفترات الزمنية التي تعود إليها.وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نقر بأن الفرنسيين قد حققوا في هذا المسعى خطوات مهمة كان من أبرزها "الأطلس الأثري للجزائر" الذي وضعه ستيفان غزيل (Stéphane Gsell) سنة 1911، إلا أن تطور تقنيات التنقيب الأثري وتوسع الحفريات وزيادة الاهتمام بها، جعل الحاجة ماسة إلى وضع مدونة للآثار والمعالم العمرانية الجزائرية تكون بمثابة الأرضية التي تقوم عليها أي خطة متكاملة في مجال الدراسات الأثرية والعمرانية مستقبلا.

2. تحديد موقفنا ونظرتنا إلى التراث الأثري والعمراني، وذلك بمحاولة إعادة قراءة الأدبيات التاريخية والأثرية والعمرانية المتعلقة به، مع العلم أن هذا التوجه أصبح ضروريا إذا عرفنا مستوى الإنجازات التي حققها الباحثون الغربيون في مجال دراسة الآثار والمظاهر العمرانية في البلاد الإسلامية، فالمدينة الإسلامية باعتبارها مجالا مفضلا، كانت محل أبحاث جادة نذكر منها على سبيل المثال ما قام به كل من سوفاجي (Sauvaget) عن حلب ودمشق، وغوب (Gaube) وفيرت (Wirth) عن حلب، وكليرجي(Clerget) ورايمون (Raymond) عن القاهرة، ومونتران (Mantran) وبرنار لويس (B.Lewis) عن إستانبول، وسرجان (R.B.Sergent) و ليوروك (R. Lewrock) عن صنعاء، ولوتورنو (Le Tourneau) عن فاس، ومارسي (G. Marçais) عن تلمسان وهنين وتاقدامت، ورودي (Rodet) عن آشير، وبايلي (Beylie) عن قلعة بني حماد، ومرسيي (Mercier) عن مدن ميزاب، وليسبيس (R. Lespès) عن مدينة الجزائر ووهران، هذا دون أن ننسى الإشادة بالدراسات المتميزة لبعض العلماء العرب من قبيل دراسة صالح العلمي للبصرة وحبيب الجنحاني لتيهرت والدولتلي لتونس والقيروان وبورويبة لقلعة بني

حماد، دون الإنقاص من قيمة الأطروحات التي أنجزت خاصة حول تلمسان وقسنطينة والجزائر وميزاب في الفترة الأخيرة.

3. تحديد موقفنا من إشكالية الأصالة باعتبارها تقليدا متوارثا والحداثة باعتبارها مظهرا من مظاهر التجديد فيما يتصل بالدلالات الأثرية والعمرانية، وهذا لا يتأتى إلا بالقيام بمهمتين، الأولى : دراسة المصادر الأولية وتطوير أساليب البحث والتنقيب والمعاينة، وإخضاع نتائج كل دراسة للعمل المخبري والتحليل النقدي والمقاربة متعددة الجوانب. والثانية : محاولة الوصول إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف والخصوصية والتمايز للمعالم الأثرية والعمرانية الجزائرية بالنسبة إلى الفترات الزمنية المتلاحقة والحضارات الإنسانية التي تأثرت بها الجزائر أو اندمجت فيها أو ساهمت في عطائها، باعتبار أن تلك الآثار والمعالم العمرانية ما هي إلا إنجاز جزائري يعكس مستوى تقنيات الفترة الزمنية التي يعود إليها ويخضع لها انطلاقا من الشروط الطبيعية والحاجات الملحة التي أوجدته وتأثرت به.

4– وضع مدونة أو معلمة تاريخية أثرية عمرانية فنية لكل المظاهر التي تشكل أساس الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري كأفراد ومجتمع ودولة، وهذا ما يتطلب تحديد استراتيجية بعيدة المدى ووضع مخطط عام يوجه ويستقطب الأبحاث الفردية والجماعية سواء ضمن وحدات أو فرق البحث أو في إطار الدراسة المتخصصة، وذلك لكون التنمية الثقافية والترقية السياحية القائمة على التعامل مع المعالم الأثرية والعمرانية، تستوجب تكوين مخابر بحث متكاملة تجمع بين البحث التاريخي والمعاينة الأثرية والمعمارية بهدف استكشاف وصيانة وترميم المعالم الجزائرية التي تحدد معالم الذاكرة الجزائرية التي تختزن تراث الماضي الذي لا يمكن تصور المستقبل بدون فهمه وتحديد معالمه.

الملحق الثاني

أثر مناهج البحث عند العلماء المسلمين على مناهج البحث عند الأمم الأخرى (الغرب الأوربي)*

يتوقف الإسهام الحضاري لأية أمة أو أي شعب على مطلب أساسي تتحدد على ضوئه كيفية إنتاج المعلومات وطريقة تطوير المهارات، ويتمثل هذا المطلب في اكتساب الوسيلة المنتجة للحضارة وهي التحكم في منهج البحث الذي بدونه يصبح النقل والتقليد والتبعية والاجترار طابع السلوك في الحياة، وباكتسابه يغدو الابتكار والاختراع والتجديد والتطور نحو الأحسن ميزة المساهمة في العطاء الحضاري.

ومن هذا المنطلق يكتسي موضوع تأثير مناهج البحث لدى علماء المسلمين في مناهج الأمم الأخرى – وهي شعوب الغرب التي تعامل معها المسلمون سلبا وإيجابا منذ العصر الوسيط وحتى وقتنا الحاضر – أهمية خاصة، بل يصبح منطلقاً لكل بحث جاد هادف لتجاوز ضعفنا والاستجابة لحاجات عصرنا. وذلك نظراً إلى وضعية الثقافة الإسلامية اليوم، وإلى حالة المجتمع العربي الإسلامي الراهنة، هذه الوضعية وتلك الحالة التي تتميز خاصة بقصور واضح في العطاء العلمي والفاعلية الحضارية، وعجز مزمن عن إنتاج الجديد والمستحدث من المعرفة الإنسانية. مما جعل الكثيرين منا يحاولون تجاهل هذا الواقع، ولو بالتأسي بمطلع الآية الكريمة "كنتم خير أمة أخرجت للناس"[1]، رغم أن الواقع اليوم يجعلها مُبرراً للهروب من مواجهة الحقيقة، أكثر من كونها تعبيراً عن ماض مجيد أصبحنا لا نعيشه إلا في الذاكرة، ولم نعد نتعامل معه إلا في الخيال.

لقد أنتج هذا المنحى في السلوك وهذا التعامل مع تراث الأجداد كماً هائلاً من إنتاج تراثي يدور حول استعراض "حماسي" لأسماء العلماء المسلمين وما أسهموا به من إنتاج وما نسب إليهم من اختراعات وابتكارات[2]. بينما لم يحظ هذا التراث إلا بقليل من المحاولات الهادفة لجعله جسراً يربط أصالة الماضي بحداثة الحاضر، عن طريق إعادة قراءة هذا التراث وتحليله وتقييمه على ضوء المعرفة العالمية المعاصرة.

---

* بحث قدم في إطار مقرر (متطلب جامعة) : مناهج البحث عند العلماء المسلمين لطلبة الدراسات العليا بجامعة آل البيت، المفرق، الأردن، اللقاء الثاني والثلاثون، بتاريخ 1 جوان 1997.

إن تجاوز هذا الوضع في تعاملنا مع معطيات تراثنا وتفاعلنا مع الحضارة الغربية الحالية التي أصبحت حضارة ضاغطة ذات طابع عالمي ومفهوم إنساني، يفرض علينا التناول النقدي لمناهج البحث التي أخذها الغربيون عن العلماء المسلمين، ومحاولة فهم كيفية تعامل علماء الغرب الأوروبي مع الفكر الإسلامي من حيث أسلوب الاقتباس وطريقة التمثل ومنهج المعالجة. وهذا ما يتطلب منا في هذا العرض المقتضب الإشارة أولاً إلى : أهم خصائص المعرفة العلمية عند المسلمين محتوى ومنهجاً، ومحاولة مقارنتها بواقع المعرفة العلمية والتوجه الثقافي للغرب الأوروبي في العصور الوسطى، وذلك من خلال المميزات العامة التي اتصفت بها المعرفة عند المسلمين والأوروبيين. وثانيا : التعرف على أهم حلقات الاتصال العلمي بين أوربا والعالم الإسلامي وتحديد مجال احتكاك علماء الغرب بمعارف العلماء المسلمين. وثالثاً : عرض كيفية تعامل الغرب الأوروبي مع العالم الإسلامي من حيث أسلوب الاقتباس ومنهج المعالجة وطريقة التعامل من خلال "التبني الضمني والرفض المعلن" ؛ مع محاولة الخروج من هذا البحث بطرح إشكالية التفاعل الحضاري على ضوء واقع العالم الإسلامي اليوم، وذلك بإثارة تساؤل محوري؛ وهو: كيف يمكن لنا الآن أن نتعامل مع المنهج العلمي الغربي انطلاقاً من تجربة الغرب نفسه مع مناهج علماء المسلمين؟

أ. طبيعة المعرفة عند المسلمين والأوروبيين

بغض النظر عن تعريف مصطلح الحضارة الذي نأخذ به [3]، وبدون الخوض في الواقع التاريخي للمعرفة الإسلامية والأوربية[4] الذي لا يمكن الإحاطة به في مثل هذا البحث، فإننا نحاول أن نقتصر في تناولنا لطبيعة المعرفة وخصائص المنهج لدى علماء المسلمين على أهم المميزات التي طبعت المعرفة الإسلامية في فترة ازدهارها. إذ تحدد لنا هذه المميزات الإطار العام والصورة الخارجية التي تعامل معها الغرب الأوروبي، وكوّن من خلالها مفاهيمه عن معارف المسلمين، وحدد منهجه في التعامل مع عطائهم العلمي، مع محاولة مقارنتها بواقع المعرفة لدى الأوروبيين في الفترة التي سبقت تيقظهم، وهذا ما نحاول إجماله في النقاط التالية :

1. إن المعرفة الإسلامية من حيث المضمون (المعلومات) وطريقة التناول (المنهج)، كانت تعبيراً موفقاً وصادقاً عن حاجات المجتمع الإسلامي الذي يقوم أساساً على العقيدة الإسلامية، عبادة ومعاملة وسلوكاً وقيماً. فكان المسلمون يعتبرون "الإسلام" المعيار الذي يزنون به الأمور وهذا ما ساعدهم على تكوين

منهجية إسلامية تستند إلى النصوص الدينية ولا تفرق بين الجانب الديني الصرف والواقع الدنيوي المعيش، فكانت العلوم الفقهية أساساً لشرح مبادئ العقيدة، وعلوم اللغة مرجعاً لفهم نصوصها، والتاريخ بتعدد فروعه نابعاً من الحاجة إلى تفسير الأحداث المرتبطة بأمور الدين سواء ما يتصل منها بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم أو بالقصص القرآني، كما أن علوم الفلك والهيئة والجغرافية دعت الحاجة إليها لضبط أوقات العبادات من صلاة وصيام... وهذا ما جعل المسلمين في أول أمرهم يتقبلون كل ما لا يتناقض أو يتعارض مع عقيدتهم، كما دفع ببعضهم إلى محاولة تحوير ما كان متناقضاً مع القيم الإسلامية، الأمر الذي سمح لعلماء المسلمين أن يغنوا جوانب عديدة من المعرفة الإنسانية التي اقتبسوها، بملاحظاتهم وشروحهم وتصحيحاتهم، وبذلك كان اقتباسهم لتراث الآخر ومحاولة الاستفادة منه والمحافظة في آن واحد على الهوية الحضارية بما فيها التعاليم الدينية أساس اكتسابهم المناعة الذاتية ومنطلق تعاملهم مع الشعوب غير الإسلامية.

وفي المقابل كانت المعرفة المسيحية أسلوباً ومحتوى وموقفاً من قضايا الحياة، تقوم على محاولة فرض مفهوم ديني وتصور كنسي على شعوب حديثة التكوين (استقرار القبائل الجرمانية وامتزاجها بالسكان المصطبغين بالطابع اللاتيني) ومختلفة الطبائع والميول (الميل الوثني المادي للشعوب الجرمانية في الشمال والنزعة المسيحية الرومانية للشعوب اللاتينية في الجنوب) وهذا ما جعل السلطة الروحية في الغرب المتمثلة في الكنيسة والحكم الدنيوي للأباطرة والأمراء تحاول توحيد العالم المسيحي الوسيط منذ عهد شارلمان (مستهل القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي) عن طريق الأخذ بالتراث الإغريقي الروماني الذي أصبح يشكل تراثاً يكاد ينحصر في حيز الذاكرة التاريخية منذ القرن الخامس الميلادي، وكذلك بالعمل على تعميق المفهوم المسيحي لدى الفرد الأوربي حسب تعليمات الكنيسة وتوجيهات رجال الدين[5]، الأمر الذي أدى إلى تشكيل ثنائية في تصور الأوروبيين لأمور الدين وقضايا الحياة الذي عبر عنه المثل السائر "إعط لقيصر ما لقيصر ولله ما لله"، ودفعهم كذلك إلى اتخاذ موقف توفيقي بين الذهنية الوثنية والميل المادي وبين مفهوم العقيدة المسيحية الروحي مع إعطاء الأسبقية للسلطة الدينية الممثلة في البابوية على السلطة الدنيوية الذي يكرسها الإمبراطور الجرماني ويمثلها الملوك والأمراء الأوروبيون. وهذا ما جعل تعامل الغرب مع إسهام الحضارة

الإسلامية نابعاً من حاجاته الداخلية لتجاوز هذه الازدواجية في التصور والسلوك والمعاملات، فهو يقوم على مبدإ الإنتقاء ويتم تحت مراقبة الكنيسة، وهذا ما يؤكد لنا طابع التقليد الذي يغلب على المعرفة المسيحية في تعاملها مع التراث القديم وموقفها من مسائل في العقيدة والعلم، ويؤكد لنا روح التجديد التي كانت تحملها المعرفة الإسلامية في نظرتها إلى قضايا المجتمع وموقفها من متطلبات المنهج العلمي منذ نشأتها وحتى اكتمالها.

2. كانت المعرفة الإسلامية نتيجة تفاعل ثقافي مثمر يقوم على مبدإ التحدي والاستجابة، ويستند إلى دافع روحي موحد وموجه وحافز لثقافات وشعوب مختلفة، فقد انبثقت المعرفة الإسلامية من التلاقح المخصب بين مجتمع ما قبل الإسلام البسيط ببلاد العرب وبين التراكم المعرفي في البيئات الحضارية المحيطة بها والتي يمتد مجالها من تخوم الهند وحتى ثغور الأندلس. بل كانت هذه المعرفة نتيجة ثورة فكرية حملتها العقيدة الإسلامية بتصورها الجديد لرسالة الإنسان في علاقته مع خالقه وتعامله مع مجتمعه، فكان الدافع الروحي بمثابة الحافز لتجديد عطاء حضارات أصابها الضعف والانكماش. وهذا ما جعل الثقافة الإسلامية تشكل كتلة حضارية تفاعلت في إطارها شعوب جنوب غرب آسيا وحوض المتوسط ودواخل آسيا، مما أكسبها غنى وتنوعاً لم يتوفر لغيرها من إسهامات الحضارات السابقة، وقد كان هذا التفاعل يختزن طاقة تحديث وتجديد فاعلة جددت عطاء الشرق القديم وتجاوزته إلى آفاق لم يكن الفكر القديم قادراً على الوصول إليها لافتقاره إلى الشحنة الروحية التي وفرتها العقيدة الإسلامية.

وهذا عكس ما عرفه الغرب الأوربي الذي حاول تشكيل ذاكرته في فترة عصيبة من تاريخه استمرت عشرة قرون (من القرن الخامس إلى الخامس عشر الميلادي) من خلال تراثه الكلاسيكي وعقيدته المسيحية، الأمر الذي جعل واقع المعرفة المسيحية بعيداً عن أي تفاعل مثمر مع تراث الشعوب غير الأوربية، بل أدى إلى إبعاد فكرة الاستجابة للتحدي الإسلامي الذي فُرض على الغرب منذ القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، فقد ارتبطت الذهنية الأوربية في العصر الوسيط بثنائية التصور بين أمور العقيدة والقضايا الدنيوية وبالمشاحنات والصراعات الدموية المزمنة بين أنصار البابوية ومؤيدي الامبراطوية، الأمر الذي حصر اهتمامات الشعوب الأوربية في قضايا العقيدة المسيحية وعمل على تعميق الإيمان وإثارة

الحماس الديني، الذي عبرت عنه الحروب الدينية (الصليبية) ضد المسلمين بالأندلس وبلاد المشرق[6]، وهذا ما سمح للمجتمعات الغربية أن تتغلب إلى حد ما على تناقضاتها الذاتية وأن تقف موقف المتحدي للعالم الإسلامي منذ القرن الخامس الهجري / الحادي عشر للميلاد. وهذا ما جعل علاقات أوربا بالعالم الإسلامي تكاد تقتصر لفترة طويلة على المواجهة العسكرية التي حالت دون انتقال المعرفة الإسلامية مباشرة إلى الغرب، بل خضعت بفعل عامل الاحتكاك وحاجة الغرب إليها منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي للمراقبة من طرف السلطة الدينية للكنيسة، بحيث لم يسمح بتقبلها إلا بعد طبعها بطابع مسيحي، وبذلك يتضح لنا أنه بقدر ما كانت العقيدة الإسلامية عامل إخصاب وتفتح لذهنية الشعوب التي دانت بها، بقدر ما كانت التنظيمات المسيحية التي أخذ بها الغرب عامل محافظة ومراقبة للفكر الأوربي. الأمر الذي تطلب من الأوربيين لتجاوز هذا الواقع بذل جهود متواصلة منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وحتى نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي[7].

3. إن المعرفة الإسلامية باعتبارها تعبيراً صادقاً على الغنى الثقافي لدار الإسلام بامتدادها الجغرافي وتنوع عناصرها البشرية وتوجهاتها الفكرية والمذهبية، كانت البوتقة التي انصهرت فيها عبقرية الشعوب التي انضوت تحت راية الإسلام، وإن كان دور العرب والفرس غالباً عليها باعتبارهما العنصرين المحركين والدافعين والموجهين لحركة الإبداع العلمي الإسلامي، دون أن نغفل مساهمة العناصر الأخرى كالأتراك والبربر والهنود والإيبيريين، وهذا ما أكسب المعرفة الإسلامية صفة الثقافة الشاملة والمتعددة المعارف والرافضة للانغلاق والمتقبلة للإسهامات مهما كان مصدرها، سواء ساهم بها المسلمون أوالنصارى المستعربون أواليهود أو العناصر المسيحية المحافظة على التراث الهلنستي من أرثوذكس ويعاقبة ونساطرة. كل ذلك جعل المعرفة الإسلامية تقوم على التسامح وحرية الرأي ولا ترفض الحوار وإبداء الرأي المخالف، بل تتبنى في فترة ازدهارها فكرة الحرية وتشجع المبادرة والمنافسة في تقديم المبتكر والجديد من المعرفة.

كل ذلك جعل تعارض الأفكار غنىً واختلاف الثقافات ثراءً، مما اكسب المعرفة الإسلامية طابعاً إنسانياً يقوم على الوحدة الحضارية لدار الإسلام، ويستند إلى التنوع المعرفي الخاص، هذا التنوع الذي ينأى عن الاختصاص الضيق ويبتعد عن

تجزئة المعارف، وينطلق من التصور الشامل والتكامل للعقل والعاطفة ويستجيب لحاجات الإنسان ومتطلباته، وهذا ما جعل مواهب العلماء المسلمين تتعدد ومعارفهم تتنوع، فقلما نجد عالماً مسلماً اكتفى بصنف واحد من العلوم أو بنوع واحد من المعارف. فالطب والجراحة والاستشفاء مرتبط بالفقه والفلسفة والرياضيات، والفلك والعلوم الدينية تتداخل مع الجبر وعلم البصريات والكيمياء والعلوم الطبيعية، كما أن مسائل الفلاحة ومعارف الجغرافية والمسالك تتداخل هي الأخرى مع معارف التاريخ والأدب والفنون، وهذا ما أكسب المعرفة الإسلامية طابع المعرفة المتكاملة والشاملة التي لا يمكن الإحاطة بجوانبها بمعالجة أحد العلوم وإنما يقتضي ذلك ثقافة موسوعية تجمع تصور العالم الأخروي بمسائل المعيشة وواقع المجتمع.

بينما ظلت الحضارة الغربية في أغلب العصور الوسطى لا تتجاوز نطاق الحضارة الرومانية ومجال انتشار الديانة المسيحية الذي عرفته القرون المسيحية الأولى ولم تعرف التوسع إلا في مجالات محدودة لا تتجاوز الأقاليم الجنوبية والشمالية لأوربا التي تم استرجاعها من المسلمين، (جنوب إيطاليا، صقلية وشمال الأندلس) أو نجح المبشرون في نشر المسيحية بين سكانها (الجزر البريطانية، جرمانيا، ومناطق وسط أوربا)، كما أن هذه الحضارة ظلت لفترة طويلة مفتقرة إلى التنوع لتحكم الكنيسة فيها وعدم انفتاحها على الحضارة الإسلامية التي نظرت إليها الطبقة المثقفة من الأوربيين والمشكلة أساساً من رجال الدين على أنها الخصم الذي يجب محاربته والاحتراز منه ورفض معارفه إلا بعد التأكد من كونها تخدم أغراض الكنيسة وتستجيب لحاجات المجتمعات الأوربية الغربية آنذاك.

4. تميزت المعرفة الإسلامية في فترة ازدهارها (القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي) بموقف توفيقي وطبيعة وسطية ونظرة متزنة إلى حاجات الفرد ومتطلبات المجتمع. فقد حاولت ونجحت إلى حد كبير في إرضاء دوافع الجسم ومطالب الروح في آن واحد، واستطاعت في فترة حيويتها (القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي) التوفيق بين الفكر والإيمان، وبين العقل والنقل، وبين الابتكار والتقليد، فكونت بذلك فهماً خاصاً لمسار حركة التاريخ ولواقع الحياة البشرية، يقوم على نظرة ذاتية متفتحة مرتبطة برسالة الإسلام وخاضعة لقيمه وتوجيهاته، مما سمح للحضارة الإسلامية بالابتعاد عن التطرف في المواقف والآراء في فترة عطائها (القرن الثالث – السادس الهجري/ التاسع – الثاني عشر الميلادي).

على أن الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشها العالم الإسلامي ابتداء من القرن السابع الهجري /الثالث عشرالميلادي، أدت إلى اختلال هذا التوازن في السلوك والذهنية لدى حاملي المعرفة الإسلامية، وقد كان لانتصار نزعة التقليد التي تزعمها الفقهاء بمثابة مؤشر على تراجع الفكر المجدد والمبدع في الإسهام الفكري الإسلامي وبداية فعلية لدخول الحضارة الإسلامية مرحلة الجمود ثم التراجع التي تميزت في نظرنا بالميل إلى النقل والتقليد وبالتوجه نحو اعتماد الرواية ووضع المصنفات الموسوعية والشروح الضافية[8].

لقد عاش الغرب الأوربي نفس الأوضاع بصورة معكوسة، فلم يبدأ بالتوازن والانفتاح لينتهي بالتراجع والانغلاق كما كان الحال عليه بالنسبة إلى العالم الإسلامي، وإنما عاش أغلب فترات العصر الوسيط (ق 5–10م) انغلاقاً فكرياً لم تكن فيه المعرفة تتجاوب والحاجات الضرورية للمجتمع، ولم يكن رجال الدين والحكام يأخذون بمبدأ التسامح والتوفيق بين العقل والعقيدة بحيث لم يتوفر أي مجال للتجديد خارج توجهات الكنيسة.

على أن التطور الذي عرفته الفترة الأخيرة من العصر الوسيط الذي تشير إليه كتب التاريخ بما يعرف بنهضات العصور الوسطى المتأخرة ابتداء من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، نتجت عنها محاولات نجحت في جعل العقل الأوربي يتفهم حاجات الفرد ومتطلبات المجتمع. وكان اتصال متعلمي الغرب بمعارف ومناهج المسلمين بداية فعلية لظهور جدل فكري ومناقشات علمية بين دعاة المحافظة (الرشدية المسيحية) وأنصار التجديد (الرشدية الأرسطية) – كما سنتعرض له لاحقا –، أرغم الكنيسة على تعديل موقفها. وكان ذلك بداية انفتاح العقل الأوربي على القضايا العقلية مما أكسبه في فترة لاحقة صفة الوسطية والاعتدال والتوازن التي كانت أساس التفوق الأوربي في عصري النهضة والتنوير (القرن العاشر والثاني عشرللهجرة/ السادس والثامن عشر للميلاد).

5. لقد نمت المعرفة الإسلامية وتطورت المناهج العلمية المرتبطة بها بفضل التفاعل الحضاري في البيئات العريقة للعالم القديم، بأقاليم العراق وفارس والشام ومصر والمغرب والأندلس، وقد كانت الترجمة الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا السبق العلمي الذي حققه العلماء المسلمون ونالوا به الريادة العلمية طيلة العصر الوسيط.

فانصب الاهتمام على نقل التراث الإغريقي، وخاصة ما كان منه متوفراً في مراكز المعرفة الهيلنستية مثل الإسكندرية بمصر ومدن الشام وفي مقدمتها أنطاكية وبيروت. على أن أهم مراكزالترجمة كانت توجد بأطراف الهلال الخصيب وبلاد فارس حيث ظلت الدراسات الهيلينية حية في مدن الرها (أوديسا) ونصيبين وحران (هليوبوليس) وجند يسابور[9]، فكانت حركة الترجمة إحدى عوامل تطور العلوم الإسلامية ومناهجها في الحواضر الكبرى مثل البصرة والكوفة وبغداد والفسطاط والقيروان وفاس وقرطبة وغيرها.

لقد عرف العلماء المسلمون رياضيات الإغريق وحساب الهند وقوانين الفرس ونظم البيزنطيين واحتكوا بتقاليد ومعارف المجتمعات المحلية بمدن الرافدين والشام ومصر، وهذا ما يسمح لنا بالقول إن المعرفة الإسلامية عند اكتمالها في القرن الرابع الهجري/ العاشرالميلادي، استوعبت جل التراث المعرفي للبيئات الحضارية القديمة من الهند وأواسط آسيا شرقاً وحتى بلاد المغرب والأندلس غرباً. وأصبحت اهتماماتها تغطي حاجات العالم الإسلامي بأكمله باعتباره مجالاً حضارياً قائماً بذاته ومستغنياً بإمكانياته، مما حال دون طرح إشكالية التعرف على الآخر والتعامل معه والاحتكاك بأفكاره.

هذا في الوقت الذي كانت فيه أوربا الغربية تعرف انقطاعاً عن مصادرها الحضارية التقليدية (اليونانية والرومانية) وتعيش فترة اضطراب سياسي أعقبت سقوط الإمبراطورية في الغرب وتزامنت مع انسياح القبائل الجرمانية مثل القوط والفرنجة، وذلك منذ القرن الخامس الميلادي. وقد أدت هذه التطورات في أوربا الغربية إلى سيادة نظام الإقطاع وتحكم رجال الدين (الإكليروس) في حياة الأوربيين، كما أسفرت عن عجز في مواجهة التحدي الذي فرضته الفتوحات الإسلامية على الغرب أو نتج عن ضغط القبائل البربرية في الشمال والشرق، فكان ذلك عاملاً في انغلاق أوربا الغربية على نفسها ورفضها لفترة طويلة قبول كل تنوع أو اختلاف أو تعدد في الثقافة والفكر والعقيدة. فهي ترى في كل حركة تجديد خطراً على تماسكها الداخلي وأمنها الخارجي. ولعل هذا ما حدد موقفها من المعرفة الإسلامية ومن خلالها مناهج العلماء المسلمين، التي رأت فيها منافساً وخصماً يتوجب الاحتراس منه ولا يمكن السماح بالانتفاع به إلا بأمر من الحكام وتوجيه من الكنيسة. وهذا ما يؤكد لنا أن فترة عطاء الحضارة الإسلامية ارتبط بتعطل الفكر

الأوربي، كما أن فترة نضج المساهمة الإسلامية وتوقفها عن الإبداع ارتبط هو الآخر ببداية تيقظ العقل الأوربي، الأمر الذي سمح لأوربا أن تكسب الجولة الحضارية بتحقيق نهضتها العلمية الشاملة مع نهاية القرن التاسع الهجري / بداية القرن السادس عشر، في الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي آنذاك يعيش تقهقراً حضارياً وتراجعاً فكرياً رغم قوة العثمانيين العسكرية التي حققت توسعاً على حساب الأوربيين في البلقان خاصة.

6. لم تستطع المعرفة الإسلامية أن تكوّن حركية دفع ذاتي بعيداً عن مبادرة الحكام ولم توفق في تأسيس مراكز علمية مستقلة بذاتها تكون بمثابة القوى الموازية لثقل السلطة السياسية. ولعل ذلك يعود إلى ارتباط السياسة بالعقيدة وإلى اتصال العقيدة بالمعرفة، وإلى الدور الاجتماعي الخاص لحاملي هذه المعرفة الإسلامية وفي طليعتهم جماعة الفقهاء، فكان لذلك أحسن الأثر في فترة القوة التي تميزت بوجود حكام حازمين محبين للعلم ومعجبين بالفلسفة (الحكمة) ومقدرين للعلماء كما هو الحال في فترة العطاء العلمي لحواضر بغداد والقيروان وفاس وقرطبة.

لكن هذا العامل أصبح عائقاً بل معرقلاً عندما تغلب الطابع العسكري – الذي يقوم على التنظيم الاقطاعي – على جهاز الحكم في المشرق مع ضعف الدولة العباسية وفي المغرب بعد انقسام دولة الموحدين. وقد تجذر هذا التوجه في نظام الحكم الإسلامي بفعل الاضطرابات السياسية وتغلب أسلوب الحياة البدوية والميل العام للحكام إلى إرضاء العامة بالتقرب لممثليهم والمؤثرين فيهم من الفقهاء والمتصوفة، مما أدى إلى تراجع دور الحواضر وتلاشي نفوذ العلماء وانحسار دورهم، بل أدى إلى تلاشي وضياع قسم كبيرمن الإرث العلمي في جانبيه التجريبي والعقلي منذ القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي.

وقد كانت بداية هذا التحول الخطير في العالم الإسلامي مع انتصار أهل السنة على جماعة المعتزلة في المشرق في عهد المتوكل (ت 247هـ/ 861م)، كما كانت نهايته التي أزاحت العالم الإسلامي نهائياً عن موقع الصدارة العلمية والريادة العقلية محنة الفيلسوف أبي الوليد ابن رشد (ت 595هـ/ 1198م) في المغرب، هذه المحنة التي لم تسفر عن تجريم فكره فقط وإنما أغلقت في الواقع إمكانية التطور أمام العقل الإسلامي الذي لم يجد ملجأً للتغلب على واقعه إلا في التشبث بالنصوص والهروب إلى التصوف[10].

ونفس الأوضاع عرفها الغرب الأوربي لكنه لحسن حظه استطاع تجاوزها مما سمح له بكسب السبق العلمي، ففي الوقت الذي أصبحت فيه المعرفة الإسلامية محتوى ومنهجاً تقوم على الأخذ بالشروح الطويلة وجمع المصنفات الموسوعية وتتأثر بموقف الحكام وتساير آراء صانعي الرأي العام من الفقهاء والمتصوفة ومتوجهة إلى التقليد ومحاولة اجترار الماضي للحد من انعكاسات الانكسارات العسكرية والفوضى الاجتماعية والتراجع الاقتصادي، في هذا الوقت كانت المؤسسات العلمية الأوربية الناشئة وفي مقدمتها المدارس والجامعات تحاول أن تفرض نفسها على الحكام وعلى مؤسسة الكنيسة. ونجحت إلى حد كبير في أواخر العصر الوسيط في أن تصبح قوة علمية ومرجعية أخلاقية من الصعب إخضاعها، بل كانت أساس الحياة الثقافية في الغرب التي سوف تتبلور أثناء النهضة الأوربية وأن تحقق نوعاً من استقلالية الرأي، ساعد على تحجيم دور رجال الكنيسة وأدى فيما بعد إلى وضع نهاية لوصايتهم على الفكر الأوربي، وهذا ما فرض على الكنيسة أن تعدل مواقفها وأن تصبح أكثر انفتاحاً على القضايا الاجتماعية والمسائل العلمية.

ولقد ساعد أوربا على ذلك انتعاش عرفته مختلف أوجه الحياة، فقد انحسر الإقطاع وظهرت طوائف اجتماعية نشطة بالمدن لتكون طبقة البرجوازية فيما بعد، وبدأ تراكم الثروة بفعل النشاط التجاري وتحقيق الأمن الداخلي الذي ارتبط بزيادة سلطة الأمراء والملوك على حساب النبلاء والأرستقراطيين، كما زادت ثقة الأوربيين بأنفسهم بتحقيق انتصارات متتالية على المسلمين بالأندلس (سقوط حواضر الأندلس في أيدي النصارى) وتوجيه حملات عسكرية إلى بلاد المشرق (الحروب الصليبية 1096–1291م)، ولعل أهم مظهر لهذا التحول يتمثل في تزايد السكان الأوربيين منذ منتصف القرن العاشر (950م) وتحول ذلك إلى نمو ديمغرافي متسارع منذ النصف الثاني للقرن الحادي عشر والذي بلغ أوجه في سنوات 1140 – 1150م، فأصبح قوة دافعة لكل شيء[11].

فكان القرن الثالث عشر بحق فترة افتراق بين الشرق الإسلامي والغرب الأوربي، فتراجع المشرق ديمغرافياً وأصبحت حياته تقوم على التقليد الذي عمقه الإقطاع العسكري وتوسع مجال البداوة على حساب الاستقرار. بينما استطاع الغرب المسيحي أن يجدد نفسه، فحرر المجتمع من سيادة الإقطاع وسار نحو حياة الاستقرار، في المدن حيث تجمعت الثروة والمعرفة التي انتهت إليه عن طريق ترجمة معارف المسلمين والانتفاع بمناهجهم.

ب. مجال احتكاك الغرب الأوربي بالعالم الإسلامي

لم يكن تأثير العالم الإسلامي في أوربا مباشراً وسريعاً ومركزاً على ناحية واحدة أو إقليم معين سواء من حيث نوعية المعلومات أو أساليب البحث وطرق الدراسة، فقد استغرق فترة زمنية ناهزت الخمسة قرون (القرن 4–8هـ/10–14م) وإن كانت مرحلة الاقتباس الحقيقية لا تتجاوز القرنين (6–7هـ/12–13م)، وقد تمت عبر نقاط اتصال متعددة سمحت لأوربا أن تتتلمذ على العلماء المسلمين وأن تنتفع بمناهجهم دون أن تخضع مباشرة لتأثيرات المعرفة الإسلامية أو تضطر إلى تبني أفكار العرب أو الإقرار بفضلهم فيما بعد. وقد كانت نقاط الاتصال هذه تشكل منطقة واسعة يمكن أن نطلق عليها ثغور التماس الحضاري، ويمكن إجمالها في ثلاث حلقات هي:

1. الحلقة الأولى:

تتمثل في مواطن الإبداع العلمي وسيادة التفاعل الحضاري الإسلامي، وتتشكل من الحواضر الإسلامية الكبرى، مثل المدينة والبصرة والكوفة وبغداد ودمشق والقاهرة والقيروان وتونس وبجاية وتلمسان وفاس ومراكش وقرطبة وإشبيلية. فقد اكتسبت هذه المراكز العلمية مكانتها بفضل تشجيع الحكام وتنظيم الدراسات العلمية والأدبية والفقهية، والعمل على نقل معارف الفرس والهنود ولا سيما الإغريق من المدن التي احتضنت التراث الهيلنستي مثل (أنطاكية وقيسرية والإسكندرية) ومراكز التراث السرياني حيث إلتجأ المضطهدون من الأرثوذكس واليعاقبة والنساطرة واليهود، مثل (أوديسا) وحران (هليوبوليس) ونصيبين وجنديسابور.

وقد كان في طليعة من شجع الترجمة من الإغريقية والسريانية والفارسية إلى العربية الخلفاء العباسيون الأوائل والخلفاء الأمويون بقرطبة، والذين اشتهر منهم أبو جعفر المنصور(ت 158هـ/774م) والمأمون (ت218هـ/ 833م) وعبدالرحمن الناصر (ت 350هـ/961 م). فقد كتب أبو جعفر المنصور إلى إمبراطور الروم يطلب منه كتباً يونانية فأرسل له كتاب إقليدس وبعض كتب الطبيعيات، كما أن المأمون الذي أسس بيت الحكمة في بغداد (217هـ – 732م) حرص على مراسلة قياصرة الروم يطلب منهم استخراج علوم اليونان واستنساخها بالخط العربي، وذهب به الحرص على ترجمة العلوم اليونانية إلى حد أنه كان يعطي حنين بن إسحاق زنة ما يترجمه ذهباً[12].

كللت هذه الجهود التي يعود الفضل فيها إلى المترجمين الأوائل مثل يحيى بن ماسويه (ت 857م) وحنين بن إسحق (ت911 م) وقسطا بن لوقا (ت 912 م) وثابت ابن قره (ت 901م) وفضل النوبختي (ت815 م)[13]، بتوفير المادة الخام في مراكز الاستقطاب العلمي الرئيسية : ببغداد وقرطبة، حيث انصب الاهتمام منذ القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد على العلوم الشرعية ومعارف اللسان وفنون التاريخ التي أخضعت لقواعد الجرح والتعديل، بجانب العلوم الفلسفية والرياضية والطبيعية والفلكية التي عُرفت عند المسلمين (بعلوم الأوائل) والتي حقق فيها العلماء المسلمون تطوراً ملحوظاً من حيث المعلومات والمنهج، سمح لهم بتجاوز أصول الترجمات الإغريقية بتطوير معلوماتها وصبغها بالطابع الإسلامي، وذلك منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي.

وقد كان في طليعة العلماء المسلمين الذين حققوا السبق العلمي على عصرهم وفرضوا معارفهم على الغرب الأوربي وأصبحت تآليفهم موضع ترجمة واهتمام الدارسين بالجامعات الغربية : ابن الجزار (ت 1004م)، جابر بن حيان (ت 815م)، محمد الخازن، محمد بن موسى الخوارزمي (ت حوالي 933م)، البتاني (ت 929م)، أبو الوفاء البوزجاني (998م)، الرازي (El. havi) (ت حوالي 925م)، ابن مسلمة المجريطي (ت1007م)، الزهراوي (ت 1013م)، البيروني (1048م)، الحسن بن الهيثم (Alhazem)(ت1079م)، ابن سينا (ت 1037م)، ابن اسحاق القرطبي (ت بعد 1050م)، ابن جبيرول (ت1058م)، أبو جعفر الغافقي (ت 1116م)، جابر بن أفلح الإشبيلي (بعد 1145م)، ابن العوام (ت 1145م)، ابن رشد (ت 1198)، ابن الياسمين (ت 1204م)، ابن الرومية (ت 1239م)، ابن البيطار (ت 1248م)، ابن النفيس (ت1288م)، ابن البناء (ت1323م)، ابن فرناس (ت888م)، ابن معشر البلخي (ت886م)، الغزاري الفلكي (بعد 797م)، موسى بن شاكر وأبناؤه (محمد وأحمد والحسن)، ابن يونس الفلكي (1009م)، ابن زهر (ت1168م)، ابن جزله (ت1100م)، ابن أبي اصيبعه (1169م)، الزرقالي (ت1085م)، نصير الدين الطوسي (ت1274م)، عمر الخيام (ت1123م)، القلصادي (ت1486م)[14].

2. الحلقة الثانية :

تتشكل من مراكز تخصصت في ترجمة ونقل علوم المسلمين، وهي في مجملها تقع عند أطراف العالم الإسلامي المعروفة بمناطق الثغور، بعضها ظل تحت حكم

المسلمين مثل بلنسية وإشبيلية وبعضها الآخر استولى عليه النصارى وجعلوه قواعد متقدمة في صراعهم مع المسلمين مثل طليطلة التي استولى عليها القشتاليون عام (478هـ / 1085م) وباليرمو بصقلية التي أصبحت عاصمة النورمان (483هـ– 1091م). وتلحق بهذه الحلقة المدن التي فقدها المسلمون منذ عهد طويل مثل برشلونة (138هـ/ 755م) وطرطوشة ولايون، وبمبلونة بمملكتي الأرغون وقشتالة (إسبانيا)، أو المدن التي ظلت على اتصال تجاري مع المسلمين مثل المدن الإيطالية(جنوة، البندقية، فلورنسة، نابلي، ساليرنو وروما) أو البيزنطية (سينوب، طرابازوند على البحر الأسود والقسطنطينية).

وقد كان الدور الأساسي لهذه المراكز – التي طبعت بنشاطها القرن الثاني عشر الميلادي – التعريف بالتراث الإسلامي عن طريق ترجمته وتقليد أساليبه، إذ لعبت مدن طليطلة بإسبانيا وباليرمو بصقلية وروما بإيطاليا دوراً مميزاً لرعاية حكامها للترجمة وتشجيعهم على نقل التراث الإسلامي العلمي إلى لغة الكنيسة (اللاتينية) خاصة. ففي طليطلة يعود الفضل في تشجيع حركة الترجمة إلى أسقفها الكبير رايموندو كبير مستشاري ملوك قشتالة (Archevêque Raymond) (ت 1152م) الذي أسس مدرسة المترجمين (Collegio de Traducttores Toledanus)، وإلى الملك الفونسو العاشر الملقب بالحكيم «Alfonso X, el-Sabio» (1255–1284م) الذي أنشأ هو الآخر أول معهد للدراسات بمرسية بإشراف الفيلسوف العربي السرقسطي، ثم عززه بمدرسة للبحوث والترجمة وتعليم اللغتين العربية واللاتينية بإشبيلية. أما في باليرمو بصقلية فقد كان في طليعة مشجعي نقل العلوم الإسلامية واقتباس مناهجها كل من روجر الثاني النورماندي(Roi Roger II) (1130– 1154م) والإمبراطور فريديك الثاني (Frédéric II de Hohenstaufen) (1337–1296م) الذي أنشأ أكاديمية لتدريس وترجمة علوم المسلمين في نابلي، والملك شارل دانجو (Charles d'Anjou) (1266–1285م)، دون أن ننسى جهود بعض البابوات أمثال سلفستر الثاني (Sylvestre II) (945–1003م) وأنوسنت الثالث (1198–1216م) وأدريان الرابع (1261–1264م) ولاون العاشر (1521–1513م) الذين جعلوا من مقر الكرسي الرسولي مركزا علمياً للترجمة ودراسة علوم العرب ومناهجهم[15].

وقد أسفرت هذه الجهود في ترجمة علوم العرب والاغريق عن ظهور أربع مدارس للترجمة[16] هي :

1. المدرسة الإسبانية في ترجمة تراث العرب، كان مركزها طليطلة وامتد نشاطها العلمي إلى حوض الإبرو وبرشلونة والمراكز العلمية بفرنسا (باريس ومونبلييه) وقد اشتهر من مترجمي هذه المدرسة:

– جيرار الكريموني الإيطالي (Gérard de Cremona) (ت 1187م) من لومبارديا التحق بطليطلة وانكب على ترجمة الكتب العربية ونسبت إليه ترجمة أكثر من سبعين مؤلفاً نقله إلى اللاتينية.

– بدرو ألفونسو الهوسكي (Pedro Alfonso de Huesca) (ق 13م)، تخلى عن اسمه اليهودي المعروف به وهو موسى السفردي، ولعله هو المترجم المعروف ببدرو الجليل (L'honorable).

– ميخائيل سكوتو (Michel Scottus)، التحق ببلاط الملك فريديريك ثم تحول إلى طليطلة واشتغل بالترجمة حتى وافته المنية سنة 1217م.

– ماركوس (Marcos)، أسقف طليطلة.

– يوحنا دوكايو الطليطلي، عاش في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ومال إلى ترجمة القصص الأدبي من العربية.

– إبراهيم الخناسي البرشلوني، المعروف بإبراهيم برحيا، اشتهر بترجمة أبحاث المجريطي وابن سامح وابن الصفار.

– جيرار دي سابيونتا (Gérard de Sabbionetta)، قد يكون ابن الكريموني عاش في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، وعرف بترجماته الكثيرة.

– يوحنا الإسباني الفلكي أو يحيى الإشبيلي، تخلى عن اسمه اليهودي: ابن دريث عندما اعتنق المسيحية.

– دومنجو جوندي سالفي (Domingo Gonsalvo Cundisalvi) (ت 1180م)، اسمه الأصلي دومنييك جونزليز، تولى رئاسة الشمامسة. عمل في نقل ما ترجمه يحيى الإشبيلي من القشتالية إلى اللغة اللاتينية.

– هرمان الألماني أو الدلمسي. (Hermanus Alumanus)(ت 1272م)، عكف على ترجمة الكتب العلمية العربية بطليطلة.

– هيجودي سنكتلا (Hugo de Sanctalla) (Sanctallenis) الإسباني، عاش في النصف الأول من القرن الثاني عشر، وترجم كتباً في الفلك والارصاد والهيئة.

– إبراهيم بن عزرا الطليطلي (Abraham ibn Ezra) (ت 1160م)، ترجم كتباً للخوارزمي وابن الهيثم.

– أفلاطون طيبرطنوس (Plato Tiburtinus) (Platon deTivoli).

– ألفريد دي سرشال الإنكليزي (Afred de Sarshel) اشتغل بالترجمة في إشبيلية في الربع الأول من القرن الثالث عشر الميلادي.

– هنري الإنكليزي (القرن 13م)، ترجم كتاب "الحاوي" للرازي وعمل في نسخ المخطوطات وتصحيح الترجمات العربية.

– روبير أوف تشيستر (Robert de Chestre) (Castrensés)، عاش في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي وترجم كتاب "الجبر" للخوارزمي.

– غالب (Gallipus).

– قالونيموس بن قالونيوس اليهودي (ت حوالي 1328م)، ترجم كتاب "الكون" لارسطو ولارخميدس الذي وصف قسكابزلوقا.

– يعقوب بن ماهر بن طبون (ت حوالي 1272م).

– فيتلو بن البقار البرغاشي (ت حوالي 1322م).

– فيتلو (Vitello) (ت حوالي 1270م)، ترجم إلى اللاتينية كتاب "المناظر" للحسن بن الهيثم.

– جاك ديبارتس (Jacques Desparts) أو جاكوبوس برتيبوس (Jacobus de Partibus) من مدينة طورني الفرنسية، درس بمونبلييه وباريس وكرس جهوده لترجمة كتب ابن سينا في الطب.

– أدلهر (Atelhar ،Adelard) من مدينة بات على نهر أفون (Bath sur Avon) اشتغل في الترجمة بانكلترا على عهد هنري الأول، تنسب إليه ترجمة "زيج" الخوارزمي والمجريطي.

– دنيال دومورلي (Daniel de Morley) عاش في القرن الثاني عشر الميلادي.

– روبيرت جروستيت من جامعة أكسفورد، اشتغل بالترجمة خاصة من اليونانية التي اشتهر بها.

2. المدرسة الإيطالية: تتوزع على مراكز باليرمو وساليرنو وبيزا وروما وبعض الجامعات الإيطالية الأخرى مثل بادوفا وبولونيا، من مترجميها:

– أبوجنيوس البالرمي (Eugenius de Palerme)، الملقب بالأمير، يعرف في ترجماته بالأمير أبوجين (منتصف القرن الثاني عشر الميلادي)، ترجم كتاب "البصريات" لبطليموس وكتباً أخرى في الفلك والرياضيات.

– الطبيب فرج بن سالم البالرمي اليهودي، يعرف في ترجماته بهرمانوس عاليمانوس فيراريوس (Fargut ،Fararius) (ت 1285م)، ترجم العديد من الكتب العلمية منها كتاب "الحاوي" (Continens) للرازي وكتاب "تقويم بن جدلة".

– الراهب البنيدكتي قسطنطين الإفريقي (Constantin, Africanus) (1087م) ولد بقرطاج وبعد تردده على العديد من الأديرة استقر بدير مونت كاسينو بإيطاليا حيث انكب على ترجمة العديد من الكتب العلمية العربية.

– ليونارد البيزي المعروف بفيبوناتشي (Léonard de Pise Fibonacci) تردد على بجاية واشتغل بالترجمة في موطنه بيزا، وعمل على التعريف بالأرقام العربية.

– فيرادي دي فرادو من مدينة بافيا.

– تيودور الأنطاكي الطبيب، عمل كاتباً ومترجماً للامبراطور فريدريك الثاني بصقلية.

– سباطي دندولو اليهودي (Sabbatay Dondolo).

– بارافاكي (القرن الثالث عشر) مترجم كتاب "التيسير" للزهراوي.

– هنري أرستيب، عمل بالترجمة وكانت أغلب ترجماته من اليونانية.

3. المدرسة الشرقية في ترجمة التراث الإسلامي، وهي استمرار للتقاليد التي عرفها العالم الإسلامي في بداية نهضته، اهتمت خاصة بالطب وبمظاهر الحياة الإسلامية ومن مترجمي هذه المدرسة:

– رينو الصيداني (Renaud de Sidon).

– استيفان البيزاني الأنطاكي، كان عارفاً باللغة العربية وبكتب التاريخ الإسلامي، ترجم "خلاصة" علي بن العباس، نقل كتاب المجسطي في الطب إلى اللاتينية.

– باسل الحلبي، له عدة ترجمات.

– يعقوب النسطوري الطرابلسي الطبيب، اشتغل بالترجمة.

4) المدرسة اليونانية: بالأديرة الباسيلية ذات الأصول البيزنطية، عملت على نقل التراث الإغريقي مباشرة إلى اللاتينية ثم مقارنته بما ترجم من العربية، يعود إليها الفضل في تعريف الغرب بالنسخ الإغريقية لبعض كتب أفلاطون وأرسطو.

. أشهر مترجميها: هنري أرستوس (Aristippus) وجيمس البندقي وموسى البرجامي وبرجنديو البيزي، وجيوم موربكي الفلامنكي.

3. الحلقة الثالثة:

تتكون من مراكز دراسة التراث العلمي الإسلامي التي تخصصت في تحليل المعلومات والتعرف على المناهج التي اتبعتها بهدف تمثل المعرفة الإسلامية وإعادة صياغتها كمنتوج أوربي مسيحي ينسب إلى أصوله الإغريقية ولا يسلم بكونه إنتاجاً إسلاميا، وهذه المراكز في مجملها تتشكل من كليات كانت أساس الجامعات العريقة في أوربا والتي كانت في طليعتها: جامعة ساليرنو وجامعة بولونيا (إيطاليا)، وجامعة مونبلييه (1137 م) وجامعة باريس (1170 م) وجامعة أكسفورد (1167م)، وكانت الدراسة الأولية في هذه الجامعات تقوم على تلقين الفنون السبعة الحرة بمجموعتيها: الثلاثية (Trivium): قواعد اللاتينية والمنطق والبلاغة، والرباعية (Quatrivium): الحساب والهندسة والفلك والموسيقى [17].

لقد تطورت الجامعات الأوربية، فارتفع عددها من خمس جامعات في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي إلى سبع عشرة جامعة في القرن الثالث عشر، اشتهرت منها جامعات بادوفا وتولوز. ثم ازداد عددها إلى خمس وثلاثين جامعة في القرن الخامس عشر [18]. ولم يحل القرن السادس عشر حتى أصبح عددها يناهز الثمانين جامعة. ومع تكاثر الجامعات تزايد جمهورها من الأساتذة والطلاب. وصارت تتنافس فيما بينها لجلب أكبر عدد من الطلاب نحوها. فانتقل الطلاب من جامعة إلى أخرى رغبة في الدراسة على أساتذة اشتهروا بتدريسهم لأحد الفنون السبعة المقررة، أو عرفوا باطلاعهم على معارف المسلمين والإغريق.

وقد كانت ترجمة الكتب الفلسفية والعلمية والفلكية أساس شهرة الجامعات الأوروبية وميزة تفوق أساتذتها، فجامعة ساليرنو كان سبب شهرتها اعتماد أساتذتها الكتب العربية المترجمة في الطب أمثال؛ جاريوبونتوس وأورسو وروجر ونيقولا، وأصبح لأساتذتها حق مراقبة دراسة الطب عملاً بقرار الإمبراطور فريديرك الثاني عام 1231م[19]. كما أن مدرسة شارتر بفرنسا أخذت مكانتها بفضل الرشدية التي تطورت على يد برنار وتيري شارتر (في النصف الأول من القرن الثاني عشر للميلاد)[20]، وكذلك جامعات بادوفا وبولونيا ونابلي فيما بعد، التي استقطبت الطلاب لما عرفت به من حرية في دراسة شروح ابن رشد، فكانت بيئات تكون فيها رواد الفكر المدرسي (السكولاستكي)[21].

إن عملية الاقتباس التي مكنت الأوروبيين من الاطلاع على علوم المسلمين ومناهجهم لم تكن بسيطة ومباشرة ودقيقة، وذلك للظروف الخاصة التي تمت خلالها والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– أنها تمت في جو صراع حربي وعداء عقائدي ميز العلاقة بين المسلمين والأوروبيين، فقد تزامنت عملية الاقتباس مع المد المسيحي بالأندلس الذي عرف بحرب الاسترداد (Reconquista)، ومع عملية التوسع النورماندي بجنوب إيطاليا وصقلية (1092 م)، في الوقت الذي ازداد فيه ضغط البيزنطيين على ثغور المسلمين قبل أن يتراجعوا أمام السلاجقة، ولم يطل الأمر حتى تعرضت بلاد الشام ومصر للحملات الصليبية التي أقامت إمارات إفرنجية في قلب العالم الإسلامي (1095– 1291م)، كما لم تنته عملية الاقتباس الأوربي من علوم المسلمين إلا مع تجدد الصراع الحربي الذي اكتسب صبغة دينية (الحملات الصليبية المتأخرة) والذي تميز به القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، منذ حملة بطرس الأول لوسينان ملك قبرص اللاتيني على ميناء الإسكندرية (1365 م)، وحملة لويس الثاني دوق بوربون على المهدية في تونس (1395م)، وحملة نيقوبوليس ضد العثمانيين بالبلقان على عهد بايزيد الأول (1396م)[22]، مما جعل حركة الترجمة تتم في مناخ عدائي وجو تنافسي من التحدي والتنافس.

– إن الغرب الأوربي لم يتعامل مع التراث الإسلامي من موقع ضعف أو بدون هدف، فقد كان يتوفر على أسس ثقافية ومنطلقات علمية وإن كانت بسيطة، أكسبته منعة حضارية وتصوراً خاصاً للكون والإنسان حددته تعاليم الكنيسة. ولم يكن ذلك

متوفراً لولا تنظيمات شارلمان في ميدان التعليم الديني بزعامة العالم الإنكليزي ألكوين (Alcuin) وإصلاحات لويس التقي الدينية[23]، مما سمح بتجدد الحياة العقلية في الإمبراطورية الكارولنجية وأكسب الكنيسة رسالة دينية وثقافية ساعد النشاط البينديكتي والستتري على تأكدها، الأمر الذي مكن أوربا الغربية عند اتصالها بمعارف المسلمين من أن تجد المؤسسات الكفيلة بنقلها وتمثلها، وقد كانت المراكز الدينية (الأديرة) وأماكن الدراسة المستحدثة (الجامعات) الوسيلة التي مكنت الأوربيين من التعامل مع التراث العلمي والفلسفي الإسلامي من خلال فكرهم وتصورهم الخاص لقضايا المعرفة ومسائل الفكر، فكانت العلوم الإسلامية بمثابة الحافز والانطلاقة التي سوف تسمح لأوربا بفعل تضافر عوامل أخرى فيما بعد أن تحقق نهضتها مع نهاية العصر الوسيط.

– إن نقل معارف المسلمين واقتباس مناهجهم لم يتم بطريقة حرة ودون مراقبة فقد أشرفت الكنيسة على ترجمة كتب المسلمين وراقبت مدى تأثير مناهج المعرفة الإسلامية في القائمين بأمور التدريس بالجامعات الأوربية بحيث كانت الترجمة تتم بطريقة انتقائية فلم يسمح بترجمة التراث الديني أو الفكر الإسلامي خاصة إلا بعد تجريده من روحه الإسلامية وقيمه الحضارية وجعله في خدمة اللاهوت، ولهذا السبب حظرت السلطة الكنسية الترجمات الأولى لشروح ابن رشد لأرسطو، فقد أنكرها مجمع كنسي بباريس (1210م). وصدرت في أمرها لائحة حظر وضعها نائب البابا رينودي كورسون (1215م)، وأكد ذلك البابا غريغوار التاسع وتكرر إصدار أمر التحريم لشروح ابن رشد والزمت به جامعة تولوز لفترة تقارب عشرين سنة (1245– 1263م)[24]. ولم يرفع الحظر عن الدراسات الرشدية إلا بعد أن تأكد رجال الدين أن هذه الشروح تتضمن حججاً مقبولة للرد على الخصوم وإقناعهم بآراء الكنيسة، وفي هذا الإطار حارب علماء اللاهوت من الدومينكان والفرنسيسكان تأثير " الفلسفة الرشدية الأرسطية " في الآراء التي كونوها عن الفلسفة " الرشدية اللاتينية " كما يتضح ذلك في استعراض تأثير مناهج المسلمين في الفكر الأوربي.

– أن الترجمة التي تحقق من خلالها احتكاك الغرب بعلوم ومناهج المسلمين لم تتم على أيدي دارسين مختصين بالجامعات الأوربية ولم يقم بها في الغالب علماء مسلمون عارفون باللغات الأوربية وهم كثيرون، وإنما تكفل بها مترجمون محدودو الثقافة في الغالب من النصارى المستعربين، وأغلبهم كان منخرطاً في السلك

الكنسي، أو من اليهود الذين اعتنق بعضهم المسيحية ولم تتم الاستعانة بالعلماء المسلمين أو بأساتذة الجامعات الأوربية إلا في حالات نادرة.

هذا وقد أعطى بعض التراجمة لأنفسهم حرية التصرف في النصوص العربية لا سيما الدينية منها، ولم يتورعوا في بعض الأحيان عن إغفال أسماء المؤلفين المسلمين ووضع أسمائهم على النسخ المترجمة مما يوهم القارئ الأوربي بأنهم هم الذين ألفوها، وهذا ما أساء كثيراً إلى الأمانة التاريخية والدقة العلمية. ولعل ترجمة القرآن الكريم خير مثال على تجاوز المترجمين للتراث الإسلامي شروط الموضوعية، فقد جاءت ترجمته التي أشرف عليها الراهب بطرس الكلوني (ت 1156م) وتمت على يد قساوسة يعرفون العربية مشحونة بالأباطيل مثقلة بالأكاذيب حسبما تدل على ذلك طبعة بازل (1543م)[25].

– أن الترجمة من اللغة العربية لم تكن تتم مباشرة إلى اللغات الأوربية الناشئة، وإنما كانت تنقل إلى العبرية وقد تكتب أولاً باللغة القشتالية ثم تحول إلى اللاتينية لغة الكنيسة المعتمدة. وهذا ما حال دون حدوث الاحتكاك المباشر مع جمهور القراء من الأوربيين، هذا الاحتكاك الذي عرفته قرطبة لفترة قصيرة قبل شيوع الترجمة (القرن الرابع الهجري/ العاشرالميلادي)، بعدها لم تعد العلاقات السياسية والصراع العسكري الذي طبع علاقة المسلمين بالنصارى في غرب أوربا يسمح بالاتصال المباشر، مما ساعد الكنيسة على أن تقوم بالإشراف على عملية النقل وتوجيهها حسب ما تراه ملائماً لمفهوم اللاهوت وفائدة السلطة الكهنوتية. وحتى في فترة انحسار مراقبة الكنيسة للاقتباس من المسلمين بفعل ظهور مراكز التعليم المستقلة المتمثلة في الجامعات الحديثة النشأة، فإن التأثير الديني ظل طاغياً في عملية الترجمة لكون أغلب أساتذة هذه الجامعات آنذاك كانوا ينتمون إلى سلك الرهبنة البيند يكتية أو الفرنسسكانية.

– أن أعمال الترجمة من العربية إلى اللغات الأوربية لم تعد مع نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي منحصرة في مراكز الاحتكاك التقليدي مع الحضارة العربية الإسلامية، مثل طليطلة وباليرمو وساليرنو وإنما توسعت نحو الشمال، وهذا ما أكده هسكنس بقوله: "إن النقل قد تم ببرشلونة وطرطوز وسيجوفيا ولايون وبمبلونه وتجاوز جبال البرنس نحو بطلوزة(تولوز) وبيزي وأربونه ومرسيليا"[26]، على أن دور طليطلة استمر وحتى القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي متفوقاً على غيره من مراكز اقتباس علوم المسلمين حتى عدت

بحق عاصمة للترجمة من العربية إلى العبرية واللاتينية والقشتالية، مما أهلها لأن تكون محور التفاعل الحضاري بين العالم الإسلامي والغرب ومركز إشعاع علوم المسلمين على مدارس وجامعات أوربا، وهذا ما عبر عنه رسلو بقوله: "من طليطلة انتشر التيار العظيم في مركز الفكر الغربي من جنوب فرنسا ورحل إلى دير كلوني وعن طريقه وصل إلى إقليم اللورين وألمانيا وإنكلترا وكل أوربا الغربية"[27].

لقد كتب دانيال مورلي (Daniel Morley) في منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي في مذكراته عن التحاقه بطليطلة لتلقي علوم المسلمين والتعرف على مناهجهم هذه العبارات المؤثرة: "لقد دفعني حب الدراسة إلى مغادرة أنكلترا، فنزلت باريس فلم أر بها سوى متوحشين يمارسون سلطة قاسية في مقارهم الدراسية (يعني الجامعة)، وكما هو الحال على أيامنا حيث دراسة العرب تقوم أساساً على تقديم الفنون والعلوم لجمهور المتعلمين، وقد اجتذبتني طليطلة فسارعت للالتحاق بها للانتفاع بهذه العلوم والفنون"[28].

جـ. تعامل الغرب الأوربي مع مناهج المسلمين

تعامل الأوربيون مع المعرفة الإسلامية من خلال مفهوم الكنيسة وحسب قيم وتوجهات الحضارة الأوربية المسيحية، وقد كانوا في ذلك متأثرين بالعلاقات العدائية والمفاهيم اللاهوتية، مما جعل تعامل الغرب الأوربي مع المناهج الإسلامية يأخذ شكل حرب صليبية ذات طابع ثقافي. كان من روادها فرانسوا أبيلار (F. Abélard) (ت 1142م) وتوماس الإكويني (Th. d'Aquinas)(1225–1274م) والقديس انسلم (Saint Anselm) الكنتربري والبير الكبير (Albert le Grand) (1206–1280م)[29].

فقد تم تعرفهم واقتباسهم ثم تمثلهم لعلوم ومناهج المسلمين نظراً إلى تحكم الاعتبارات الدينية و العلاقات العدائية لمناهج المسلمين في ظروف تتصف بالحذر والتشكك الذي يوحي بالرفض العلني، ولكن هذا الرفض في واقع الأمر يُسلّم بالقبول والتبني الضمني لمناهج المسلمين، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة مركزة لتفهم ميكانيزمات تفاعل العقل الأوربي مع الإسهام الإسلامي.

وإذا تجاوزنا نوعية المعلومـات وقيمتها العلمية واكتفينا بمنهج البحث وهو ما نركز عليه في هذا العرض، نلاحظ أن علماء المسلمين طوّروا مناهج بحث قائمة على الملاحظة والتجربة والقياس والمقارنة مكنتهم من الكشف عن الحقائق

والبرهنة عليها ومناقشة الآراء المطروحة في بحثهم عن هذه الحقائق. وهذا ما اعترفت به الباحثة زيغريد هونكه بقولها: "إن البحث العلمي كان نتيجة لجهود العلماء المسلمين الذين اتجهت جهودهم المضنية وبحثهم الذي لا يعرف الكلل لإثبات صحة الصحيح وطرح الخطأ ووضع بديل له"[30].

إن الغرب الأوربي في إطار بيئاته العلمية وبواسطة علمائه تعرف على مناهج المسلمين ونجح في استيعابها واقتباس ما فرضته حاجات المجتمع وظروف العصر. فقد تعامل علماء الغرب المسيحي مع المناهج الإسلامية انطلاقاً من فهم النصوص المترجمة وحسب طبيعة المعلومات التي وصلتهم أو الأفكار التي انتهت إليهم مما يسمح لنا برصد خمس طرائق أو توجهات في البحث تأثر بها الأوربيون في تعاملهم مع الإسهام المعرفي الإسلامي، وهي تشكل في أساسها الخطوط العامة لمناهج البحث التي سوف تتطور مع نمو المعرفة الأوربية وتصبح أساس السبق العلمي والتفوق الحضاري لأوربا منذ القرن السادس عشر وحتى الآن:

1. المنهج الرياضي:

يقوم على الاستدلال والتدرج من مبدإ إلى قضايا تنتج عنه بالضرورة، وهو يتصل أساساً بالمعارف الرياضية والفلكية التي تعرف عليها الغرب عن طريق الترجمة وحاولوا الأخذ بها في معالجتهم للمسائل الفلكية خاصة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً "الكوبرنيكية العربية" التي تلتزم بالأسلوب الرياضي البحت، وإن كانت لا تهمل التجربة، وقد تطور هذا المنهج خاصة في الجامعات الإيطالية، وفي مقدمتها جامعة بولونيا التي تعلم فيها الفلكي نيكولا كوبرنيكوس (Nicolas Copernicus) وجامعة بادوفا التي درس بها أيضا كوبرنيكوس، وانتسب إليها العالم غاليلي (Galileo Galilei) لمدة سبعة عشر سنة (1593–1610م).

وقد سمحت معارف كبار علماء الفلك المسلمين الذين طبعوا القرن السادس للهجرة / الحادي عشر للميلاد بالأندلس، للدارسين الأوربيين بأن يستوعبوا المعرفة الرياضية الإسلامية التي ارتقت بالفلك إلى علم رياضي يقوم على الرصد والحساب ويستند إلى فرضيات تصاغ لتعديل ما يرى من الحركات والظواهر، وقد ساعدتهم هذه الفرضيات فيما بعد على نقد المسائل التي وصلتهم عن طريق الترجمة، كما فعل يوهانس أو كرباتوس، الأمر الذي أوصلهم إلى شواهد تناقض نظام بطليموس

الفلكي (ت 168م) في كتابه "المجسطي" ("Almagest")، الذي يقوم على فكرة أن الأرض ثابتة وأن الفلك يدور حولها. فلم تعد الأماكن الطبيعية بفضل الشواهد هي التي تعتمد في تحديد المكان وإنما النقطة التي ينظر منها المشاهد، فكان ذلك بداية ثورة في المعرفة الإنسانية لعلم الفلك ولتصور الإنسان للكون، كان من روادها: نيقولا دي كوسا (Nicolas Cusanus) (ت 1464م) وكوبرنيكوس (Copernicus) (ت 1534م) وفيفيس (ت 1540م) وليونـاردو دا فينسي (Léonard de Vinci) (ت 1519م) وكبلر (Kepler) (ت1620م) وغاليليو (G. Galilei) (ت 1642م)[31].

2. المنهج التجريبي:

ينطلق من الملاحظة ويقوم على التجربة المخبرية وتصنيف المعطيات العلمية بدءاً بالجزئيات وانطلاقاً من المبادئ اليقينية عند الباحث وانتهاء إلى الكليات أو القضايا العامة التي تتحقق بالتجربة التي هي بمثابة البرهان على صحة الاستنتاج. وقد طور الأوربيون هذا المنهج (Scientia experimentalis) اعتماداً على معارف المسلمين وطرقهم في البحث في مجال العلوم الطبيعية والكيمياء وعلم النبات والطب وهي المعارف التي تستند إلى التجربة والتي نسيت أصولها الإغريقية (حسبما تضمنه كتاب جالينوس وكتاب أبوقراط) وأصبحت علوماً إسلامية في محتواها وطريقتها، بفعل التحوير والتصحيح والإضافة، مما ارتقى بها من مستوى الشعوذة والخرافات إلى مسلمات العلم الحقيقي. وهذا ما أقر به ول ديورانت بقوله: "يكاد يكون المسلمون هم الذين ابتدعوا الكيمياء بوصفها علماً من العلوم لأنهم أدخلوا الملاحظة الدقيقة والتجربة العلمية، واعتنوا برصد نتائجها في الميدان، في حين كان اليونان من قبلهم يقتصرون على الخبرة والفرضيات الغامضة"[32].

لقد كان بحق القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بالنسبة إلى أوربا عصر الطب العربي القائم على المنهج التجريبي للظواهر الطبيعية والمسائل الطبية وما يتصل بها من معارف، فقد تعرف علماء أوروبا على كتب "التيسير" للزهراوي القرطبي و"كتاب القانون" لابن سينا و"خلاصة ابن العباس" في الطب وكتاب المنصور و"الحاوي" (Continens) للرازي وكتاب "الكليات" (Colliget) لابن رشد وغيرها. فكان أول من تأثر بالمنهج التجريبي الإسلامي المطبق أساساً في دراسة الطب هم المترجمون والدارسون لكتب علماء المسلمين مثل استيفانوس الفيلسوف ناقل "خلاصة علي بن العباس" في الطب وبلار دي باث النورماندي الإنكليزي الذي

أخذ في كتابه " في المسائل الطبيعية " بمقولة ابن زهر " أن التجربة خير مرشد للوصول إلى الحقائق".

3. المنهج الجدلي :

ينزع إلى الشك في بحثه عن الحقيقة ويعتمد على النقد في تقصيه للآراء ويستند إلى التناظر والتحاور في المناقشات العلمية، انطلاقاً من الطريقة الأفلاطونية التي تقتضي الافتراض أو الأسلوب الأرسطي القائم على التمثيل دون استبعاد طرح الظواهر أو تحليلها اعتماداً على الحجج العقلية، وقد كان لعلماء المسلمين الفضل في الارتقاء بهذا المنهج الجدلي وجعله وسيلة لإنتاج الفكر وبلورة الآراء وكانت طريقتهم في ذلك اعتماد الشك والتحري وهو أول شروط المعرفة.

وقد تأثر الأوربيون بالمنهج الجدلي عن طريق ما وصلهم من كتب التراث الإسلامي والفلسفة الإغريقية في نسختها العربية. فاطلعوا على الأسس التي أقام عليها الفقهاء المسلمون قواعد منهجية أصول الدين المتمثلة في أدلة العقول وهي مباحث السبر والتقسيم والمناسبة والشبه والطرد والدوران وتنقيح المناط وغيرها، كما تعرفوا على مبدإ قياس الغائب على الشاهد الموصل إلى اليقين والقائم على فكرة العلية "قانون السببية" وفكرة الاطراد في وقوع الحوادث "قانون نظام الأشياء" وسلموا بالفرضية القائلة إنه "في حالة وجود العلة تحت ظروف متشابهة تنتج معلولها" مما أكد لهم أن "علة الأصل موجودة في الفرع" وهذا ما نعتقد أنه كان له تأثير كبيرفي فكر روجر بيكون وماجينوس فيتليو وخاصة على توجهات ستيوارت ميل الذي كان إسهامه المميز في مجال الفكر يتلخص في تطوير هذا المنهج "بإقامة الاستقراء على قانوني التعليل والإطراد في وقوع الحوادث"[33].

على أن التأثير الحقيقي للمنهج الجدلي الإسلامي في الغرب نراه يتمثل في تشرب المفكرين الأوربيين لأفكار ابن رشد عن طريق شروحه لأرسطو وما أورده في كتابه " تهافت التهافت " (Destructio Destructioni). وهذا ما أحدث هزة في العقل الغربي دفعته إلى النظر في أمور العقل وجعلته يتقبل النزعة العقلية ويأخذ بالتأويل لإرضاء العقل والإيمان، فكانت مقولات ابن رشد العديدة الهادفة إلى التدليل على سلطان العقل وإجلال المعرفة، مثل"الحق لا يضاد الحق بل يكمله ويشهد له،" وأن ما كان موافقاً للحق قبلناه وما كان غير موافق للحق نبهنا إليه، وأن ما قام عليه البرهان العقلي لا بد أن يكون هناك ما يؤيده من نصوص الشرع "، و" أن التدليل على

وحدانية الله يكون أدق وأكثر منطقية بالأخذ بطرائق الفلاسفة ..." [34]. كل هذه المقولات كانت معالم حددت تعامل المفكرين الأوربيين مع قضايا العقل وكانت بمثابة المسلمات التي استبدت بهم لفترة طويلة في محاولتهم الجمع بن الحقيقتين المنفصلتين المتجانستين وهما الدين (الإيمان) والفلسفة (العقل)، ومن خلال هذه المقولات استوعب علماء الغرب منهج علماء المسلمين الجدلي القائم على اصطلاحات ذات أصول علمية قابلة للاختبار للكشف عن المعطيات بدءاً بفرضية تستند إلى الاستدلال عن إحدى الفرضيات وتعمد إلى البحث عن الشواهد التي تبرهن على تلك الفرضية أو تدحضها عن طريق طرح الأسئلة الي يتم الجواب عنها بالنفي أوالإيجاب على الفكرة الواقعة تحت الفحص.

4. المنهج التأملي الإيحائي :

يستند إلى التوجه الروحي الذي عبرت عنه آراء الفلاسفة المسلمين وفي مقدمتهم الكندي (ت873م) والفارابي (ت950م) وابن سينا (ت1037م) وابن حزم (1064م) وأبو بكر بن طفيل (581هـ/1185م) والغزالي (ت1111م) وابن ميمون (1204م). وقد كانت لفكرة "إشراق العقل الفعال" لابن سينا خاصة، تأثير في علماء الغرب الذين وجدوا فيها طرحاً ملائماً لقضية الألوهية في حدود العقل والتصور العام للوجود المستقل المكمل للتصورات الدينية المسيحية.

وإذا كان هذا الأسلوب في تناول القضايا الدينية للفلاسفة المسلمين قد ساعد إلى حد كبير على انتشار حركة التصوف في العالم الإسلامي، فإنه وجد في أوربا الغربية قبولاً من الكنيسة بعد أن تم مزجه بالأغسطينية التقليدية، وأصبح يعرف في الأوساط العلمية بالسكولاستيكية اللاتينية القائلة بإمكانية استنتاج قوانين الطبيعة اعتماداً على التأمل وحده، والتي ترى أن منبع المعارف الفكرية للجنس البشري كله صادر عن فكرة وحدة " العقل الفعال ".

وقد أخذ بهذا المنهج الذي يقوم على التأمل وتسخير العقل من أجل تعميق الإيمان شخصيات دينية جلها من الأخوة الفرانسيسكانية والدومينكانية تحكمت في الدراسات اللاهوتية وأثرت في توجه الفكر الأوربي في بداية تيقظه (القرن السابع الهجري/ الثالث عشرالميلادي) وكان لها دور مهم في تنشيط الجدل العقلي بجامعتي أكسفورد وباريس، والتي كانت أساس ما يعرف بالمدرسة السكولاستيكية (Scolasticisme)[35].

ومن أشهر هؤلاء المفكرين الذين أخذوا بالمنهج التأملي الإيجابي روبير غروستيت وألبير الكبير (حوالي 1280م) وبونا فنتورا وتوماس الاكويني (1274م) والقديس أنسلم، الذين أقاموا أسس الشرح العقلاني في اللاهوت انطلاقاً من المنهج الإسلامي التأملي الإيحائي الذي يقوم على استنتاج حقائق متنوعة من المبادئ الإيمانية بطريقة عقلانية، على اعتبار أن الإيمان ينشأ عن نور علوي ولا يخضع للعقل بل على العقل أن يذعن له، ويجعل نتائج خبرته في خدمته، فالمعرفة عن طريق التأمل العقلي هو "الله أولاً ثم بواسطته لأنه هو مبدأ جميع الأشياء وغاياتها"[36]، وألغوا بذلك مبدأ التوافق الرشدي عندما أخضعوا العقل لخدمة الإيمان، ودخلوا في معركة ضد " العقلانية الرشدية" انطلاقا من أفكار ابن رشد ذاتها، كما سوف نشير إليه لاحقاً في استعراض الجدل القائم بين أنصار من يأخذون بعقلانية ابن رشد وبين القائلين بالمنهج التأملي المستمد من فكر ابن سينا والغزالي.

هذا وقد كان المنهج التأملي الإيحائي بمثابة الغذاء الروحي لأوربا الباحثة عن الإيمان الذي وجدته في الفكر الإسلامي التأملي، مما سمح لها أن تجتاز فترة حيرة "نفسية" واضطراب "عقلي"، أعقبت عمق إيمان العصر الوسيط ومهدت لإنسانية ومثالية العصور الحديثة. وقد ظل التأثير الإسلامي واضحاً في أفكار من أخذ بهذا المنهج حتى عند المتأخرين منهم، أمثال تيلزيو (1588م) وبرونو(1600م) وكامبانيلا(1639م) وجاك بوهيمي (1642م)[37].

5. المنهج التوثيقي:

يعتمد على العرض ويستند إلى الرواية ويرجع إلى الوثائق إن توفرت ويركز خاصة على استرداد الماضي انطلاقاً مما وصل إلينا من آثار وذكريات، وما أصابه من تغيرات، وتعود نشأة هذا المنهج التوثيقي إلى معالجة النصوص الدينية المتمثلة في الحديث الشريف، والمعارف ذات الطبيعة الإخبارية والقيمة التاريخية،وقد طبق فيه علماء الحديث مبدأ " الجرح والتعديل" وأخذوا فيه بمبدإ الإسناد وتحري صحة الرواية.

ومما لا شك فيه أن كتاب الغرب الأوربي تعرفوا على طريقة تسجيل المسلمين لتراثهم الديني والتاريخي وحتى الأدبي، كما اطلعوا أيضاً على الكتابات البيزنطية التاريخية التي عرفتهم بالتراث الإغريقي الروماني، على أن هذا التأثر الذي يكون قد

نتج من هذا الاطلاع يظل في حدود معلوماتنا محدوداً لتحفظ المؤسسة الكنسية إزاء العقيدة والتاريخ الإسلامي، ولعدم اهتمام الباحثين الأوربيين بالجانب التاريخي والأدبي من التراث الإسلامي إلا في فترات متأخرة فيما يعرف حالياً باهتمامات الاستشراق الأوربي.

على أنه من المؤكد أن هناك تشابها بين المنهج التوثيقي لعلماء المسلمين وما كتبه الأوربيون في فترة لاحقة، سواء كان في شكل الحوليات التي تعتمد العرض الرأسي بتتابع السنين، أو حسب العرض النوعي (الأفقي) الذي يتناول قضايا التاريخ انطلاقاً من مواضيعها[38]. فالنوع الأول (التاريخ الحولي) الذي بدأ مع الهيثم بن عدي (207هـ/822م) واكتمل مع الطبري(310هـ/ 922م)، نجد ما يماثله عند العديد من المؤرخين الأوربيين مثل الراهب آدم صاحب أعمال مدونة أساقفة كنيسة هامبورغ (1075م) والراهب راؤول غلايير البورغندي (ت 1047م) في " تاريخ فرنسا ". وغيبير دونوجان (ت 1124م) في تسجيله " لوقائع الحملة الصليبية الأولى"، وألبير إيكس لاشابيل في حولية " أورشليم " (1095– 1120م) وغيرهم. وهذا ما أشار إليه روزنثال نقلاً عن المؤرخ الإسباني دوبنير (C. E. Dubner) بقوله: " إن الاتصال الوثيق بين المسلمين والنصارى في ميدان التاريخ ... يبدو جلياً في تاريخ الحوليات المسيحية اللاتينية الأولى بإسبانيا"[39].

أما النوع الثاني وهو التاريخ النوعي الذي اكتملت طريقته عند المسلمين في كتابات ابن قتيبة الدينوري (ت270هـ/883م) "كتاب المعارف" واليعقوبي (284هـ/897م) والمسعودي(346هـ/957م) "مروج الذهب"، وغيرهم فإننا نجد ما يشابهه من حيث أسلوب العرض وطريقة التناول فيما كتبه الأوربيون عن سير ملوكهم وحملاتهم الصليبية من قبيل كتاب " سيرة لويس السادس (السمين) " في منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشرالميلادي، وكتاب " الأعمال المنجزة فيما وراء البحار" لوليام الصوري (Will. de Tyre) (ت 1185م) و"حياة لويس التاسع" (القديس لويس) لجوان فيل (Jean de Joinville) (ت 1319م) و"أحداث الحملة الصليبية الرابعة" (1204م) لجودفروا دوفيلهاردوين (Geoffroy de Villehardouin) (1213م).

إن هذه النماذج من التراث التاريخي عند المسلمين والأوربيين تؤكد لنا، رغم ندرة الشواهد، أن التآليف التاريخية الأوربية منذ القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي تأثرت بما سبقها من كتابات تاريخية للمسلمين بفعل تأخرها عنها بمدة

تناهز القرنين وبفعل تعرف الأوربيين على بلاد الشرق واطلاعهم على تراثها التاريخي خاصة، مما سمح لهم بتطوير التواريخ العامة (Chroniques universelles) ذات الطابع القصصي وتجاوز حوليات الأديرة (Annales monastiques) إلى كتابات تاريخية تعكس واقع العصر وتعبر عن ميوله وتعتمد على مادة تاريخية متنوعة تقوم على استخدام الوثائق والرجوع إلى الروايات وهذا ما نلمسه خاصة في كتابات وليام الصوري الذي كان يعرف العربية ويستخدم المصادر الإسلامية التي وفر له قسماً منها ملك بيت المقدس عاموري[40].

كل هذه المناهج كان لها تأثير في تطور المعرفة الأوربية، فقد دفعت بها نحو الرقي سواء من حيث وسيلة البحث أو نوعية المعلومات، كما سمحت لها بأن تحقق تفاعلاً في العقل الأوربي تمثل خاصة في ذلك النقاش المحتدم بين الآخذين بالمنهج الجدلي وبين الملتزمين بالمنهج الإيحائي، فقد أحدثت أفكار ابن رشد انقلاباً في العقل الأوربي تردد صداه في تلك الحجج المتبادلة والأفكار المتعارضة بين مناصري العقلانية الرشدية وبين حماة الإيمان المعارضين للرشدية، وكان ذلك منطلق تشكيل مدرستين فكريتين عكست بعمق موقف الغرب من أفكار ومناهج المسلمين، إحداهما أخذت بالمنهج الجدلي المعتمد على النقد وعرفت بالرشدية الأرسطية، والأخرى انطلقت من المنهج التأملي الذي يستند إلى الإيمان الروحي المستمد من أفلاطون وابن سينا فأصبحت تنعت بالأغسطينية المتأثرة بالسيناوية (ابن سينا) (Augustinis me avicennisani). وإن عرفت لدى الدراسين للفكر الأوربي الوسيط بالافلاطونية العربية أوالرشدية اللاتينية. وقد كان لدعاة هذه المدرسة الفضل في إقناع الكنيسة بأنه ليس ثمة ما يدعو للخوف من أرسطو وابن رشد وبأن العقل والإيمان متفقان ومتكاملان.

لقد وجد أنصار الرشدية الأرسطية مكاناً مفضلاً في جامعات باريس وأكسفورد وبادو وبولونيا (بإيطاليا) وفي مدارس شارتر بفرنسا [41]. فكانت مساهماتهم متميزة في الدراسات الرشدية التي أرست أسس العقلانية الغربية، وكان في طليعة دعاة الرشدية في هذه الجامعات روجر بيكون (ت1294م) الراهب الفرانسيسكاني الذي ذهب به تأثره بعقلانية ابن رشد إلى حد توجيه هذا النداء لاستعمال العقل: "كفوا عن أن تحكمكم المذاهب الاعتقادية والسلطات المتحكمة"[42]. ومن مناصري هذه المدرسة أيضاً بوئيس دي داسيا، وبرنيه دي نيفيل وجان دي جاندون

(ت1328م) ومارسيل دي بادو (ت بعد 1336م) وبومبو ناتنزي (ت1525م) صاحب كتاب "في خلود النفس" وتشيزاري كريمونيني (ت1631م) آخر ممثلي الرشدية في عصر النهضة[43].

أما زعيم الرشدية بدون منازع فهو سيجر البرابانتي (Brabant de Siger) (حوالي 1240م) الذي نادى بالتوفيق بين العقل والإيمان في كتاباته العديدة: "في خلود العالم"، و"في العقل" و "السعادة"، فتعرض لهجوم توماس الإكويني الذي آخذه على اعتقاده بوجود عقل واحد ومشترك بين النوع البشري قاطبة (وحدة العقل الفعال)وقوله إن التفلسف هو البحث فيما فكر فيه الفلاسفة وبالأخص أرسطو وهو البحث عن الحقيقة ولو كانت متناقضة مع الإيمان المسيحي، فاتهم من جراء ذلك بالقول بالحقيقة المزدوجة (الدينية والفلسفية) الأمر الذي ترفضه المسيحية، وقد كانت هذه التهمة باطلة لأن فكرة برابنت تقوم على المبدإ الرشدي الذي يقر بأن الحقيقة الفلسفية لا تطرح أي تعارض بين العقل والإيمان. وقد جلبت عليه آراؤه الرشدية الجريئة هذه نقمة خصومه وفي مقدمتهم توماس الإكويني، فتعقبه رجال التفتيش واضطر إلى ترك كلية الفنون (جامعة باريس) (1277م) قبل إصدار مرسوم تحريم الدراسة الرشدية بها واتجه إلى روما محتمياً بالبلاط البابوي حيث اغتيل في ظروف غامضة[44].

أما المدرسة الأفلاطونية العربية التي عرفت هي الأخرى بالرشدية اللاتينية، فقد وجدت مكاناً لها في معهد السوربون بباريس وفي مركز أساقفة كانتنبروري بانجلترا وفي جامعة نابولي وغيرها من المؤسسات التعليمية المتأثرة بتوجيه الكنيسة، وقد اكتسبت هذه المدرسة مكانة مميزة في الفكر الأوربي بفضل دعاة نشطين مثل القديس ألبير الكبير الذي تأثر بأفكار ابن سينا واستلهم من فكرته "أن النفس هي جوهر عقلي تستضيئ من إشراف العقل الفعال عليها"، وتوماس الإكويني الذي وظف آراء ابن سينا في هجومه على الرشدية الأرسطية واستمد برهانه الرئيسي عن وجود الله من الفارابي وابن سينا. فأخذ بفكرة تقسيم الوجود إلى "واجب وممكن"، وقال إن غاية النشاط الإنساني هو الغبطة أو السعادة التي تتم ممارستها في المملكة البشرية العليا "العقل" من خلال أسمى عمل له وهو التأمل الذي لا ينحصر في حدود الوجود الأرضي، كما فعل أرسطو، لكونها ظروف زائلة وإنما يحتفظ بها للآخرة ويجعلها في متناول الجميع، مما جعلها رؤية "طوباوية" لا

تقوى على مجابهة الحجج الرشدية، تلك الحجج التي لم يستطع أن يسلك نهجاً مخالفاً لها في كتابه "الخلاصة" الذي ألفه ليدحض فكرة ابن رشد[45].

ظلت هذه المدرسة تتصدى للفكر الرشدي وتدعو إلى تقديم الإيمان على العلم وإخضاع العلم للبرهنة على الإيمان؛ فاشتهر منها في مطلع العصور الحديثة نيقولاي دي كوزا (ت 1464م) الذي حدد نظريته في المسيحية والألوهية وحدود العقل في كتابه "الجهل العليم" ومرسليو فتشيو (فيسين) (ت 1499م) من مؤسسي أكاديمية فلورنسا والمعتقدين بالغيبيات والمعجبين بأفكار أفلاطون، وباك بيك دي لاميراندول (ت 1494م) المعتقد بالروحانيات والغيب والتنجيم، والطبيب باراس (ت1541م) الذي حدد أفكاره في كتابه "مزاعم حول النفس البشرية الكلية والألوهية"[46].

فكانت أفكار هؤلاء الدعاة استمراراً لتقاليد هذه المدرسة وليست تجديداً لفكرها الذي وضعت له حدا دراسات وليام أوكهام (ت 1350م) وكتابات ناتنري (ت 1525م)[47] التي كانت بداية لإبعاد حقائق الدين بدءاً بوجود الله عن البراهين العلمية، فأصبح الإيمان وحده هو الذي يستقبلها ويتقبلها وبذلك توجهت الدراسات الدينية لتعميق الإيمان والدراسات الفلسفية لتطوير قدرات العقل، مما فك الارتباط بين العقل والإيمان وتحرر الفكر الأوروبي من جدلية التوافق الرشدي التي استبدت به لفترة طويلة وهذا ماجعله متهيئاً لأن يعيش عصر النهضة بما تحمله من تناقض في المواقف وتجديد في الأطروحات وتحدٍ للماضي واندفاع نحو المستقبل.

د. إشكالية التفاعل الحضاري مع الغرب

إن محاولة إيجاد دلائل مباشرة وموثقة ومنصوص عليها على تأثير مناهج علماء المسلمين في علماء الغرب الأوروبي في فترة العطاء الإسلامي (ق3-9هـ/9-13م) شيء يكاد يكون متعذراً في مستوى المعلومات المتوفرة لدينا نظراً إلى تنكر الأوروبيين لهذا التراث ومحاولة تجاوزه إلى المصادر الإغريقية الرومانية، ولكون الترجمات قد تمت بطريقة غير مباشرة ولهدف معين وفي ظروف صراع عسكري وعداء عقائدي ميز العلاقة بين العالمين الإسلامي والمسيحي، مما جعل نقل العلوم الإسلامية والأخذ بمناهجها كأنه أقرب إلى الغنيمة الحربية منه إلى الاقتباس العلمي المحض.

لقد تباينت مواقف الأوروبيين من المساهمة الإسلامية في الرصيد العلمي الأوروبي الحديث من حيث المعلومات والمناهج، وهي في مجملها تندرج في ثلاثة مواقف: الأول حاول إنكار الاقتباس من المسلمين ولم يُسلّم بالأخذ عنهم فأرجع كل ما توصل إليه الأوروبيون من معارف وما طوروه من علوم إلى الإغريق والرومان، وحتى إذا اضطر بعضهم أن يقر بانتقال بعض علوم المسلمين إلى أوروبا فإنه يصر على أنها ذات أصول إغريقية باعتبار أن اليونان واللاتين هم وحدهم منبع العلوم والآداب، هذا ما جعل أصحاب هذا الرأي يضحون بالحقيقة التاريخية لاعتبارات نفسية ومواقف ثقافية ودينية. وقد لخص هذا الموقف العالم المسلم فؤاد سيسكين في بحوثه عن المساهمة العلمية للمسلمين في نهضة أوروبا بقوله: "إنه كلما أمعن الإنسان النظر في دراسة المصادر الأصلية للنهضة الأوروبية ازداد تصوره أن النهضة المزعومة أشبه ما تكون بالولد نسب إلى غير أبيه الحقيقي"[48] مشيراً إلى تجاهل عامة الأوروبيين مساهمة العالم العربي في يقظة أوروبا.

أما الموقف الثاني فيقر بهذا الاقتباس لكنه يحصره في بعض الإنجازات المحدودة مع الميل إلى تضخيم دور اليهود في هذا النقل رغم أن مساهمتهم كانت تندرج في الإطار الإسلامي وأن دورهم الحقيقي كان يتمثل في الترجمة، بينما ينفرد الموقف الثالث فهو يصرّح بالحقيقة، ويرى أن دور المسلمين كان رائداً في بناء صرح الحضارة الغربية، بل يذهب إلى حد ربط نهضة أوروبا بما أخذته من علوم ومناهج المسلمين، فمن الذين أقروا بالفضل لأهله، الفيلسوف شبنغلر الذي ذكر "أن الحضارة العربية كضوء شمس أشرقت على بلاد الغرب في المائة الثامنة للميلاد"[49]، وفيليب وولف الذي أرجع النهضة الكارولنجية في القرن التاسع الميلادي "وهي أولى المحاولات الجادة لتيقظ الغرب" إلى الاستفادة من كنوز العلوم والمعرفة التي كانت تتوفر عليها البلاد الإسلامية،[50] وغوستاف لوبون الذي اعترف بأن سبب تغلب أوروبا على حالة الهمجية التي كانت تعيشها من جراء تحطيم عناصر البرابرة (الجرمان) للحضارة الرومانية يرجع إلى علم وآداب وفلسفة العرب الذين اعتبرهم محضرين ومعلمين للغرب طيلة ستة قرون[51].

وفي هذا السياق نشير إلى أن أرنست رينان المتحفظ إزاء الإسهام الحضاري الإسلامي، قد أبدى إعجابه بابن رشد خاصة، واعتبر أن الفلسفة العربية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر وصلت إلى أصالة حقيقية، وأن التطور الذي أحرزه

العلماء العرب (المسلمون) ظل حتى نهاية القرن الثاني عشر أعلى من مقام العالم المسيحي[52]؛ ولا يختلف عنه العالم الفرنسي غورس الذي عبر عن إعجابه بمساهمة علماء العرب بعبارات مستوحاة من واقع التطور العلمي الأوربي: "إن ابن رشد كان بالنسبة إلى فريديك الثاني وألبير الكبير بمثابة باستور واينشتاين وبرغسون وكارل ماركس بالنسبة إلينا، إنها المعرفة التامة والشاملة والمهيئة لتعلمها والاستفادة منها"[53].

كل هذه الشهادات تؤكد أن مساهمة مناهج المسلمين في تطور المعرفة الأوربية حقيقة ثابتة لا تقبل الشك أو الإنكار، كما لا يمكن التقليل من أهميتها. فحتى المعادين لها أقروا بتأثيرها في الطبقة المثقفة من الأوربيين في فترة عطاء الحضارة الإسلامية (ق7–13م) مثل الكاهن فارو القرطبي (Alvaro de Cordoue) الذي تأسف على ولع شباب النصارى بلغة العرب وآدابها[54]، ورئيس دير كلوني بريفو (Briffaut de Cluny) الذي لاحظ هو الآخر أثناء إقامته بالأندلس إقبال الطلبة من فرنسا وجرمانية وانكلترا على مراكز العلم العربية ولم يتردد في القول إن "العلم هبة عظيمة الشأن جادت بها الحضارة العربية على العالم الحاضر"[55].

إن الحضارة الأوربية مدينة بالشيء الكثير لعلوم المسلمين ومناهجهم التي اطلعوا عليها عن طريق ترجمة ودراسة التراث العلمي والفلسفي خاصة في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، الذي شهد حسب تعبير ستروميبرج "المزيد من تدفق ثقافة القدماء على أوربا من إسبانيا"[56]. "فكانت فترة القرون الثلاثة التالية مرحلة تفاعل داخلي مكّن أوربا من هضم وتمثل المعرفة الإسلامية والتحكم في مناهجها وهذا ما أكسبها مناعة حضارية سمحت لها فيما بعد بتجاوز تراث المسلمين بجانبيه النظري والعملي، بل إلى رفضه في القرن السابع عشر الميلادي في محاولة جريئة لتجديد مناهج المعرفة المعاصرة من حيث أساليب التفكير وطرق التجربة والاختبار والمشاهدة وتقنيات تصنيف المعلومات.

كان في طليعة المفكرين الأوربيين الذين كرسوا استقلالية الفكر الغربي عن المرجعية الإسلامية فرانسيس بايكون (ت1626م) الذي قال ببطلان "الأساليب الأرسطية الرشدية"، وروني ديكارت (ت1650م) الذي نقض مسلمات الكنيسة وأتى على ما تبقى من نظام بطليموس القديم في الفلك، هذا النظام الذي طوره المسلمون وحاول كوبرنيكوس تصحيحه. وقد عبر عن هذا التوجه لتجاوز المساهمة

الإسلامية في المناهج الحديثة الأوربية برتراند راسل بقوله: "إن المنطق الأرسطوطاليسي (الرشدي)... بات في العلم وفي الفلسفة على السواء عقبة كؤوداً في سبيل التقدم، فمنذ بداية القرن السابع عشر ترى كل خطوة تقريباً من خطوات التقدم العقلي مضطرة أن تبدأ بالهجوم على رأي من الآراء الأرسطية ولا يزال هذا يصدق على المنطق حتى يومنا هذا"[57].

كل ذلك يؤكد لنا في ختام هذا البحث أن الأوربيين تعاملوا مع التراث الإسلامي من مبدإ الرفض المعلن الذي كرسه التفوق العلمي الأوربي في العصور الحديثة، رغم أن الدراسة الموضوعية النزيهة تؤكد أن منطلقات النهضة في أوربا تعود أساساً إلى ما اقتبسته من معرفة إسلامية وما استفادته من مناهج العلماء المسلمين[58]. فبدون هذه المعارف وتلك المناهج كان من الصعب إن لم يكن من قبيل المستحيل أن يحقق جيرولامو كاردن الإيطالي (ق16م) نتائج أبحاثه الرائدة في المعادلات التكعيبية ومعادلات الدرجة الثالثة، كما أن كبلر (ق17م) لم تكن اكتشافاته لقوانينه الثلاثة المتعلقة بمدارات الكواكب حول الشمس ممكنة لولا استفادته من نظرية ابن الهيثم في الضوء، وأن كوبرنيكوس (ق16م) ما كان قادراً على وضع فرضية دوران الكواكب حول نفسها وحول الشمس لو لم يستفد في منهجيته من السبق الرياضي الإسلامي في علم المثلثات واستعمال الجيب والجيب التام. وأن عبقرية ليونارد دافنشي ما كان لها أن تكتمل بدون الاطلاع على ترجمات الكتب العلمية الإسلامية كما أن نيوتن ولايبنتز لم يكن في مقدورهما وضع الحساب اللامتناهي لولا استفادتهما من معالجة ابن سينا للأحجام اللامتناهية فيزيائياً ورياضياً. أما هارفي (1657م) فلم تكن نظريته عن الدورة الدموية بعيدة عما تضمنته الترجمة اللاتينية لما كتبه ابن النفيس (ق13م) حول الدورة الدموية نفسها.

وإذا تجاوزنا مجال العلوم والاختراعات إلى الإبداع الأدبي والفكري وحتى السياسي والاقتصادي، فإننا نجد الإسهامات الأوربية المتميزة في هذا المجال غير بعيدة عن إسهامات العرب المسلمين السابقة. هذا إن لم تكن متأثرة بها بشكل أو بآخر، فواقعية ميكافيلي (1527م) وتأملات مونتين (1592م) والفهم العميق لتطور المجتمع البشري لفيكو (1744م) والنظرية الاقتصادية لآدم سميث، وكذلك عامل الروح في سير التاريخ عند هيجل (1830م) وقوانين المجتمع لدى أوغست كونت (1857م)، تفرض علينا مقارنتها بأفكار الكثيرين من علماء المسلمين وفي مقدمتهم

ابن خلدون (ت1406م)، كما أن "الكوميديا الإلهية" لدانتي (1320م) "وعشرية" ("Décameron") بوكاسيو (1375م) وأفكار تشوسر الإنكليزي وقصة روبنسون كروزو وأعمال سرفنتيس (1616م) ودانيال ديفو وشكسبير وحتى مونتسكيو وسبنسر وفولتير وجوته، لا يستبعد تأثر أصحابها بالتراث الإسلامي كالقصص القرآني، و"رسالة الغفران"، وقصة "حي بن يقظان"، وحكايات "ألف ليلة وليلة"، و"كليلة ودمنة". ومغامرات سندباد وغيرها من مآثر المسلمين التي تمت ترجمتها أواخر العصر الوسيط وكان لها حضور قوي في الذاكرة الأوربية حتى عصرنا هذا.

إن ترجمة الأوربيين للإسهام العلمي العربي الإسلامي التي تعود إلى سبعة قرون خلت، تفرض علينا في ختام هذا البحث طرح تساؤل حول كيفية الاستفادة من هذه التجربة التاريخية وذلك حتى يمكن لنا أن نتعامل تعاملاً صحيحاً مع واقع الحضارة الغربية اليوم، ورغم تعذر الوصول في ذلك إلى إجابة مقنعة في مثل هذه العجالة، إلا أننا نرى من المفيد تسجيل ملاحظات قد تكون منطلقاً لتفاعل مثمر مع معطيات الحضارة الغربية:

– أنه من المستحيل الانغلاق في عالم اليوم على ذاتنا وتجاهل الرصيد الهائل من المعرفة العلمية التي وفرتها الحضارة الغربية كماً وطريقة، لأن ذلك معناه سجن أنفسنا في ذاكرة الماضي والتقوقع على التراث الذي تركه الأجداد، فتجربة الانغلاق والجمود التي عاشها العالم الإسلامي منذ القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي تؤكد لنا خطورة هذا المسلك الذي كرس التأخر وعمق الأزمة بجميع مظاهرها وأبعادها على مستوى الأفراد والشعوب الإسلامية.

– الاهتمام بدراسة التراث الإسلامي، ليس بهدف شرحه وفهمه كما هو حاصل الآن، ولكن بغرض تحليله على ضوء الحاجات الآنية والمستوى العلمي الراهن، لأن في ذلك مرجعية ثقافية أصيلة تحول دون فقد الذات الثقافية، بل تكون المنطلق السليم للتفاعل العلمي الذي يشكل في نظرنا الإطار الأمثل للاقتباس من الغرب والمسلك الصحيح للتفاعل معه.

– الإقرار بأن المناهج العلمية، باعتبارها الأطر المقننة والموجهة والمنظمة والمنتجة للمعرفة، لا يمكن أن تكون لها خصوصية تحدد بمواصفات محلية أو ثقافات خاصة، بل هي تراكم معرفي يندرج في صيرورة تطور الحضارات، وهذا ما

يجعل مناهج البحث عند علماء المسلمين في فترة ازدهار الحضارة الإسلامية حلقة وصل أساسية بين المناهج القديمة وطرق البحث الحديثة، الأمر الذي يتطلب منا الآن تطويرها وإغناءها عن طريق الاقتباس وليس بالتخلي عنها وتعويضها بالمناهج المستحدثة.

– وجوب توجيه الدراسات العليا في مجال تاريخ العلوم ومواضيع المعرفة الإنسانية والتقنيات العلمية إلى الأخذ بمناهج علماء المسلمين بعد إحيائها وتجديدها، وذلك بهدف جعلها مسايرة للمناهج الغربية التي أصبحت تسيطر على تقنين المعرفة وتطوير المهارات.

على أن هذه التوجهات تقتضي قبل كل شيء البدء بدراسة تحليلية وصفية لمناهج علماء المسلمين، من حيث المواصفات التي تميزت بها والخصائص التي اتصفت بها والعوامل التي تأثرت بها والتأثيرات التي نتجت عنها لتكون تلك الدراسة منطلقاً لتعاملنا مع تراثنا وبداية لتجديد طاقتنا العلمية على ضوء متطلبات القرن الواحد والعشرين.

الهوامش

(1) قرآن كريم، سورة آل عمران، آية 110.

(2) يكفي تصفح ببليوغرافية إسهام الحضارة الإسلامية للتأكد من صحة هذه النظرة، إذ لا يكاد يخلو أي كتاب أو مقال يتصل بالتراث الإسلامي من ذكر لأسماء العلماء والإشارة إلى أعمالهم. لكن دون تحليل أو دراسة لمناهجهم وطرق بحثهم بإستثناء بعض الدراسات النوعية المحدودة، وللتأكد من التناول الاستعراضي لقضية التراث العلمي الإسلامي. راجع: هوامش 14، 16، 60.

(3) مع تعدد مفاهيم الحضارة واختلاف تعاريفها، فإننا نفضل الأخذ بالتعريف الذي يرى : أن الحضارة جملة من المنجزات الإنسانية المادية وغير المادية في مجتمع معين خلال فترة زمنية، وحصيلة جهد إنساني ناتج عن تفاعل الفرد في وسطه وتعامل المجتمع مع محيطه، مما يجعل الإسهام الحضاري شيئا لا يمكن استيراده، وحصيلة يتعذر الفصل فيها بين الواقع والقيمة الخلقية ونوعية المعلومات ومناهج إدراكها وإنتاجها والتعامل معها.

(4) نحبذ استعمال لفظ "المعرفة" الإسلامية والغربية، لكونه يتضمن الجانبين النظري والعملي ويشتمل في آن واحد على المنهج والمحتوى ويعكس الشكل والمضمون.

(5) للاطلاع أكثر على القضايا المتصلة بالبحث والتي تتعلق بأوضاع الكنيسة والدولة والمجتمع في أوربا العصر الوسيط، راجع :

– هـ.أ. فيشر، " تاريخ أوربا العصور الوسطى"، ترجمة مصطفى زيادة والسيد الباز العريني، ج. 2، ط. 3 – القاهرة، دار المعارف، 1957.

– ل. م. هارتمان، ج. باراكلاف، "الدولة والإمبراطورية في العصور الوسطى"، ترجمة جوزيف نسيم يوسف، القاهرة، دار المعارف، 1970، (ط. 2، الاسكندرية، 1984).

– ج. ج. كرلتون، "عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة"، ترجمة جوزيف نسيم يوسف، القاهرة، دار المعارف، 1964. (ط. 3، الإسكندرية، مؤسسة الكتاب الجامعي، 1983).

– ج. كرامب وأ. جاكوب، تراث العصور الوسطى (مجموعة بحوث)، ج. 2، مراجعة محمد بدران ومصطفى زيادة، القاهرة، 1965.

– إبراهيم أحمد العدوي، "المجتمع الأوربي في العصر الوسيط"، القاهرة، 1961.

– محمد محمد مرسي الشيخ، "النظم والحضارة الأوربية في العصور الوسطى"، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1996.

- Poulet (I.), Papauté : Guelfs et Gibelins, 2 vols, Paris, 1922.
- Garin (E.), Moyen Âge et Renaissance, tra. de l'italien par Claude Carme, Paris, Ed. Gallimard, 1969.

(6) لقد طبع الصراع الحربي العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب الأوروبي منذ الفتوحات الإسلامية الأولى في القرن السابع الميلادي على حساب الدولة البيزنطية والممالك الجرمانية في شبه الجزيرة الإيبرية وجنوب إيطاليا وغاليا. واستمر حتى العصر الحاضر الذي عرف تفوق الغرب وهيمنته على اقطار العالم الإسلامي. وقد اتخذت هذه العلاقة المتوترة بين الغرب الأوروبي والعالم الإسلامي طيلة العصر الوسيط ومطلع العصور الحديثة طابع حرب دينية (صليبية) لم تكن منحصرة فيما يعرف في المشرق بالحروب الصليبية، وإنما كانت ظاهرة عامة استطاعت ان توقف المد الإسلامي ثم تحاصره وتحاول دفعه نحو الجنوب في جنوب غاليا (فرنسا) وإيطاليا وجزيرة صقلية وشمال الأندلس، قبل ان تنتقل هذه المعركة بين عالمي الاسلام والمسيحية إلى داخل البلاد الإسلامية بالأندلس وسواحل المغرب وبلاد الشام ومصر، ولم يُوقف هذا الضغط الأوروبي سوى ظهور الدولة العثمانية وتحول المعركة إلى أقاليم البلقان في الشرق وسواحل بلاد المغرب العربي في ق 16 م. للتعرف اكثر، راجع :

– محمد العروسي المطوي، "الحروب الصليبية في المشرق والغرب"،(ط. منقحة)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1982.

– حسن خيري، المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب خلال القرون الوسطى: الحروب الصليبية نموذجا "مجلة التوحيد" – بيروت، عدد 81، 1996، ص ص. 56–69.

– ول ديورانت، "قصة الحضارة"، الجزء الثاني من المجلد الرابع، عصر الإيمان. ترجمة محمد بدران، الجزء الثالث عشر (الفصل الثاني والثالث والعاشر)، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1971.

– احمد عبد المعطي الجلالي، التأثيرات الإسلامية في عمارة الغرب خلال العصور الوسطى "مجلة عاديات حلب"، الكتاب الأول، 1975، ص ص. 220–236.

(7) عرفت هذه الجهود لدى المؤرخين بنهضات العصور الوسطى المتأخرة، التي بدأت بإصلاحات شرلمان في القرن التاسع، وتوجت بالنهضة الأوربية الحديثة أواخر القرن الخامس عشر الميلادي.

راجع : – سعيد عبد الفتاح عاشور ومحمد انيس، "النهضات الأوربية في العصور الوسطى، وبداية العصور الحديثة"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1956.

– وهيب إبراهيم سمعان، "الثقافة والتربية في العصور الوسطى"، القاهرة، 1962.

– السيد الباز العريني، "الحضارات والنظم الأوربية في العصور الوسطى"، بيروت، 1963.

(8) يُعتبرُ القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، فترة حاسمة في تاريخ العالم الاسلامي سياسياً واجتماعياً وثقافياً وروحياً، فهو بحق عصر الافتراق بين العالمين الإسلامي

والمسيحي، ففيه بلغت الحضارة الإسلامية قمة النضج ثم آلت بعده إلى الجمود فالتراجع، وفيه استيقظت أوربا الغربية وتوجهت نحو الارتقاء والتطور، ففرضت وجودها عالميا مع حركة النهضة (Renaissance) (القرن 10هـ/16 م)، فانفتح أمامها منذ ذلك الوقت باب الريادة العالمية عسكرياً واقتصادياً وفكرياً. وقد ساعد على هذا التحول تلك الأزمة التي كان يعيشها العالم الاسلامي منذ أواسط القرن السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي، والتي تتمثل سياسياً في اجتياح المغول وزحف الصليبيين وتقدم النصارى في الأندلس وضغطهم على سواحل بلاد المغرب العربي، كما تبرز اقتصادياً في ازدياد البداوة وانحسار مجال الزراعة وضعف المدن وتحول الطرق التجارية الرئيسية عن الأقاليم الاسلامية المركزية وتفوق المدن الايطالية في تجارة البحر المتوسط. على ان المجال الذي كان له تأثير كبير في تكريس هذا التراجع هو الجمود الثقافي والتحجر الفكري، والذي كان من مظاهره البارزة غلق باب الاجتهاد ومحاصرة الفكر والميل الى التصوف والاستكانة الى اجترار تراث السلف ورفض كل ما هو جديد، ولعل مآسي بعض المفكرين وفي مقدمتهم ابن رشد ولسان الدين بن الخطيب لدليل على تعمق هذه الأزمة الفكرية في المجتمعات الإسلامية.

راجع على سبيل المثال: توبي أ. هاف، فجر العلم الحديث، ترجمة أحمد محمود صبحي، سلسلة "عالم المعرفة"، رقم 220، افريل 1967، ص ص. 15– 40.

(9) دي لاسي أوليري، "الفكر العربي ومركزه في التاريخ"، ترجمة اسماعيل البيطار، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1972، ص ص. 26–51 و 93–107.

– زيغريد هونكه، "شمس العرب تسطع على الغرب أو أثر الحضارة العربية في أوربة"، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي، ط. 8، بيروت، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، 1993.

(10) للتعرف اكثر على فكر ابن رشد وردود الفعل التي أحدثها في العالم الإسلامي راجع:

– ابن رشد، "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال"، نشر محمد عمارة، ط. 2، القاهرة، دار المعارف، 1983.

– ابن رشد، "الكشف عن مناهج الأدلة"، تحقيق محمود قاسم، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1955.

– محمود قاسم، "ابن رشد وفلسفته الدينية"، ط. 2، القاهرة، المكتبة الآنجلو المصرية، 1969.

– عبد المالك سالمان، نحو إعادة الاعتبار لابن رشد، "مجلة الحضارة"، ستوكهولم، العدد 5، 1996، ص ص. 21 و 22.

– انخل جنثالث بالنثيا، "تاريخ الفكر الأندلسي"، ترجمة حسين مؤنس، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1990، ص ص. 353– 366.

– اعمال مؤتمر ابن رشد بمناسبة الذكرى المئوية الثامنة لوفاته، الجزائر، 4 – 9 نوفمبر، 1978، الجزائر، منشورات وزارة الثقافة، 1985.

– أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الاسلامي بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاته، الرباط، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981.

– ماجد فخري، "ابن رشد فيلسوف قرطبة"، بيروت، منشورات دار المشرق، سلسلة قادة الفكر، 1986.

– ابن خلكان، "الوفيات"، الجزء الرابع، القاهرة، نشر محي الدين عبد الحميد، 1949 (ترجمة 660).

– فرح انطون، "ابن رشد وفلسفته"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.

– ول ديورانت، "قصة الحضارة"، المصدر نفسه، الجزء الثاني من المجلد الرابع (عصر الإيمان) القاهرة، 1961، ص ص. 368 – 376، والجزء السادس من المجلد الرابع (عصر الإيمان)، القاهرة 1971، ص ص. 155–103.

(11) لقد ازداد عدد سكان الغرب الاوربي ما بين 950–1150م بنسبة 50%، أي حوالي 15.000.000 نسمة، وهذا ما جعل سكان فرنسا يقفز في ظرف قرنين (1100–1300م) من أقل من: 5.000.000 إلى حوالي 150.000.00 نسمة. كما ان انكلترا هي الأخرى ازداد تعداد سكانها ما بين 1086–1348م من 1.100.000 إلى حوالي 3.700.000 نسمة. راجع بيار غريمال وآخرون، "موسوعة تاريخ أوروبا العام"، المجلد الأول (أوروبا في العصور القديمة وحتى القرن الرابع عشر، ترجمة أنطون ا. هاشم. بيروت – باريس، منشورات عويدات، 1955، ص ص. 360–361.

(12) عبد الرحمن إبن خلدون، "المقدمة"، ط. 3، بيروت، مكتبة المدرسة، 1967، ص. 892.

(13) جل الكتب ترجم من الإغريقية والسريانية، وأغلبها في الطب والرياضيات والفلسفة، مثل كتاب جالينوس (251م) وأبو قراط (ق 5 ق.م) وأقليدس (283 ق.م) : "كتاب الاصول" وبطليموس الإسكندري (168م) "كتاب المجسطي"، وبولس الايجوني، وأرخميدس الصقلي (212م)، وهيرون وفيلون (نهاية ق 3 ق.م) وافلاطون (347 ق.م) وارسطو (322 ق.م) وغيرهم، راجع هوامش رقم (9).

(14) للتعرف على إسهامات العلماء المسلمين راجع :

– أبو القاسم صاعد بن أحمد الأندلسي، "طبقات الأمم"، تحقيق حياة بوعلوان، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1985.

– انخل جنثالث بالنثيا، المصدر نفسه، ص ص. 447 –482.

– جون تراند، "تراث الإسلام"، ترجمة جرجيس فتح الله، ط. 2، بيروت، دار الطليعة، 1972.

– جلال مظهر، "حضارة الإسلام وأثرها في الترقي العالمي"، القاهرة، مكتبة الخانجي، دار مصر للطباعة، 1974، ص ص. 268 – 362.

– جلال مظهر، "أثر العرب في الحضارة الأوربية"، بيروت، 1967.

– شاخت وبوزورث، تراث الإسلام، ترجمة، محمد زهير السمهوري وحسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، الجزء الثاني، ط. 2، 1988، الكويت. سلسلة "عالم المعرفة"، ص ص. 261–355.

– عبد الرحمن بدوي، "دور العرب في تكوين الفكر الأوربي"، ط. 3، بيروت، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، 1979. ص ص. 17–21.

– أمين أسعد خير الله، "الطب العربي، مقدمة لدراسة مساهمة العرب في الطب والعلوم المتصلة به"، بيروت، 1946.

– عمر فروخ، "عبقرية العرب في العلم والفلسفة"، ط. 2، القاهرة، المكتبة المصرية، 1969.

– عمر فروخ، "تاريخ العلوم عند العرب"، بيروت، منشورات دار الملايين، 1980.

– عبد الحليم منتصر، "تاريخ العلم ودور علماء العرب في تقدمه"، ط. 3، القاهرة، دار المعارف، 1971.

– ي. هل، "الحضارة العربية"، ترجمة ابراهيم أحمد عدوي، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1956.

– محمد عابد الجابري، "مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي"، ط. 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

– عبد الفتاح مقلد الغنيمي، "الحضارة الإسلامية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995.

– عبد الأمير المؤمن، "التراث الفلكي عند العرب والمسلمين"، منشورات جامعة حلب، معهد التراث العربي، 1992.

– مصطفى نظيف، "الحسن بن الهيثم، بحوثه وكشوفه البصرية"، القاهرة، مطبعة نوري، 1943.

– قدري حافظ طوقان، "تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك"، بيروت، دار القلم، 1963.

– غوستاف لوبون، "حضارة العرب"، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، مكتبة عيسى الحلبي وشركاه، 1956.

– نالينو كارلو، "علم الفلك. تاريخه عند العرب في القرون الوسطى"، روما، 1991.

– جورج سارتون، "الجبر والمقابلة لمحمد بن موسى الخوازمي"، تحقيق علي مصطفى شرفة ومحمد مرسي.

– ج. ريسلو، "الحضارة العربية"، ترجمة غنيم عبدون، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1955، ص ص. 93–107.

– منتغمري واط، "أثر الحضارة العربية على أوروبا". ترجمة جابر أبي جابر، دمشق، وزارة الثقافة، 1981.

– حميد النعيمي، نعمة جابر، "إبداع الفكر العربي في الفيزياء والفلك"، إصدارات وزارة الثقافة العراقية، 1993.

– جون تراند، المصدر نفسه.

– منصور جرداق، "مآثر العرب في الرياضيات والفلك"، بيروت، 1936.

– أ. سيديو، "تاريخ العرب العام".

– زكريا هاشم زكريا، "فضل الحضارة الإسلامية العربية على العلوم"، القاهرة، 1970.

– حكمت عبد الكريم فريحات وإبراهيم ياسين الخطيب، "مدخل إلى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية"، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1989، ص ص. 93–106.

– فليب حتي وإدوارد جرجي وجبرائيل جبور، "تاريخ العرب"، ط.8 (طبعة جديدة منقحة)، بيروت، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، 1980، ص ص. 432–456–654–663.

– ول ديورانت، "قصة الحضارة"، المصدر نفسه، الجزء الثالث عشر والسابع عشر.

– سامي حداد، "مآثر العرب في العلوم الطبيعية"، بيروت، 1936.

– أمين سعيد خيرالله، "الطب العربي والعلوم المتصلة به"، بيروت، 1946.

– مصطفى الشكعة، "معالم الحضارة الإسلامية"، بيروت، دار العلم للملايين، 1987، ص. 5.

- Carra de Vaux, «Les penseurs de L'Islam», Paris, Lib. Geuthner, 1921.
- Mieli (A.), «La science arabe et son rôle dans l'évolution scientifique mondiale», Brill, Leiden, 1938.
- Sourdel (D. et J.), «La civilisation de L'Islam», Paris, Arthaud, 1968.

(15) جوزيف نسيم يوسف، "تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها"، ط. 2. دار النهضة العربية، بيروت، 1987، (ص. 341).

– محمد محمد مرسي الشيخ، "النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى"، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص ص. 287– 290.

– عبدالله أنيس الطباع، "القطوف الدانية في ثمار الأندلس الإسلامي"، بيروت، دار ابن زيدون، 1986، ص ص. 325–337.

– محمد عبد الرحمن مرحبا، "خطاب الفلسفة العربية الإسلامية : النشأة والتطور والنضج"، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة، 1993، ص ص. 672 و 674.

– عبده شمالي، "دراسات في تاريخ الفلسفة العربية الإسلامية وآثار رجالها"، ط. 5، بيروت، دار صادر، 1979، ص ص. 760– 761.

– انخل جنثالث بالنثيا، المصدر نفسه، ص ص. 573– 576.

– جلال مظهر، المصدر نفسه، ص. 188.

– زيغريد هونكه، المصدر نفسه، ص ص. 424 – 460 و 528، 535.

– عبد الرحمن بدوي، المصدر نفسه، ص ص. 6 – 10.

– فليب حتي وآخرون، المصدر نفسه، ص ص. 292 – 700.

- Bousquet (G. H.), «Classiques de l'islamologie», Alger, 1950.
- Mack Smith, «Medieval Sicily», London, 1969.

– أحمد عزيز، "تاريخ صقلية في الفترة الإسلامية"، ترجمة تقي اللطفي ومحمد الباحقي.

(16) للتعرف على ترجمة التراث الإسلامي في الغرب الأوروبي وتأثيره في نهضة أوروبا الحديثة راجع:

– جمعة شيخة، دور مدرسة الترجمة بطليطلة في نقل العلوم العربية، وبالتالي في نهضة أوروبا، بحث في ندوة الأندلس، قرون من التقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، 30 أكتوبر – 3 نوفمبر 1993.

– محمد السويسي، انتقال العلوم العربية والحضارة الإسلامية إلى الغرب. ضمن كتاب "تاريخ العلوم عند العرب"، تونس، منشورات مؤسسة بيت الحكمة قرطاج، 1990.

– عبد الهادي التازي، حول مقام جيربير دورياك بفاس، ودراسته بجامعة القرويين، "مجلة القرويين"، عدد 5، 1993، ص ص. 339–349.

– سهير القلماوي ومحمود علي مكي، "أثر العرب والإسلام في النهضة الأوروبية"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

– ج. يعقوب، "أثر الشرق في الغرب خاصة في العصور الوسطى"، ترجمه بتصرف فؤاد حسنين علي، القاهرة، 1946، ص ص. 162–163.

– اليكسي جورا فسكي، "الاسلام والمسيحية، ترجمة خلف محمود الجراد، سلسلة "عالم المعرفة"، عدد 215، الكويت، 1996، ص ص. 45 ـ 53.

– ابراهيم بيومي مذكور، "في أثر العرب والإسلام في النهضة الأوروبية".

– أمين توفيق الطيبي، "دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية"، طرابلس الغرب، دار إقرا، 1990، ص ص. 227، 235، 267.

– حمودة الحرتلي، الحضارة العربية الإسلامية وتأثيرها على الغرب، "مجلة الحضارة" ستوكهولم، العدد التجريبي، 1995، ص ص. 5– 6.

– علي البيكنلي، دور الحضارة الإسلامية في النهضة الأوروبية، "مجلة التوحيد"، بيروت، العدد 77، 1995، ص ص. 68– 78.

– يوسف كرم، "تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط"، بيروت، دار القلم، 1990، ص ص. 91–131.

– عبد المجيد عمير النجار، "فصول في الفكر الإسلامي بالغرب"، 1992.

- شحادة الناطور وأحمد عويدات، "مدخل إلى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية"، عمان، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1989، ص ص. 321–337.
- علي دياب، انتقال العلوم العربية من المشرق إلى المغرب وتأثيرها في أوربا، "مجلة دراسات تاريخية"، دمشق، عدد 53–50، 1995، ص ص. 83 – 97.
- ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 13، ص. 119، ج. 17، ص ص. 15 و 188.
- زيغريد هونكه، المصدر نفسه.
- عباس محمود العقاد، "أثر العرب في الحضارة الأوربية"، القاهرة، دار المعارف، 1963.
- انخل جنثالث بالنثيا، المصدر نفسه، ص ص. 536–542.
- محمد محمد مرسي الشيخ، المصدر نفسه، ص ص. 267–282.
- محمد عابد الجابري، المصدر نفسه، ص ص. 63–66.
- عبدالله أنيس الطباع، المصدر نفسه، ص ص. 335–337.
- منتغمري واط، المصدر نفسه، ص ص. 122، 124 و 134
- عبد الرحمن بدوي، المصدر نفسه، ص ص. 10–22.
- ميشال حجا، "الدراسات العربية في أوربا".
- عثمان الكعاك، "الحضارة العربية في حوض البحر الابيض المتوسط"، محاضرات بمعهد الدراسات العربية العليا، القاهرة، 1965، ص ص. 4 – 6، و 113–119.
- عز الدين فراج، "فضل العلماء المسلمين على الحضارة الأوربية".
- جلال مظهر، المصدر نفسه، ص ص. 486، 533.
- مصطفى الشكعة، المصدر نفسه، ص ص. 137، 145.
- أ. سيديو، المصدر نفسه، ص ص. 415، 416.
- مختار القاضي، "أثر المدنية الإسلامية في الحضارة الغربية".
- فليب حتي وآخرون، المصدر نفسه، ص ص. 663 – 664 و 672 – 675.
- عبد الفتاح الغنيمي، "الإسلام والثقافة العربية في أوربا".
- أحمد الملا، "أثر العلماء المسلمين في الحضارة الأوربية".
- روبيرت بريفولت، "أثر الثقافة الإسلامية في تكوين الإنسانية".

- Dunlop (D. M.), Arabic Medicine in Europe, in «Journal of History of Medicine and Allied Science», Vol. XJ, 1950, n° 2.
- Sarton (G.), «Introduction to the History of Science», 2 Vols, Baltimore, 1927.
- Singer (Ch.), «Medieval Contribution to Modern Civilisation».
- Pelzer (A.), Les Versions latines des ouvrages de morale, conservés sous le nom d'Aristote, au XII siecle, in. «Néo-scolastique de philosophie», XXII, 1921, pp. 316-412.

Leclerc (I.), «Histoire de Médecine arabe», 2 vols.
Djait (H.), «L'Europe et L'Islam», Seuil, Paris, 1978.
Daniel (H.), «The Arabs and Medieval Europe», London, Long man, 1975.
Renan (E.), «La science antique et mediévale, in «Histoire générale des sciences». Paris, P.U.F., 1957.

(17) راجع :

- ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 17، ص ص. 23–27 و 49 – 57
- عبد الرحمن بدوي، المصدر نفسه، ص ص. 21–22.
- نعيم فرج، "الحضارة الأوربية في العصور الوسطى"، منشورات جامعة دمشق، ص ص. 326–334.
- يوسف كرم، "تاريخ الفلسفة الأوربية"، نفس المصدر، ص ص. 120–122.

(18) للتعرف على نشأة وتطور الجامعات الأوربية، راجع :

- ش. و. هاسكنز، "نشأة الجامعات في العصور الوسطى"، ترجمة وتعليق جوزيف نسيم يوسف، ط. 3، الإسكندرية، 1984.
- عثمان الكعاك، الجامعات المغربية وأثرها في جامعات أوربا، "مجلة البحث العلمي"، عدد 27، 1965.
- ح. ح. عبد الوهاب، "ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا التونسية"، القسم الأول، تونس، بيت الحكمة، 1965.
- سعيد عبد الفتاح عاشور، "الجامعات الأوربية في العصور الوسطى"، ج. 2، ط. 3، القاهرة، 1964.
- محمد محمد مرسي الشيخ، المصدر نفسه، ص ص. 121–143.
- يوسف كرم، المصدر نفسه، ص ص. 119–122.
- ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 17، ص ص. 23–48.
- رفعت ي. عبيد، فضل العرب على أوروبا في ميدان نشأة وتطور النظام الجامعي في العصور الوسطى، مجلة "الأصالة" الجزائرية، عدد 62 – 63، 1978، ص ص. 81 – 91.

(19) عبد الرحمن بدوي، المصدر نفسه، ص ص. 21–22.

(20) يوسف كرم، المصدر نفسه، ص ص. 99 – 100.

(21) بيارغريمال وآخرون، المصدر نفسه، الجزء الاول، ص ص. 504– 506.

(22) إدوارد جونو، "الفلسفة الوسيطية"، ترجمة علي زيعور، ط. 3، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1982، ص ص. 140–141.

– جوزيف نسيم يوسف، المصدر نفسه، ص. 338.

– علي البيكذلي، المصدر نفسه، ص. 74.

- Delorf (R.), «Les Croisades», Paris, Ed. Seuil, 1988, p. 220.

(23)– جوزيف نسيم يوسف، المصدر نفسه، ص. 340.

– بيار غريمال وآخرون، المصدر نفسه، ص. 501.

– علي البيكذلي، المصدر نفسه، ص. 71.

(24) – ج. ج. كرلستون، "عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة"، ترجمة جوزيف نسيم يوسف، الإسكندرية، منشورات شباب الجامعة، 1983، ص ص. 231–232.

–إدوارد جونو، المصدر نفسه، ص ص. 110–112.

– يوسف كرم، المصدر نفسه، ص ص. 123–124.

(25) خيري حماد، المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب خلال القرون الوسطى، الحروب الصليبية نموذجاً، "مجلة التوحيد"، بيروت، عدد 81، 1996، ص. 63.

– محمد الدسوقي، من تاريخ الاستشراق : مرحلة ما بعد الحروب الصليبية، "مجلة التوحيد"، بيروت، عدد 77، 1995، ص ص. 86–87.

– فيليب حتي، المصدر نفسه، ص. 653، ذكر أن هذه الترجمة أهديت إلى بطرس القديس.

(26) إدوارد جونو، المصدر نفسه.

(27) جاك رسلو، المصدر نفسه، ص. 227.

(28) Le Goff, (J.), «Les intellectuels du Moyen Âge», Paris, Éd. Seuil, 1957.

(29) للتعرف على النشاط العلمي لهؤلاء الرواد الأوروبيين واحتكاكهم بالحضارة الإسلامية، راجع :

– القديس توماس الإكويني، "مجموعة الردود على الخوارج"، ترجمة المطران نعمة الله أبي أكرم الماروني، جونية، مطبعة المرسلين اللبنانيين،1931.

– إدوارد جونو، نفس المصدر، ص ص. 125–127.

– الأب بولس سعد، "الوجود والماهية في نظر القديس توما كويني والفرابي وابن سيناء وابن رشد"، بيروت، 1955.

– علي البيكذلي، نفس المصدر ص. 74.

– جرجس متش الماروني الحلبي القديس توما وخلاصته اللاهوتيه، مجلة "المشرق"، بيروت، العدد 11، 1980، ص ص. 279–366.

– ول. ديورانت، نفس المصدر، ج. 17، ص.ص. 110–125.

– بيارغريمال وآخرون، المصدر نفسه، المجلد الاول، ص ص. 504–509.

– اليكس جورا فسكي، المصدر نفسه، ص ص. 53 – 61.

- Mondonnet (P.), «Siger de Brabant et l'averroïsme latin», t.1.
- Albert le Grand, «Thomas d'Aquin», Paris, 1933.

(30) زيغريد هونكه، المصدر نفسه، ص. 401.

(31) للتعرف على ترجمة الأوربيين للمعارف الرياضية والفلكية الإسلامية ومحاولة تطويرها اعتماداً على المنهج الرياضي الإسلامي راجع :

– كريم متى، المصدر نفسه، ص ص. 25–37.

– محمد عبد المنعم خفاجي، "الاسلام والحضارة الإنسانية"، بيروت، دارالكتاب اللبناني 1973، ص ص. 151.

– سليمان الخطيب، "أسس مفهوم الحضارة في الإسلام"، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1986، ص ص. 286–227.

(32) ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 13، ص. 187.

(33) للتعرف أكثر على منهجية البحث عند المسلمين، راجع :

– محمد عبد المنعم خفاجي، المصدر نفسه، ص ص. 151 –153.

– فرانتز روزنثال، "مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي"، ترجمة أنيس فريحة، بيروت، دار الثقافة، 1961.

– مصطفى حلمي، "مناهج البحث في العلوم الانسانية بين علماء المسلمين وفلاسفة الغرب"، ط. 2، الاسكندرية، دار الدعوة، 1991، ص ص. 61 – 63.

– علي سامي النجار، "مناهج البحث عند مفكري الاسلام"، القاهرة، دار المعارف، 1965، (ط. 1، 1947).

– جلال محمد موسى، "منهج البحث العلمي عند العرب في العلوم الطبيعية والكونية".

– محمود زيدان، "الاستقراء والمنهج العلمي"، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1980.

– علي سامي النجار، "مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الاسلامي"، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.

– محمد عابد الجابري، المصدر نفسه، ص ص. 63 – 66.

– أبو نصر محمد بن أحمد الفارابي، "إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها"، تحقيق عثمان محمد أمين، ط. 3، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1968.

(34) للتعرف على فكر ابن رشد وما أخذه الغرب من مقولاته الفلسفية، راجع :

– إرنست رنان، "ابن رشد والرشدية"، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1957.

– عبد الرزاق قسوم، "مفهوم الزمان في فلسفة أبي الوليد إبن رشد"، الجزائر، 1986، ص ص. 185–198.

– تشارلز بتروث، ابن رشد مستبق حركة التنوير، ضمن مجلة "ألف"، مجلة البلاغة المقارنة بقسم الأدب الانكليزي المقارن بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، عدد 16، 1996، ص ص. 9–18.

– توتل اليسوعي، خزانة الفلاسفة العرب المدرسين "تهافت التهافت"، "مجلة المشرق"، بيروت، السنة الثالثة، 1932، ص ص. 23–30.

– سلفادور غوميث نوغاليس، تأثيرات ابن رشد في أوربا وتصحيح التفسيرات الخاطئة عنه، مجلة "الأصالة"، الجزائر، عدد 36–37، 1976، ص ص. 24–40.

– ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 3، ص. 368.

– عبد الرحمن بدوي، المصدر نفسه، ص ص. 232–237.

(35) إدوارد جونو، المصدر نفسه، ص ص. 111– 113 و 124–128.

- Boubar Youakim, «La pensée chrétienne et L'Islam, des origines à la prise de Constantinople», (thèse), Paris, Sorbonne, 1969.
- Brehier (E.), «La philosophie du Moyen Âge», Paris, 1937.
- Gouthier (L.), «Ibn Rochd», Paris, P.U.F., 1948.
- Renan (E.), «Averroès et l'averroïsme», Paris, 1866.
- Cara de Vaux, La première entrée d'Averroès chez les Latins, in «Revue de Sciences», 1933.

– عبده شمالي، المصدر نفسه، ص. 763.

– جاك رسلر، المصدر نفسه، ص. 224.

– ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 13، ص ص. 110–115.

(36) للتعرف أكثر على تأثير الفلاسفة المسلمين في المنحى التأملي في الفكر الأوربي الوسيط راجع :

– محمد عبد المنعم خفاجي، المصدر نفسه، ص ص. 152– 153.

– بيارغريمال وآخرون، المصدر نفسه، المجلد الأول، ص ص. 502–503.

– عبد الرحمن بدوي، المصدر نفسه، ص ص. 23، 86، و 238، 242.

– ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 14، ص ص. 120– 132.

- Gorce (M. M.), «L'essor de la pensée au Moyen Âge», Paris, Le Touzey,1933.

مما يلاحظ ان دي لاسي أوليري ينكر ذلك ويذهب إلى حد القول "إنه ليس من السهل أن نرى ثمة اتصالاً بين التصوف الإسلامي والمسيحي". راجع دي لاسي أوليري، المصدر نفسه، ص. 172.

(37) علي زيعور، المصدر نفسه، ص. 53– 60.

– كريم متى، المصدر نفسه، ص ص. 26–27 و 29–31.

(38) للتعرف أكثر على أوجه التشابه والتماثل بين التدوين التاريخي عند المسلمين والأوربيين راجع:

– ميخائيل جميعان، "المؤثرات الثقافية الشرقية على الحضارة الغربية من خلال الحروب الصليبية"، القاهرة، 1983، ص ص. 230–233.

– عثمان موافي، "منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي"، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976.

– محمد حسن زكي، دراسات في الموازنة بين المؤرخين في دار الإسلام والمؤرخين في العصور الوسطى، "مجلة كلية الآداب"، بغداد، ج. 2، يونيو 1957.

– الباز العريني، "مؤرخو الحروب الصليبية"، القاهرة، 1962.

–عبدالله عبد الرحمن الربيعي، "أثر الشرق الإسلامي في الفكر الأوربي خلال الحروب الصليبية"، الرياض، 1994، ص ص. 67 –93.

(39) فرانز روزنتال، "علم التاريخ عند العرب"، ترجمة صالح أحمد العلي، ط. 3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983، ص. 110–111.

(40) وليام الصوري، "تاريخ الحروب الصليبية أو الأعمال المنجزة فيما وراء البحر"، ترجمة سهيل زكار، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

(41)ول ديورانت، المصدر نفسه، ج.17، ص ص. 92– 99.

- Clerval (A.), «Les écoles de Chartres au Moyen Âge», Chartres, 1895.

– يوسف كرم، المصدر نفسه، ص ص. 99– 100.

(42) هـ. ج. ويلز، موجز تاريخ العالم"، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1967، ص. 243.

(43) يوسف كرم، المصدر نفسه.

(44) – إدوارد جونو، المصدر نفسه، ص ص. 138 –140.

– ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 17، ص ص. 104–109.

(45) ادوارد جونو، المصدر نفسه، ص ص. 115–116.

(46) – كريم متى، المصدر نفسه، ص. 25.

– يوسف كرم، المصدر نفسه، ص. 18.

– علي زيعور، المصدر نفسه، ص ص. 53– 54

(47) رونالد سترومبرج، "تاريخ الفكر الأوربي (1601–1977)"، ترجمة أحمد الشيباني، ط. 3، القاهرة، 1994. ص. 38.

–علي زيعور، المصدر نفسه، ص. 56.

(48) مصطفى حلمي، المصدر نفسه، ص. 63. إعتمادا على ما نشر بمجلة "منار الاسلام"، عدد 18، يونيو–يوليو، 1980.

(49) علي الحرتلي، المصدر نفسه. ص 5.

(50) Cité par Gorce (M. M.), op. cit.

(51) Le Bon (G.), «La civilisation des Arabes», Paris, 1884, p. 632.

(52) ارنست رنان، المصدر نفسه.

(53) Cité par Gorce (M. M.), op. cit.

(54) انجل جنثالث بالنثيا، المصدر نفسه، ص ص. 485 – 486.

(55) زكريا هاشم زكريا، المصدر نفسه، ص. 314.

(56) رونالد سترومبرج، المصدر نفسه، ص ص. 25– 26.

(57) برتراند راسل، "تاريخ الفلسفة الغربية"، نقلا عن مصطفى حلمي، المصدر نفسه، ص. 59.

(58) للتعرف أكثر على تأثير المعرفة الإسلامية (محتوى ومنهجا) في إنجازات الحضارة الأوربية في العصور الحديثة، راجع:

– انجل جنثالث بالنثيا، المصدر نفسه، ص ص. 551– 573

–عثمان أمين، ازدهار الحضارة الإسلامية في الغرب الإسلامي ودور هذه الحضارة في النهضة الأوربية، مجلة "الأصالة"، الجزائر، عدد، 36–37، 1976، ص ص. 52– 58.

– عبد الرحمن بدوي، المصدر نفسه، ص ص. 23– 29 و 49– 65.

– سهير القلماوي ومحمد علي مكي، المصدر نفسه، ص. 115.

– علي دياب، انتقال العلوم العربية من الشرق إلى الغرب وتأثيرها في أوربا، ندوة الأندلس: "قرون من التقلبات والعطاءات"، 30 اكتوبر – 3 نوفمبر 1993، مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض.

– ول ديورانت، المصدر نفسه، ج. 13، ص ص. 274–275.

– زيغريد هونكه، المصدر نفسه، ص ص. 148–155 و 162.

– عبده شمالي، المصدر نفسه، ص. 764.

– محمد عبدالله عنان، إزدهار الحضارة والفكر الإسلاميين في المغرب الإسلامي ودورهما في تغذية النهضة العلمية والحضارة الأوربية، مجلة "الأصالة"، الجزائر، عدد 36–37، 1976، ص ص. 7 – 23.

– ل. سيديو، المصدر نفسه، ص. 415.

– علي البيكدلي، المصدر نفسه، ص ص. 76–77.

– جلال مظهر، المصدر نفسه.

– زيغريد هونكه، المصدر نفسه، ص. 401، وكذلك لنفس المؤلفة (زيغريد هونكه)، مقال : دور الفكر الإسلامي في النهضة الأوربية : كيف استطاعت الثقافة الإسلامية أن تمارس تأثيرها القوي في أوربا بالذات، مجلة "الأصالة"، الجزائر، عدد 36–37، 1976، ص ص. 41–52.

– محمد مخزوم، "مدخل لدراسة التاريخ الأوربي (عصر النهضة)"، بيروت، 1983، ص. 43 – 44.

– محمد يوسف مرسي، "التشريع الإسلامي وأثره في التشريع الغربي"، القاهرة.

– صلاح فضل، "تأثير الثقافة الإسلامية في الكوميديا الإلهية لدانتي"، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، 1992.

– محمد محمود الصياد،" أثر العرب والإسلام في النهضة الأوربية".

– عز الدين فراج، المصدر نفسه.

– ج. يعقوب "أثر الشرق في الغرب خاصة في العصور الوسطى"، ترجمة بتصرف فؤاد حسنين علي، القاهرة، مطبعة مصر.

– اليكس جورا فسكي، المصدرنفسه، ص ص. 61 – 63.

محتويات الكتاب



منهجية

ناصر الدين سعيدوني

أساسيات منهجية التاريخ

دار القصبة للنشر

هذه السلسلة موجهة أساساً إلى الجامعيين: أساتذة، باحثين وطلبة، والهدف منها هو رفع الرصيد المعرفي بأسلوب منهجي يعتمد على الدقة والجدية.

يتناول المؤلف في هذا الكتاب أساسيات منهجية التاريخ باعتبارها أداة ضرورية لكل متعامل مع المادة التاريخية، فعرض خطوطها الرئيسية من منطلق كونها "علم بالأصول ومعرفة بالفروع"، وذلك عبر الخطوات المحددة للمنهج التاريخي ابتداء من طرح الإشكالية وضبط خطة البحث والتعريف بمصادره والتعامل مع مضمونها، وانتهاء بتحليل المادة التاريخية وتركيبها وصياغتها.

وحتى تكتمل الفائدة من هذا المقرر الجامعي فقد حرص المؤلف على أن يضمنه تعريفا مجملا بالتقنيات المتعلقة بشكل البحث وطريقة كتابته، مع عرض نموذجي لكيفية شرح النص وكتابة المقالة التاريخية، هذا بالإضافة إلى قراءات مختارة من كتب أساسية في المنهجية التاريخية، بهدف إثراء ثقافة الطالب وتوسيع أفقه. كل ذلك يجعل من هذا الكتاب أداة علمية ومرجعا دراسيا لا يمكن لأي طالب جامعي الاستغناء عنه في دراسته لمقرارات التاريخ.

ردمك: 2 - 242 - 64 - 9961

دار القصبة للنشر